جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة وتأثيرها على النظام الدولي

إعداد

عازم زاهد معالي

إشراف

د. رائد نعيرات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين.

2024

الحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة وتأثيرها على النظام الدولي

إعداد

عازم معالي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/10/3، وأجيزت:

د. رائد نعيرات	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. فادي جمعة	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. عبد الرحيم الشوبكي	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

إليكم يا سدنة الروح وحراس الحلم ... أدامكم الله فوق رؤوسنا وختم بالصالحات أعمالكم ...أبي وأمي

إلى شقائق روحي وشركائي في أمري يا من اشدد دوما بكم أزري... إخوتي

إلى وريفة الظلال شريكتي في الرغيف وفي الحنين وفي البكاء... زوجتي

إلى بذرة القمح التي في وظلي الذي يحاكي الشمس فيولد فجري من ثنايا ضحكاتهم.. أبنائي وبناتي

الشكـر والتقديـر

انطلاقا من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَشۡكُرۡ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ ١٢﴾[لقمان:12]. فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالحمد والشكر لله رب العالمين، الذي وفقني وأعانني على إعداد هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجامعة النجاح الوطنية بأسرتها عامة، ولكلية الدراسات العليا بمحاضريها الاوفياء الأجلاء، الذين لم يبخلوا بعلمهم وجهدهم.

وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي ومعلمي وقدوتي الدكتور رائد نعيرات، الذي لم يتوانَ عن تقديم النصح والإرشاد، ومد يد العون، والذي كان يلحظني بعين العالم الغيور على العلم وأهله، فلهُ منيَ كل الشكر والثناء.

والشكر موصول أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم لي بمناقشة رسالتي، وبصمتهم القيّمة على المعلومات الواردة فيها.

وكذلك الشكر موصول، لكل من قدمَ لي يد العون والنصح في دراستي، فلكم مني جزيل الشكر، وكثير الدعاء بالخير وأدامكم الله ذخراً وسنداً.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

الحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة وتأثيرها على النظام الدولي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: **عازم زاهد معالي**

التوقيع: عازم معالي

التاريخ: **2024/10/03**

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

فهرس الملاحق ..... ط

الملخص ..... ي

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 المقدمة 1

1.2 مشكلة الدراسة 4

1.3 أسئلة الدراسة 6

1.4 فرضية الدراسة 6

1.5 أهمية الدراسة 7

1.6 أهداف الدراسة 7

1.7 منهجية الدراسة 8

1.8 حدود الدراسة 11

1.9 الدراسات السابقة 11

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة 15

1.11 مصطلحات الدراسة 17

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة 20

2.1 الاتجاهات والمدارس الفكرية 20

1.1.2 المدرسة المثالية 20
2.1.2 النظرية الواقعية 22
1.2.1.2 نظرية القوة عند الواقعيين 23
3.1.2 نظرية توازن القوى 24
2.2 النظام الدولي: المفهوم والأشكال 25
1.2.2 مفهوم النظام الدولي 25
2.2.2 أشكال النظام الدولي 27
2.3 التنافس الدولي في أوكرانيا وتداعياته على النظام الدولي 29
2.4 الحرب الروسية–الأوكرانية 34
الفصل الثالث: الحرب الروسية–الأوكرانية والنظام الدولي 38
3.1 تمهيد 38
3.2 إرهاصات تشكيل نظام دولي جديد 38
3.3 طبيعة النظام الدولي وظهور قوى دولية جديدة 40
3.4 تعزيز دور القوى الجديدة في الساحة الدولية 46
3.5 الأزمة الأوكرانية والتنافس الدولي 49
3.6 أثر الحرب الروسية الأوكرانية على النظام الدولي 51
3.6.1 التأثير في الاقتصاد العالمي 51
3.6.2 انعكاس الحرب الروسية –الأوكرانية على النظام الدولي 57
3.7 المنطقة العربية وجوارها الجغرافي 63
3.8 تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي 66
3.9 صعود الدول الناشئة والنظام الدولي الجديد 69

3.10 العقبات التي تواجه تشكّل النظام الدولي الجديد 71

الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتوصياتها 74

4.1 نتائج الدراسة 74

4.2 توصيات ومقترحات الدراسة 77

قائمة المصادر والمراجع 78

الملاحق 93

Abstract ..... B

فهرس الملاحق

الملحق (أ): أداة المقابلة 93

الحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة وتأثيرها على النظام الدولي

إعداد

عازم زاهد معالي

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

تهدف الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على النظام الدولي في ظل صعود قوى جديدة، من خلال استخدام منهج تحليل النظم، إذ تمتد حدود الدراسة الزمانية من (2013 بداية الأزمة الأوكرانية) إلى العام 2024 حيث استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وخرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها: يشهد النظام الدولي تحولات متعددة ومعقدة، مع ظهور قوى جديدة وتغيرات في هيكلية العلاقات الدولية، مما يشير إلى تطور النظام نحو التعددية القطبية وتزايد التنافس الجيو–سياسي بين القوى الكبرى، فقد ساهمت الحرب الروسية – الأوكرانية في بروز تغيرات محتملة في هيكل النظام الدولي، مع تباين الآراء حول طبيعة هذا النظام، فالبعض يرى النظام الدولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة بينما آخرون يرونه متعدد الأقطاب مع دور متزايد للصين وروسيا، إذ يشهد النظام الدولي الحالي تحولات جديدة تختلف في طبيعتها ونتائجها عن التحولات السابقة، مما يشير إلى تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وهذه التحولات تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، وتختلف عن التغيرات التي شهدها النظام الدولي في الماضي مثل القطبية الثنائية والقطبية الأحادية.

وأوصى الباحث بعدة توصيات من أبرزها: يقترح الباحث على الباحثين الجدد إجراء دراسات حول تحليل تأثير صعود الصين كقوة اقتصادية على توزيع القوة الاقتصادية العالمية.

يرى الباحث بضرورة تناول دراسات مستقبلية حول موضوع الدراسة وفي سياقات مختلفة كدراسة الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتبعها الولايات المتحدة، الصين، وروسيا في السعي لتحقيق النفوذ العالمي.

الكلمات المفتاحية: الحرب الروسية الأوكرانية، صعود قوى جديدة، النظام الدولي، القطبية، اللاقطبية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

لعبت الولايات المتحدة دورًا هامًا في الشؤون الدولية وأثرت على العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والنفوذ حول العالم، ومن هنا نجد أن هناك عدة أسس ومرتكزات للهيمنة الأمريكية حول العالم ونفوذها، ولعل من أبرزها القوة العسكرية والجيوستراتيجية، إذ تمتلك الولايات المتحدة قوة عسكرية هائلة تمتد عبر مختلف مناطق العالم، تتضمن هذه القوة أسطولًا بحريًا قويًا، وقوات جوية متطورة، وتواجداً عسكريًا، وقواعد عسكرية في العديد من دول العالم، وبالتالي يمنح هذا التواجد العسكري الولايات المتحدة قدرة على التدخل في الأمور الدولية والمناطق الساخنة (الشيخ، 2014)، ويبرز كذلك القوة الاقتصادية، إذ أن اقتصاد الولايات المتحدة هو واحد من أكبر الاقتصاديات في العالم، وتمتلك الولايات المتحدة شركات متعددة الجنسيات ومؤسسات مالية قوية، وسيطرتها على المؤسسات الاقتصادية والنقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذا يمنحها نفوذًا كبيرًا في الأسواق العالمية وقدرة على فرض سياسات اقتصادية وسياسية ونفوذ قوي على الساحة الدولية (لوفابفر، 2006).

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991، أصبحت الولايات المتحدة بلا منازع الدولة الأكثر قوة في العالم، ووصل العالم إلى لحظة " الأحادية القطبية"، مما يعني أن معظم القيود التي تنشأ عن المنافسة الأمنية بين القوى العظمى قد اختفت، علاوة على ذلك، ظل النظام الغربي المتين الذي أنشأته الولايات المتحدة للتعامل مع الاتحاد السوفيتي قائمًا بحزم، بينما انهار النظام السوفيتي بسرعة، فقد تفكك حلف وارسو في صيف عام 1991، وانهار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991. ليقرر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب استغلال النظام الغربي الواقعي ونشره في جميع أنحاء العالم، محولًا إياه إلى نظام دولي ليبرالي، في ما أطلق عليه بوش "النظام العالمي الجديد" (Mearsheimer, 2019).

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز سيطرتها على الساحة العالمية. ومع ذلك، أدت إخفاقاتها العسكرية، خصوصًا في أفغانستان والعراق، بالإضافة إلى التراجع النسبي في اقتصادها نتيجة للأزمة المالية في عام 2008، إلى عدم قدرتها على تحقيق هذا الهدف، وهذا العجز ساهم في تقليص جاذبيتها الأيديولوجية والاقتصادية، في الوقت نفسه، ظهرت دول جديدة وقوى متضررة من هذه الهيمنة، مما ساعد في تقويض الطموحات الأمريكية، فهذه الدول والقوى الناشئة تسعى، بدرجات متفاوتة، إلى تعزيز دورها ومشاركتها مع الولايات المتحدة في التأثير الدولي عبر مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية (Perritt Jr, 2004).

شهدت الصين نمواً ملحوظاً، حيث تمتلك قوة عسكرية هائلة مدعومة بأسلحة تقليدية ونووية متطورة، ومن الناحية الاقتصادية، حققت الصين نمواً اقتصادياً كبيراً، وأصبحت تجارتها الدولية تنافس التجارة الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك، عادت روسيا إلى الساحة العالمية بعد تولي فلاديمير بوتين الحكم، حيث بدأت عملية إعادة بناء الدولة الروسية بهدف استعادة مكانتها كقوة عظمى على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد الروسي في حالة جيدة، على الرغم من التحديات التي واجهها خلال الأزمة المالية في عام 2008 (Art, 2010).

الفهم الغربي للعلاقات الدولية لا ينعكس فقط على تصوراته للدول الأخرى أو سلوك قادتها، بل يمتد أيضًا إلى كيفية فهمه لأفعاله الخاصة، يعتقد ميرشايمر (Mearsheimer) أن الغرب يعاني من عدم القدرة على رؤية تصرفاته التي قد تعتبر مهددة أو عدوانية من قبل دول أخرى، ونتيجة لذلك، يواصل معظم القادة الغربيين إنكار أن سلوك بوتين قد يكون مدفوعًا بمخاوف أمنية مشروعة"، فبدلاً من ذلك، يفسر قادة الغرب أفعال روسيا على أنها عدوانية وليست دفاعية، وعليه تم تفسير ضم القرم على أنه نتيجة لرغبة روسيا في "إحياء الإمبراطورية السوفيتية، ووفقاً لميرشايمر (Mearsheimer)، فهذا ليس هو الحال، وهو تفسير خاطئ للمنطق الذي أدى إلى التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، بل على العكس، يعتقد أن تصرفات روسيا

خلال الأزمة كانت مدفوعة بمخاوف أمنية مشروعة، لأن "القوى العظمى" دائمًا ما تكون حساسة تجاه التهديدات المحتملة بالقرب من أراضيها، لذلك، تفضل روسيا محاربة اوكرانيا على أن تسمح لها بأن تصبح "معقلًا غربيًا على أعتاب روسيا" (Jensen, 2018).

وجاءت الأزمة الأوكرانية التي بدأت في أواخر عام 2013، لتؤكد على هذه التعددية العالمية، حيث فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجموعة من العقوبات على موسكو استهدفت القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الروسي، محاولة بذلك إحكام الخناق على روسيا تحت ذريعة تدخلها في الأزمة الأوكرانية. استغلت الولايات المتحدة هذه الأزمة لمنع أي تهديد لمكانتها في النظام الدولي. ومع ذلك، جاء رفض الصين والهند ودول أمريكا اللاتينية لسياسة العقوبات ضد روسيا ليقوض هذه المحاولات الأمريكية، مُظهراً أن روسيا لا يمكن عزلها وأن لديها عمقًا استراتيجيًا في آسيا وأمريكا اللاتينية يمكنها الاعتماد عليه، ورداً على العقوبات الغربية، اتخذت روسيا مجموعة من الإجراءات، حيث فرضت حظراً على استيراد المنتجات الزراعية والمواد الخام والأغذية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبدأت في استخدام دولار هونغ كونغ كبديل للدولار الأمريكي في تجارتها (Menkiszak, 2017).

أدت الحرب الروسية الأوكرانية في العام 2022 إلى ظهور تفسيرات متعددة ومتناقضة تشكك في طبيعة العلاقة المعاصرة بين الشرق والغرب، فمن الضروري فهمها واستيعابها لتجنب تداعياتها الدولية والمخاطر الجسيمة التي تشكلها على السلام والأمن العالميين، إذ تُعزى أحياناً أسباب الحرب بشكل رئيسي إلى روسيا، وأحياناً أخرى إلى الولايات المتحدة، وحلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، بينما تعتبر أوكرانيا ساحة المعركة في هذه الحرب، التي غالباً ما لا تبتعد دوافعها عن تصورات المنظرين الاستراتيجيين الكلاسيكيين والحديثين في البحث عن توازن القوى من وجهة نظر النظام الدولي، خاصة النموذج الثقافي لصراع الحضارات الذي قدمه (هانتينغتون) كخيار ثقافي يسعى لتجاوز الحواجز من خلال تهجين المقترحات الثقافية والأيديولوجية المختلفة لتحقيق الهيمنة العالمية، بحيث يفرض النهج الجيوسياسي ظلاله على الصراع الدولي الحالي في أوكرانيا،

ولم يستبعد هانتينغتون أن تحل التناقضات الثقافية والدينية محل التناقضات السياسية والاقتصادية لخلق خطوط صدع بين الحضارات تتجاوز منطق الدولة (Al-Hasnawi A. H., 2022).

الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا تشمل ليس فقط الصراع العسكري، بل تمتد أيضًا إلى أبعاد أيديولوجية، ففي سياق الترابط العالمي، من الجدير بالذكر أن تداعيات الأزمة تمتد إلى ما هو أبعد من حدود أوروبا الشرقية، مما يؤثر بشكل واسع على المستوى العالمي، بحيث يتفق العديد من الباحثين على أن الأزمة الأوكرانية قد تؤدي إلى ظهور نسخة جديدة من الحرب الباردة، أو في سيناريو أكثر سوءًا، قد تتطور إلى صراع عالمي ثالث، فالأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا، الناتجة عن موقعها الاستراتيجي وامتدادها الإقليمي، تجعلها دولة ذات أهمية كبيرة في القارة الأوروبية. وقد أدت هذه الأهمية عبر التاريخ إلى أحداث بارزة مثل الغزو المغولي عام 1240، والغزو من قبل ألمانيا عام 1941، والتوترات الجيوسياسية المستمرة بين حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة وروسيا منذ العام 2014 حول اوكرانيا (Berebon, 2023).

في الرابع والعشرون من شباط للعام 2022 بدأت الحرب الروسية الأوكرانية، وبالتالي دخل العالم مرحلة جديدة من الصراع والنفوذ، وبدأت الأحادية القطبية تنهار شيئا فشيئا في ظل النفوذ والقوة الروسية في العالم، وبالتالي حشدت الولايات المتحدة كافة حلفائها وبالتحديد الأوروبيين لاتخاذ موقف واضح وحاسم من الحرب الروسية على أوكرانيا، في ظل تلك التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي والمقترنة بالحرب الروسية الأوكرانية، يسعى الباحث من خلال دراسته هذه البحث والتحليل للحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة وتأثيرها على النظام الدولي.

1.2 مشكلة الدراسة

في السنوات الأخيرة شهد العالم تحولًا تدريجيًا نحو تعدد الأقطاب السياسية والاقتصادية. إذ تحتل الصين وروسيا مكانة بارزة بين هذه الأقطاب الجديدة، بحيث تعتبر الصين واحدة من أسرع الاقتصاديات نموًا في العالم. من خلال اقتصادها القوي والمتنوع والتطورات التكنولوجية الكبيرة، أصبح لديها تأثير كبير على

الساحة العالمية. الصين تسعى لتعزيز دورها في المنظمات الدولية وتوسيع تواجدها الاقتصادي والاستثماري حول العالم، واستعادت روسيا مكانتها كقوة إقليمية ودولية. تمتلك روسيا ترسانة نووية ضخمة وتلعب دورًا هامًا في القضايا الدولية مثل الصراع في سوريا والقرم. وتسعى روسيا للمحافظة على تأثيرها الإقليمي والعالمي من خلال العلاقات الدبلوماسية والمصالح الاقتصادية وهناك دول أخرى تلعب أيضًا أدوارًا مهمة في هذا السياق كالهند والبرازيل ودول أخرى بدأت تنشط في الساحة الدولية وتمتلك تأثيرًا متزايدًا، مثل الهند التي تعتبر أكبر ديمقراطية في العالم، والبرازيل التي تمثل قوة اقتصادية وإقليمية هامة.

هذا التحول نحو تعدد الأقطاب يعكس تطورًا طبيعيًا للنظام الدولي، حيث تنشأ مراكز قوة جديدة تتنافس مع القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة. بحيث يؤدي هذا التوزيع المتعدد للقوى إلى تحديات وفرص جديدة في السياسة الدولية.

مع بدء الحرب الروسية الأوكرانية في بداية العام 2022 – والتي لا زالت مستمرة حتى الآن– بدأ يطفو إلى السطح ظهور قوى وتحالفات جديدة في العالم، لتشكل تهديداً واضحاً للأحادية القطبية التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفييت في العام 1990، فباتت الصين تشكل تحديا كبيراً في كافة المجالات للهيمنة الأمريكية، وكذلك الحال بالنسبة للقوى الدولية الأخرى كالهند والباكستان والبرازيل وغيرها من الدول الصاعدة بقوة، ويأتي قبل تلك الدول الدور الروسي المتعاظم دولياً وتحديداً منذ بدء الحرب، فكل تلك المؤشرات توحي بولادة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب والقوى، ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على النظام الدولي في ظل صعود قوى جديدة ، وعليه تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على النظام الدولي في ظل صعود قوى جديدة؟

1.3 أسئلة الدراسة

وينبثق عن السؤال الرئيسي، عدة أسئلة فرعية، وهي:

1. كيف ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة تشكيل التحالفات الدولية؟
2. كيف أسهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تعزيز دور الدول الناشئة (مثل الصين والهند) على الساحة الدولية؟
3. ما هي أبرز التغيرات في النظام الدولي التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية؟
4. كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على التوجهات السياسية والاقتصادية للعلاقات بين القوى الكبرى؟
5. كيف يمكن أن يؤثر صعود الدول الناشئة مثل الصين والهند على شكل النظام الدولي الجديد في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية؟

1.4 فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1. الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية وظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث تسعى الدول الكبرى إلى إعادة تحديد نفوذها ومصالحها في ظل هذا الصراع.
2. الدول الناشئة، مثل الصين والهند، عززت مكانتها وتأثيرها على الساحة الدولية نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، ما أدى إلى تقليص نفوذ القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة وأوروبا.
3. تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تسهم في تآكل النظام الدولي الحالي، مما يعزز من احتمالية ظهور نظام دولي جديد يكون فيه دور القوى الصاعدة أكثر تأثيراً على العلاقات الدولية والسياسات العالمية.

1.5 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في ظل الحديث عن التغييرات القادمة في النظام الدولي نتيجة دخول لاعبين رئيسيين وبشكل مؤثر في الأحداث الدولية والأزمات الناشئة، فبعد أن تحكمت الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل منفرد – ولا زالت– بالنظام الدولي منذ العام 1991 نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي، بدأت بعض القوى الدولية كالصين والباكستان والهند وروسيا بالعودة على الساحة الدولية، وبالتالي إمكانية نشوء نظام دولي جديد منبثق عن نتائج الحرب الروسية الأوكرانية.

لذا يرى الباحث أن هذه الدراسة تحمل أهمية خاصة نتيجة معالجتها وتحليلها لموضوع لم يتم التطرق إليه بالشكل المطلوب في ظل الحرب الروسية الأوكرانية والحديث عن انتهاء حقبة الأحادية القطبية.

وعليه يأمل الباحث أن تكون نتائج الدراسة مهمة للباحثين والدارسين حول النظام السياسي الدولي وتبدلاته في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، والحديث عن قرب انتهاء الأحادية القطبية المتمثلة في الولايات المتحدة ونشوء قوى ونظام دولي متعدد الأقطاب والقوى.

1.6 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. تحليل كيفية مساهمة الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة تشكيل التحالفات الدولية وتغيير موازين القوى بين الدول الكبرى.
2. دراسة دور الحرب الروسية الأوكرانية في تعزيز مكانة وتأثير الدول الناشئة مثل الصين والهند على الساحة الدولية.
3. تحديد أبرز التغيرات التي طرأت على النظام الدولي نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية.
4. تقييم تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على التوجهات السياسية والاقتصادية للعلاقات بين القوى الكبرى على المستوى العالمي.

5. استكشاف تأثير صعود الدول الناشئة مثل الصين والهند على النظام الدولي الجديد في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

1.7 منهجية الدراسة

منهج تحليل النظم:

يعتبر تحليل النظم في العلاقات الدولية نهجًا تحليليًا يُستخدم لفهم وتفسير الأحداث والتفاعلات في الساحة الدولية. يركز هذا النهج على دراسة كيفية تأثير العوامل المختلفة المرتبطة بالدول—مثل القوة العسكرية والاقتصاد والسياسة الخارجية—في تشكيل النظام الدولي وتطوره، إذ نشأت نظرية النظم كأحد أبرز التطورات في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، حيث تتيح هذه النظرية تجاوز الفجوة بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعمل منهج تحليل النظم على جميع المستويات، بما في ذلك الدولية والإقليمية والوطنية، ويربط بينها (Koliba, Gerrits, Rhodes, & Meek, 2022).

من بين أبرز رواد هذه النظرية مورتن كابلان (Morton A. Kaplan) وديفيد سنغر (David Singer) وجورج مودلسكي (George Modelski) وتشارلز ماكليلاند (Charles McClelland)، فوفقًا لكابلان، فإن سلوك الدول تجاه بعضها يعتمد بشكل أساسي على طبيعة النظام الدولي وخصائصه، مثل عدد الوحدات الرئيسية وتوزيع القوة بينها، فبنية النظام تحدد بشكل كبير سلوك الأطراف المختلفة، كما أعطى كابلان لمعنى النظام دلالة تتمثل في مجموعة مترابطة من المتغيرات التي تتفاعَل مع بيئاتها، حيث توجد علاقات داخلية تميزها عن المتغيرات الخارجية، من جانبه، يرى ماكليلاند أن السلوك الدولي للدولة يتمثل في التفاعل المستمر بين الدولة وبيئتها الدولية، مشيرًا إلى أن هذا التفاعل، المتمثل في الأخذ والعطاء بين الأطراف داخل الوحدة الواحدة، هو ما يُعرف بالنظام الدولي (خليل، 2022).

تعتبر نظرية ديفيد سنغر الأساسية هي دراسة كيفية ولماذا تسعى الدول إلى التأثير على سلوكيات بعضها البعض من خلال مستوى تحليل النظام الدولي، ومع ذلك، يرى تشارلز ماكليلاند أن نظرية النظم هي وسيلة

لبناء وفهم العلاقات بين الدول القومية، ويجادل بأن المرحلة الأولى، أو جوهر هذا النهج، هي الإدراك الاستراتيجي والفهم المتعلق بالظواهر المختلفة الناشئة عن العلاقات القائمة بين عناصر أي ظاهرة، ثم يتم وضع تسمية 'نظام' من خلال العثور على رقم يحتوي على الجزء الأكثر فائدة للتمييز بين الإصدارات المختلفة للمشكلة، وبالتالي، يتم اتخاذ القرار بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها لمنع التعقيدات (في تحديد العلاقات بين المدخلات والمخرجات ثم الانتقال بشكل منهجي في مستويات التحليل مع تمييز العلاقات مع النظام الفرعي الرئيسي وكذلك ملاحظة حدود هذه الظاهرة ومدى عمل كل نظام فرعي يمكن أن يقوم به) (منذر، 2002).

يؤكد تحليل النظم أن النظام الدولي يشكل سلوك الدول، حيث تولد القوة والمصالح المتأصلة في الدول ديناميات هيكلية تميز المجال العالمي بأكملهن فهذه الحجة محل نزاع على الأقل، حيث يتم اتهام نظرية النظم بشكل رئيسي بملاحظة الأنماط في العالم – فالأنماط– ذات صلة كبيرة بالعلاقات الدولية ويجب التركيز على ما إذا كان 'نظام' موجودًا أم لا، بعض الكُتّاب مثل ريمون أرون، يضعون قيودًا على هذا المنهج، حيث يشير إلى أن القوانين العامة في العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تكون أكثر من تعميمات ذات قيمة علمية محدودة، فإذا كان ما يقوله أرون صحيحًا بشكل عام، فإن التجارب الدولية أثبتت إمكانية الوصول إلى قواعد عامة تحكم النظام الدولي أو العلاقات الدولية، ومع ذلك، فإن هذه القواعد ليست مطلقة، بل هي قابلة للتغيير، ويمكن أن تكون مفيدة في تحليل العلاقات الدولية، والتنبؤ بها، وصياغة القرارات في هذا المجال (Frost, 1997).

على الرغم من الانتقادات الموجهة لمنهج نظرية النظم، إلا أنها تُعتبر واحدة من أبرز المناهج المعاصرة، حيث تمثل استجابة لإخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في تقديم إطار علمي مقبول لتحليل السلوك الدولي، إذ تتكون نظرية النظم من ثلاث فرضيات رئيسية، تتمثل في أن النظام الدولي هو وحدة عضوية حية وديناميكية، تتمتع بقدرة مستمرة على التطور والتغيير، سواء فيما يتعلق بالسمات الأساسية المميزة للنظام أو

بهيكله التنظيمي ونمط أدائه، وبينما يختلف الباحثون حول بنية النظام الدولي باعتبارها مصدرًا للصراع، إلا أنهم يتفقون على تأثير هذه البنية، بالإضافة إلى القوى الداخلية وأنماط التفاعل بين الأطراف، على تحقيق الاستقرار أو الانزلاق نحو الصراعات والحروب (عودة، 2005) .

المنهج الاستشرافي: من خلاله سيسعى الباحث لاستشراف الاحتمالات المستقبلية للنظام السياسي الدولي بشكل أقرب للدقة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، وما يمكن أن ينتج عنها من تداعيات تنعكس على شكل النظام السياسي الدولي وبنيانه.

المنهج التاريخي: يُعتبر المنهج التاريخي من الأساليب البحثية الأساسية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يهدف إلى دراسة الأحداث والظواهر من خلال تتبع تطورها عبر الزمن، ويعتمد هذا المنهج على تحليل الأحداث السابقة وفهم العلاقات السببية بينها، مما يساعد على توضيح كيفية تأثير العوامل التاريخية على الحاضر (أبو بكر، 2007).

واستنادًا إلى تحليل الأحداث التاريخية، يمكن توقع استمرار صعود قوى جديدة مثل الصين والهند، مع تأثيرات على النظام الدولي، مما يدفع نحو تعددية قطبية قد تؤثر على الاستقرار العالمي، فباستخدام هذا المنهج التاريخي، يمكن تقديم دراسة شاملة حول النظام الدولي في العلاقات الدولية، تستند إلى الأدلة التاريخية والنظريات المعترف بها، ويمكننا فهم كيفية تطور هذا النظام وتأثير الأحداث التاريخية على الديناميات الحالية، فعلى سبيل المثال، يمكن تتبع تأثير الحربين العالميتين على تشكيل النظام الدولي، وكيف ساهمت الحرب الباردة في تقسيم العالم إلى معسكرين، مما أثر على السياسات العالمية لفترات طويلة، وبالتزامن مع صعود قوى جديدة مثل الصين، يمكننا ملاحظة كيفية تأثير التاريخ على الصراعات الحالية والتحولات في النظام الدولي، بهذا الشكل، يُظهر المنهج التاريخي كيفية استمرارية تأثير الماضي على الحاضر والمستقبل في العلاقات الدولية، مما يسهم في فهم التفاعلات المعقدة بين الدول.

1.8 حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: تمتد حدود الدراسة الزمانية من (2013 بداية الأزمة الأوكرانية) إلى العام 2024 حيث استمرار الحرب الروسية الأوكرانية.
- الحدود المكانية: تمتد حدود الدراسة المكانية على روسيا – أوكرانيا– الفضاء الدولي.

1.9 الدراسات السابقة:

دراسة Kapitonenko (2024): كيف تُحوِّل الحرب الروسية الأوكرانية النظام الدولي والنظام العالمي:

المقالة تدرس تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على النظام الدولي والنظام العالمي. يتم تقييم النظام الدولي من خلال منظور الواقعية والواقعية الجديدة، في حين يتم تناول النظام العالمي ضمن نهجي البنائية ومدرسة الإنجليزية. يتم تحليل التغيرات الهيكلية والمعيارية في السياسة الدولية. وتُظهر الحرب وتحوِّل توازن القوى على المستويين العالمي والإقليمي. ومن خلال ذلك، تعزز التغيرات الهيكلية في النظام الدولي. تستكشف المقالة نطاق هذه التغيرات، ومن الناحية المعيارية، يتحدى الصراع النظام الدولي القائم على القواعد، وقد يغيره، مما يؤثر على المعايير والمؤسسات القائمة. هذه الحرب لا تؤثر فقط على أوكرانيا، بل لها أيضًا تداعيات أوسع، مما يسهم في المواجهة الأيديولوجية وتحولات في منظومة الأمن على المستوى العالمي. تؤكد المقالة على التفاعل بين التغيرات الهيكلية والتحولات المعيارية، موضحة كيف أن هذه الديناميكيات مترابطة وتعزز بعضها البعض. يوفر هذا التحليل الشامل رؤى حول المشهد المتغير للعلاقات الدولية والأمن، مع التركيز على العواقب الواسعة النطاق للحرب الروسية الأوكرانية على النظام الدولي والعالمي.

دراسة Tonlorenzi (2023): الصراع الأوكراني الروسي بين النظام الليبرالي الدولي والنظام الواقعي الدولي:

تتناول دراسة "الصراع الأوكراني الروسي بين النظام الليبرالي الدولي والنظام الواقعي الدولي" في سياق الأطر النظرية للعلاقات الدولية. ويتم تحليل الصراع من خلال منظوري النظامين الليبرالي والواقعي، حيث يسلط الضوء على كيفية تأثيرهما على الديناميات السياسية والأمنية في المنطقة، وتشير الدراسة إلى أن النظام

الليبرالي، الذي يدعو إلى التعاون والتعددية، يواجه تحديات كبيرة بسبب التصرفات الروسية، التي تمثل رؤية أمنية واقعية تعتمد على القوة والنفوذ. يتناول الباحث كيف أن هذه الصراعات ليست مجرد نزاعات إقليمية، بل هي أيضًا مؤشرات على تحولات أكبر في النظام الدولي، حيث تتصارع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع الاعتبارات الواقعية للسيطرة والهيمنة، ويُبرز أيضًا كيف تؤثر هذه الديناميات على أمن الدول المجاورة والهيكل الأمني العالمي، ويطرح تساؤلات حول مستقبل العلاقات الدولية في ظل تصاعد النزاعات التقليدية والحديثة. وبالتالي، تعتبر الدراسة مساهمة مهمة لفهم التعقيدات التي تواجه النظام الدولي في سياق الأزمات الجيوسياسية الراهنة.

دراسة Atanasiu (2023): تأثيرات الحرب الأوكرانية على النظام القانوني والنظام الدولي:

تركز هذه الدراسة على تحديد مدى صمود نظام الأمن الدولي الحالي وما هي الاتجاهات التحويلية التي يتم التعرف عليها في نظام القانون الدولي والنظام العالمي بشكل عام، ولكن أيضًا كأثر لتطور الصراع الروسي الأوكراني. في هذا السياق، تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على تحليل محتوى بعض الوثائق القانونية الدولية وتصريحات بعض المسؤولين الحكوميين، حيث يتم لاحقًا تحويل النتائج إلى تفسير تجريبي يساعد في تحقيق هدف البحث. ويتضح من خلال نتائج الدراسة أنه على الرغم من أن الحرب الروسية الأوكرانية لم تكن العنصر المحفز لإعادة التنظيم العالمي، إلا أن استمرارها يحمل إمكانية تحويل جوهري في طريقة تفاعل الفاعلين على الساحة الدولية مع بعضهم البعض. يعد هذا من العوامل الحالية التي تبعدنا عن نظام دولي يتمحور حول السمات الليبرالية للغرب، وهو ظاهرة تُعرف باسم "التخلص من الطابع الغربي" للعالم. لهذا السبب، يجب النظر إلى هذه الحرب على أنها دعوة للاستيقاظ للعالم المتحضر لتطوير هيكل أمني جديد وتعزيز القانون الدولي لحماية الديمقراطية من الديكتاتورية والإرهاب.

دراسة Iliuk (2024): تحليل الحرب الروسية الأوكرانية: من منظور الواقعية البنيوية:

تشير الدراسة إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية أصبحت محفزًا لإعادة تشكيل الديناميكيات العالمية للقوة وهيكل النظام العالمي. وقد سلطت الضوء على القيود والتحديات التي تواجه الأطر القانونية والأمنية الدولية الحالية، كما أكدت على أهمية الواقعية البنيوية في تفسير سلوك الدول والنتائج الدولية، مع الإشارة أيضًا إلى الحاجة لنهج أكثر تعمقًا للتعامل مع التهديدات العالمية المتطورة، واظهرت نتائج الدراسة أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى إعادة تنظيم كبيرة في الهياكل الأمنية الإقليمية والعالمية، حيث أعادت الدول المجاورة تقييم سياساتها الأمنية استجابةً للتهديد المتصور من روسيا. كشف الصراع عن نقاط الضعف في التسلسل الهرمي النووي وأثار تساؤلات حول فعالية حق النقض في الأمم المتحدة. وتشير قضايا الكيانات شبه الدولة في المنطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي، والحرب المعلوماتية ضد أوكرانيا، وظواهر مثل التطرف عبر الإنترنت والحرب السيبرانية إلى تفكك الهياكل التقليدية للدولة وظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية. هذه الاتجاهات تشير إلى بيئة أمنية عالمية أكثر تعقيدًا وترابطًا، مما يتطلب استجابات تكيفية وشاملة من المجتمع الدولي.

دراسة Bohinska (2022): النظام الدولي القائم على القواعد والخطاب العالمي حول الحرب الروسية الأوكرانية:

يتضمن الخطاب العالمي حول الوضع الحالي في أوكرانيا العديد من التعريفات المختلفة له، مثل الصراع، العدوان، الحرب، وغيرها. هل يمكن للنظام الدولي القائم على القواعد أن يحقق مستوىً محكومًا من التصعيد في النزاع على أراضي أوكرانيا وأن يجد تسوية ضمن إطار محلي محدود – كما هو الحال في "الحرب الروسية الأوكرانية"؟ يكشف الخطاب العالمي حول الحرب الروسية الأوكرانية في مجلس الأمن الدولي والدورة الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن إمكانيات مفهوم النظام الدولي القائم على القواعد.

دراسة Al-Hasnawi (2022): الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الدولي: رؤية جيوسياسية:

تناولت الدراسة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الدولي، فلقد أدت تصادمات مصالح القوى الكبرى إلى صراعات جيوسياسية واسعة النطاق، واظهرت نتائج الدراسة أن أوكرانيا تُعدّ عمقًا استراتيجيًا لروسيا وجدارًا عازلًا تاريخيًا ضد الغزوات العدائية. تلعب أوكرانيا أيضًا دور الوسيط الثقافي بين روسيا الغنية بالغاز والاتحاد الأوروبي الذي يستهلك الطاقة، فضلاً عن كونها منفذًا إضافيًا إلى البحار الدافئة، وأن الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة في أوكرانيا هي السيطرة على القرم وقاعدة سيفاستوبول البحرية، وسحب الأسطول الروسي من البحر الأسود ووضعه تحت السيطرة الأمريكية وحلفائها في الناتو، وقد اعتُبرت هذه المحاولة فاشلة في عمل الاستخبارات الأمريكية، وبالتالي فإن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، والغزو اللاحق لجنوب شرق أوكرانيا ثم الهجوم الأخير في عمق أوكرانيا في محاولة للسيطرة على العاصمة كييف في عام 2022، شكلت أخطر أزمة في الأمن الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة، وربما منذ فترة ما قبل الحرب الباردة، ولها تداعيات خطيرة على الأمن والسلام العالمي في المستقبل.

دراسة Kortunov (2023): الصراع الروسي–الأوكراني ومستقبل النظام العالمي:

تناقش هذه الورقة البحثية المرونة التي أظهرها النظام الدولي عندما واجه الصراع الروسي–الأوكراني. يجادل المؤلف بأن هذه المرونة قد لا تكون مستدامة، وأنه في الأفق المتوسط قد نلاحظ بعض التفكك الصريح في النظام الذي يؤثر على المؤسسات متعددة الأطراف، والقانون الدولي العام، والحكم العالمي بشكل عام. هناك أربعة متغيرات مستقلة مهمة في تشكيل النظام العالمي المستقبلي: نتيجة الصراع الروسي–الأوكراني والصراع الروسي–الغربي، ديناميات العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، استدامة التماسك الغربي، وآفاق دورة جديدة من العولمة.

دراسة Halukha (2024) السياسة التاريخية الحديثة في سياق الحرب الروسية–الأوكرانية: تحليل التحول النموذجي في النظام العالمي

الهدف من الدراسة هو دراسة السياسة التاريخية الحديثة في سياق الحرب الروسية–الأوكرانية والتغيرات في نماذج النظام العالمي، ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام الطريقة العلمية لتحليل المحتوى للأدبيات العلمية المتخصصة، واستنادًا إلى نتائج عملية اختيار دقيقة تم دراسة 40 عنصرًا من الأوراق العلمية، وتم تطوير الأساس المنهجي للباحثين حول القضايا المحددة، وتؤكد النتائج على أن التركيز الحديث على السياسة التاريخية مهم لفهم التغيرات في النظام العالمي، حيث إن التركيز على النزاعات المستمرة والمطالب الإقليمية لا يعزز الأمن الدولي والسلام، وتم التحضير للعدوان الروسي كنتيجة لـ "تسخين" الرأي العام، حيث كانت التاريخ والسياسة التاريخية عنصرًا مهمًا في ذلك، فالسياسة التاريخية الأوكرانية الأحدث هي نوع من الاستجابة للتحدي الروسي، بحيث يهدف التركيز على الأحداث المعاصرة، والتاريخ الشفوي ونشره، وتفعيل الشخصيات البارزة في التاريخ الأوكراني إلى إظهار دور أوكرانيا ومكانتها في العالم، وتؤكد الاستنتاجات على أن أهمية السياسة التاريخية ستزداد في المستقبل، خاصةً في ظل تفعيل ممثلي الأنظمة الاستبدادية الأخرى.

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة:

تأتي دراسة Kapitonenko (2024) لتحليل تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على النظام الدولي من خلال منظوري الواقعية والبنائية، حيث أظهرت تأثيرات هيكلية ومعيارية على النظام الدولي، مشيرة إلى أن الحرب تؤدي إلى تغيرات هيكلية في توازن القوى، وبالانتقال إلى دراسة Tonlorenzi (2023) نجد أنها ركزت على الصراع من خلال الأطر النظرية الليبرالية والواقعية، حيث حللت الديناميات السياسية والأمنية الناتجة عن الحرب من خلال هذه الأطر، أما دراسة Atanasiu (2023) التي ركزت على النظام القانوني والأمني، فقد أشارت إلى ما يمكن تسميته بـ "التخلص من الطابع الغربي" للنظام الدولي، وهو مفهوم مهم يعكس التحولات الجيوسياسية المعاصرة، وعند النظر إلى دراسة Iliuk (2024) التي تناولت الصراع من منظور

الواقعية البنيوية، نجد أنها أشارت إلى إعادة تشكيل الديناميكيات العالمية للقوة نتيجة الحرب، وركزت على القيود التي تواجه الأطر القانونية والأمنية الحالية، في حين قدمت دراسة Bohinska (2022) منظوراً حول النظام الدولي القائم على القواعد وتأثير الخطاب العالمي على الحرب، وركزت على كيفية إدارة التصعيد في إطار محلي، وأخيراً تناولت دراسة Al-Hasnawi (2022)؛ ودراسة Kortunov (2023) تأثير الحرب على الأمن الدولي والجغرافيا السياسية، وأشارتا إلى التغيرات في منطقة أوراسيا وتأثيرها على النظام العالمي

ما يميز الدراسة الحالية افتقار الدراسات السابقة التركيز على صعود القوى الدولية الجديدة بشكل مباشر، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية، حيث تسلط الضوء ليس فقط على التحولات الهيكلية في النظام الدولي، بل أيضاً على دور قوى مثل الصين والهند وروسيا وغيرها، في إعادة تشكيل النظام العالمي، ولم تخض الدراسات السابقة بشكل كافٍ في احتمالية نشوء نظام متعدد الأقطاب، وفي هذا السياق، تقدم الدراسة الحالية إضافة نوعية تتمثل في تحليل احتمالية ظهور نظام دولي جديد متعدد الأقطاب كنتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، وتبرز الدراسة الحالية من خلال تحليلها كيفية تأثير القوى الجديدة، مثل الصين والهند، على توازنات القوى في ظل الحرب، مما يميزها عن الدراسات السابقة من خلال تقديم منظور أشمل حول إعادة توزيع القوى في النظام الدولي، وكيف يمكن لهذه القوى أن تغير توازن القوى العالمي وتساهم في إنشاء نظام متعدد الأقطاب، وبالتالي فإن الحرب ليست مجرد نزاع إقليمي، بل هي نقطة تحول في صعود قوى دولية جديدة وتغير توازنات النظام الدولي.

بالتالي، فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من حيث أنها لا تقتصر على تحليل التغيرات الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القوى التقليدية فحسب، بل تسلط الضوء على صعود قوى جديدة وتأثيرها على إمكانية تشكيل نظام متعدد الأقطاب.

1.11 مصطلحات الدراسة:

الغزو: هو نوع من أنواع الهجوم المسلح الذي يكون عادة أكثر شدة وخطورة، حيث تقوم دولة بإرسال قواتها العسكرية لمهاجمة دولة أخرى، ويتميز الهجوم المسلح باستخدام القوة العسكرية بشكل واسع ومكثف مقارنة بالغزو، وفي حالة الغزو، تقوم الدولة بتحريك قواتها المسلحة (سواء برية أو بحرية أو جوية، نظامية أو غير نظامية، وباستخدام أسلحة تقليدية أو متقدمة) بسرعة نحو دولة أخرى، إذ يتم الغزو بشكل خاطف وقد يواجه مقاومة من الدولة المستهدفة أو قد يحدث بدون مقاومة تُذكر، أما الهجوم، فرغم أنه يتضمن تحريك القوات المسلحة، إلا أنه قد لا يشمل بالضرورة دخول قوات الدولة المهاجمة إلى أراضي الدولة الأخرى. لذلك يُعد الغزو أكثر خطورة من الهجوم، لأنه يتضمن دخول القوات العسكرية إلى أراضي الدولة المستهدفة، بينما يمكن أن يحدث الهجوم دون غزو (الغريري، 2023).

القوى الصاعدة: القوى الصاعدة تشير إلى دولة أو فاعل دولي يقوم بتطوير موارده وقدراته في عدة مجالات، مما يعزز قوته وتأثيره على المستوى العالمي، وهذه القوى تزداد قدرتها على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة أو دولية مؤثرة، وتتميز هذه الدول بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة، مع تحسين استثمارها في متغيراتها لتحقيق أهدافها القطاعية ضمن إطار محدد، ومن الأمثلة على هذه القوى تكتل البريكس، الذي يضم دولاً مثل الصين، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا، وروسيا (لطفي، 2023).

الحرب الروسية الأوكرانية: وهو إعلان روسيا للحرب على أوكرانيا في 24 فبراير 2022، حيث بدأت روسيا بهجوم جوي وعسكري ضد أوكرانيا، ولا زالت هذه الحرب مستمرة حتى لحظة إعداد هذه الدراسة.

الأزمة الأوكرانية: تعود جذور الأزمة الحالية حول أوكرانيا إلى أعماق التاريخ، وهي بالطبع لا تقتصر على أوكرانيا وحدها، فالرؤية السائدة في الولايات المتحدة ومعظم دول غرب ووسط أوروبا هي أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اختار أوكرانيا، بسبب موقعها الاستراتيجي في وسط أوروبا، لتكون النقطة الرئيسية في محاولة لإعادة تكوين الاتحاد السوفييتي أو على الأقل لتأسيس دائرة نفوذ جديدة في المناطق القريبة من روسيا. ومن

المهم اعتبار الأزمة الحالية في أوكرانيا كنقطة انطلاق في العلاقات طويلة الأمد بين روسيا والغرب، فالأزمة حاسمة لفهم جهود روسيا لاستعادة مكانتها كقوة عظمى، ولتشكيل جهود الغرب لتوجيه طموحات روسيا بطرق غير تهديدية ولتجنب حرب باردة جديدة (Hunter, 2023).

النظام الدولي: الدول تتعايش جنبًا إلى جنب مع دول أخرى تحافظ على علاقات تعاون أو صراع معها. يتبنى هيكلًا يعتمد على مبادئ وقواعد مشتركة، فجميع الدول متساوية من الناحية الاسمية، ولكن ليس جميعها لها نفس الوزن في وضع المعايير الدولية، لذلك، هناك تسلسل هرمي حيث تكون الدول الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا في القمة، فالنظام الدولي ليس فوضويًا بالكامل، بين الفوضى الكاملة والتسلسل الهرمي الكامل، هناك صيغ وسيطة مختلفة تتراوح من التحالفات بين الدول إلى أشكال أعلى من التكامل، كما يحدث في حالة الأنظمة أو الاتفاقيات الدولية بين الحكومات ضمن إطار مؤسسي، ففي مجال العلاقات الدولية، يمكننا تحديد عدة مدارس، من جهة، تؤكد على الصراع وعدم المساواة بين الدول، ومن جهة أخرى، تركز على التعاون والمساواة بين الدول، بحيث أدت التبعية المتزايدة بين الفاعلين، خاصة تحت ضغط عمليات التدويل للاقتصاد، إلى ظهور نظام سياسي عالمي، حيث تنضم الدول في الساحة العالمية إلى سلسلة من الفاعلين غير الدوليين، مثل الشركات الاقتصادية الكبيرة والعديد من الحركات والمنظمات غير الحكومية التي تعطي، معًا، معنى لمجتمع مدني عالمي يعمل على المستوى المحلي ودون الوطني، فضلاً عن المستوى العابر للحدود (de Nardis, 2020).

الأحادية القطبية: النظام الأحادي القطبية هو نظام تكون فيه قدرة قوة دولة واحدة أعلى بشكل ملحوظ من الدولة أو الدول ذات القدرة الأقرب (Wohlforth, 1999).

الثنائية القطبية: النظام الثنائي القطبية هو نظام تكون فيه قدرات القوتين الرئيسيتين قريبة من بعضها البعض في النظام، لكن قدرة هاتين الدولتين أعلى بشكل ملحوظ من الدول الأخرى في النظام (Wohlforth, 1999)، حيث شكلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، اللذان برزا بين القوى العظمى

الأخرى المتآكلة، النظام الثنائي القطبية كقوتين عظيمتين. استمر هذا النظام طوال فترة الحرب الباردة، وتطور إلى نظام أحادي القطبية حيث كانت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات.

تعدد الأقطاب: النظام المتعدد الأقطاب كنظام تكون فيه ثلاث دول أو أكثر لها قدرات قوة مشابهة (Walt, 2009)

اللاقطبية: نظام اللاقطبية هو مصطلح يُستخدم في مجال العلاقات الدولية لوصف وضعية يكون فيها النظام العالمي خاليًا من هيمنة قوة عظمى واحدة أو مجموعة من القوى الكبرى، وفي هذا السياق، تتوزع السلطة والنفوذ بين مجموعة متنوعة من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، مما يسفر عن توازن نسبي في القوة بين هذه الأطراف (Pedi & Wivel, 2022).

العلاقات الدولية: تُعرّف العلاقات الدولية وفقًا لجان باتيست ديروزبل بأنها العلاقات التي تنشأ من التفاعلات السياسية بين دولة وأخرى، بالإضافة إلى العلاقات التي تتشكل بين مجموعات أو أفراد من كلا الجانبين الحدودي، ومن جهة أخرى، يصف تشارلز مايكلاند العلاقات الدولية بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية، مع التركيز على الظروف المحيطة بهذه التفاعلات. أما دانييل كولارد، فيرى أن العلاقات الدولية تشمل كل من العلاقات السلمية والحربية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، بالإضافة إلى جميع المبادلات والنشاطات التي تتجاوز الحدود الوطنية (عباس ف.، 2020).

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدراسة

2.1 الاتجاهات والمدارس الفكرية:

غالباً ما كانت العلاقات الدولية خلال المراحل التاريخية المتعاقبة ولاسيما منذ نشأة الدولة القومية بعد توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648 تتراوح ما بين التعاون والصراع، لذلك فقد شهد العالم مراحل مختلفة بين السلم والحرب، ونتيجة لحالة عدم الثبات في العلاقات الدولية فقد ظهرت العديد من النظريات الدارسة لهذه العلاقات بيد أن أهم هذه النظريات تعود إلى كل من نظرية السلم عند أنصار المدرسة المثالية، ونظرية الحرب عند رواد المدرسة الواقعية، ونظراً لحالة التأثير والتأثر القائمة بين طبيعة النظام العالمي ونمط العلاقات الدولية السائدة خلال مرحلة معينة، فمن نافل القول أن هذه المدارس لم تلبث أن حكمت هذا النظام وكان لها الأثر الأبرز في تحديد ملامحه (حقي، 2004)، وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الفقرة من الدراسة.

برزت عدد من الاتجاهات الفكرية بعد الحرب العالمية الأولى ويمكن الحديث في هذا الصدد عن النظرية المثالية والنظرية الواقعية، حيث سادت النظرية المثالية خلال الفترة الممتدة بين 1920 والثلاثينات من القرن الماضي، تليها الفترة التي سادت فيها النظرية الواقعية في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات (Schmidt, 2016).

1.1.2 المدرسة المثالية

برزت هذه المدرسة في العلاقات الدولية في إطار مفاهيم عامة تركز على الأخلاقيات والمثل العليا والطبيعة الإنسانية، كما أنها ظهرت كمدرسة ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى ولها أنصارها ودعاتها. وتقوم هذه المدرسة على مبدأ أساسي مفاده ميل الإنسان الفطري نحو الخير، من أبرز دعاة هذا الاتجاه نذكر الفيلسوف البريطاني جيرمي بنتام (1748–1833) وأيضاً جيمس ميل، وقد دعت هذه المدرسة إلى اعتماد الأهداف

المثالية كأساس في تطبيق السياسة الخارجية وذلك بغية تحقيق المنفعة لأكبر عدد من الشعوب والدول، وهذه المدرسة ترتبط بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية (بدوي، 2019).

ويؤكد دعاة المدرسة المثالية بوجود قوانين لا بد وأن تلزم الدول الأعضاء في المجتمع الدولي على صعيد علاقاتهم التبادلية. كما يعتقد أنصار هذه المدرسة بأن عصبة الأمم وميثاق باريس وميثاق الأمم المتحدة قد حققت نجاحاً في عدد من القضايا بحيث لم تلجأ الدول إلى الحرب من أجلها. وكذلك وفي كل قضية فإن اللجوء إلى الحرب هو أمر غير مسموح به، ويتوقع المثاليون في هذا الإطار أن يشاركهم الآخرين في هذا التوجه ما يدفعهم للميل نحو السلام. لذلك يمكن القول أن المثالية قد شكلت إطاراً أخلاقياً قانونياً في سعي حثيث لبناء عالم خال من النزاعات والحروب، وكانت أن انطلقت من مسلمات تدور حول الطبيعة الإنسانية في ميلها نحو السلام والابتعاد عن الميل نحو السلوك العدواني (خليل، 2022).

جاءت المثالية كرد فعل على ما سببته الحرب العالمية الأولى من كوارث، إلا أن أغلبية المفكرين وصانعي السياسة في ذلك الوقت قد أشاروا إلى السياسة الواقعية التي انتهجتها القوى الأوروبية العظمى، وكانت قد تراجعت المثالية مع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 ووجهت إليها العديد من الانتقادات، إذ أنها كنظرية أغفلت دور القوة في العلاقات الدولية (Crawford, 2005).

الأفكار التي تتبناها المدرسة المثالية فيما يتعلق بتحقيق التعاون والسلام بين الدول لم تستطع أن تترجم على أرض الواقع ما يعني أنها بقيت في حدود الإطار النظري الغير قابل للتطبيق، وما الحروب والنزاعات التي شهدها العالم منذ تلك الفترة إلا دليل على عدم قدرة المدرسة المثالية على تحقيق المبادئ التي نادت بها، لذلك فقد تم التخلي عن الاستخدام التقليدي للنظرية المثالية سواء في المجال الأوسع للنظرية الاجتماعية السياسية وكذلك في مجال استخدامها لتكوين تصور عن العلاقات الدولية (عودة، 2019).

2.1.2 النظرية الواقعية:

يعتبر نيكولا ميكافيللي مؤلف كتاب الأمير (1532) وتوماس هوبز مؤلف كتاب اللوياثان (1651) الرائدين الفعليين للمدرسة الواقعية الحديثة في العلاقات الدولية. ويعتقد هؤلاء بأن السياسة الدولية هي صراع من أجل السلطة، وفي حال لم يترتب على هذا الأمر الاستمرار بالحروب ولكنه يستلزم من وجهة نظرهم دائماً التأهب لخوض الحرب، وفي استمرار حالة الفوضى السياسية يتوجب دائماً من وجهة نظرهم حشد أكبر قدر ممكن من القوة وتسخيرها لحماية المصلحة الوطنية، ولذلك فقد أضحت القوة العسكرية هي المطلب الأهم (ويلكينسن، 2013).

السياسة الخارجية من منظور الواقعية ترتبط باستخدام القوة كما أنها لا تدين العدوان باعتبار الحروب قد تكون طبيعية لحماية المصالح الخاصة بالدولة التي تتبنى السياسة الواقعية. كما أن النظام العالمي من وجهة نظر هذه المدرسة بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح، وذلك أن الربح الذي تحققه دولة ما يعادل خسارة تتكبدها دولة أخرى. كما أن العامل الحاسم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية (الحموي، 2018).

ركزت المدرسة الواقعية على نظرية توازن القوى بهدف إحلال السلم والأمن بدلاً من الإعتماد على القانون الدولي والمنظمات الدولية. وكانت سياسة القوة قد برزت وبشكل أكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية، إذ سيطرت هذه المدرسة على معظم السياسات الخارجية للدول. ويمتد تأثير هذه النظرية إلى طبيعة النظام العالمي والعلاقات السائدة بين الدول. إلا أن أفكار هذه النظرية ولا سيما فيما يتعلق بتوازن القوى تعود إلى النظام الذي أرساه مؤتمر فيينا عام 1815 حيث ساد النظام المتعدد القطبية خلال تلك الفترة (أبو عامود، 2008).

وفي معرض الحديث عن ملامح النظام العالمي في عصرنا الحاضر والذي هو في طور التشكل يمكن القول أنه غير واضح فيما إذا كان هذا النظام يخضع لهيمنة قوة واحدة أم أنه يتجه نحو الثنائية مع العودة الروسية والتي بدأت مع مطلع الألفية الجديدة، أم أنه يتجه نحو مزيد من التعددية مع صعود بعض القوى الدولية إلى

جانب روسيا والصين وغيرها. بالإضافة إلى نمط التحالفات القائم في الوقت الراهن ولاسيما بين روسيا والصين في إطار المنظمات الإقليمية والتي تجمع عدد من الدول للبحث عن دور جديد لها أو استعادة دور مفقود على الساحة الدولية.

1.2.1.2 نظرية القوة عند الواقعيين

نظرية القوة عند الواقعيين تبدأ بفكرة أن الدولة تعتمد على القوة كأداة رئيسية لاكتساب السلطة والمكاسب في الصراع الدولي المستمر، مع إهمال نسبي لدور الأخلاق والقانون الدولي والدبلوماسية، فالواقعيون يركزون بشكل كبير على القوة العسكرية باعتبارها الوسيلة الأساسية لحفظ السلام، ويعتبر أتباع المدرسة الواقعية أنفسهم امتداداً للتقاليد الفكرية القديمة، حيث يبرزون أهمية القوة والواقعية في الفكر الذي ساد في الحضارات القديمة مثل اليونان، الهند، روما، والصين، كما يرون في "ميكافيللي" أحد أبرز ممثليهم (Waltz, 2014).

"ميكافيللي" يُعد أول محلل حديث لمفهوم القوة واشتهر بنهجه الواقعي الذي يتجنب الالتزام الأخلاقي، انطلاقاً من نظرته المتشائمة للطبيعة البشرية، التي يعتبرها أنانية وجاحدة، يرى "ميكافيللي" أن السياسة تتطلب التعامل مع البشر على أنهم أشرار، وأن الدبلوماسية ليست سوى قناع يخفي وراءه الصراع الدولي، حيث البقاء للأقوى، ويؤكد على أن السعي للهيمنة الخارجية يحفظ الحرية الداخلية، إذ إن عدم الاستعداد للهجوم يجعلك عرضة لهجمات الأعداء، ولذلك فإن القوة العسكرية والتهديد باستخدامها هما أساس الاستقرار الداخلي (Lucchese, 2017).

أما الفيلسوف البريطاني توماس هوبز (Thomas Hobbes) فقد أضاف البعد الفلسفي للواقعية السياسية، إذ يرى "هوبز" أن القوانين الطبيعية مثل العدالة، والرحمة، والتواضع لا تتوافق مع غرائز الإنسان الطبيعية إلا بوجود قوة قهرية تُفرض عليه، وبدون هذه القوة، تصبح العقود مجرد كلمات غير كافية لحماية الأفراد، ويعتبر أن الفوضى (Anarchy) هي الوضع الطبيعي في السياسة الدولية، وأن غياب قوة مهيمنة أو حكومة عالمية يؤدي حتماً إلى الحروب، وبناءً على ذلك، يرى "هوبز" أن حياة الإنسان عبارة عن سلسلة مستمرة

من الصراع من أجل تحقيق رغباته وغرائزه، ويعتقد أن القوة هي الوسيلة الأساسية التي يستخدمها البشر لهذا الغرض، وأن السعي المستمر للسيطرة لا يتوقف إلا بالموت (Thivet, 2008).

3.1.2 نظرية توازن القوى

أُعيد إحياء نظرية توازن القوى وإعادة صياغتها في عام 1979 مع نشر كتاب كينيث والتز "نظرية السياسة الدولية"، وسرعان ما واجهت تحديات نظرية وتجريبية عديدة، وسرعان ما ظهرت رواية والتز الهيكلية– الواقعية حول توازن القوى كنقطة محورية في ما يسمى حروب الأنماط بين مجموعة متغيرة من مدارس العلاقات الدولية (Wu, 2018).

فقد جادل الواقعيون حول ما إذا كانت استراتيجيات التوازن تهيمن بالفعل في السياسة العالمية، أو ما إذا كانت الدول تميل أكثر إلى الانضمام إلى الأقوياء ضد الضعفاء بدلاً من ما تتنبأ به نظرية توازن القوى، فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إعلان البعض عن انهيار نظرية توازن القوى، إذ شهدت منتصف التسعينيات ظهور نقاش مكثف حول ما إذا كانت نظرية توازن القوى تشكل أهمية للدراسة والبحث، علاوة على ذلك، استخدم العديد من العلماء في أوائل التسعينيات منطق توازن القوى ليؤكدوا أن انتهاء الثنائية القطبية في الحرب الباردة سيؤدي إلى توزيع جديد متعدد الأقطاب للقوة (Wohlforth, et al., 2007).

يجادل مؤيدو نظرية توازن القوى بأن بعض الآليات المتأصلة في السياسة العالمية تخلق ضغوطًا لتشكيل توازنات متكررة للقوى في الأنظمة الدولية، وقد تكمن هذه الآليات على مستوى صانعي القرار الفرديين، مثل الميل البشري للسعي وراء القوة من أجل القوة ذاتها، أو في البيئة الدولية نفسها (Fritz & Sweeney, 2004).

جميع نظريات توازن القوى تؤكد أن الآليات والعمليات ذات الصلة غير مشروطة، بمعنى أنها غير متغيرة عبر الزمن والمكان، كما أنها تختلف، على الأقل من حيث المبدأ، ليس فقط في طبيعة العمليات والآليات

نفسها ولكن، ما هو أكثر أهمية لأغراضنا، أيضًا في القوة النسبية لتلك الآليات والعمليات في إنتاج النتائج، فالفرضية الأساسية لتوازن القوى تفيد بأن سلوك التوازن يمنع الهيمنة النظامية، وتضعف بشكل قاتل الاعتقاد السائد بأن التوازن هو قانون تجريبي عالمي في أنظمة متعددة الدول، وأن هناك ميلًا متفشيًا لإعطاء أولوية تفسيرية لنظرية توازن القوى"، ومع ذلك، يدعو آخرون إلى عدم التخلي عن نظرية توازن القوى، بل إلى توسيع مفهوم التوازن من خلال فئات مثل التوازن الناعم والتوازن غير المتناظر (Eilstrup-Sangiovanni, 2009).

يزعم والتز (Waltz) أن النظام الأحادي الحالي من غير المرجح أن يستمر، وأننا نشهد مراحل مبكرة من "حركة لا مفر منها تقريبًا من الأحادية إلى التعددية"، وفي الوقت نفسه، يؤكد والتز أن الهياكل الدولية وآلياتها المرتبطة ببساطة "تشكل وتوجه" الوحدات في اتجاه ديناميكيات توازن القوى، وتوفّر الآليات الهيكلية الدولية تفسيرًا جزئيًا فقط للسياسات الخارجية المحددة التي تتبعها الدول؛ لذلك، يقدم والتز نظرية توازن قوى معتدلة، تسمح للفاعلين باختيار تجاهل الإلزامات الهيكلية ولكن تتوقع في الوقت نفسه ميلًا نحو توازنات القوى النظامية (Zhang, 2011).

2.2 النظام الدولي: المفهوم والأشكال

1.2.2 مفهوم النظام الدولي

يُعرّف ضاهر (2012) النظام الدولي على الشكل التالي: "النظام أو (النسق الدولي)، عبارة عن كل مجموع العناصر والوحدات المنظمة بعمل معاً في إطار الاعتماد المتبادل من دون إلغاء شخصية أو هوية الوحدات". هذا ويمكن أن يكون النظام مرناً كما يمكن أن يكون جامداً، بالإضافة إلى ذلك قد يكون هذا النظام مستقراً أو غير مستقر".

أما مقلد (1994) فقد عرف النظام السياسي الدولي بأنه كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته، وتتفاعل وتتبلور في النهاية في صورة أو أخرى. وبذلك فهو وحدة عضوية حية، ومتحركة وقابلة للتطور والتغير المستمرين إذا ما تغيرت عناصره ومكوناته وعلاقاته".

وهناك من عرّف النظام الدولي على أنه نمط العلاقات بين الوحدات الأساسية الفاعلة في السياسة الدولية، وأن هذا النمط يحدد إلى حد كبير هيكل النظام العالمي (Quinn & Gibson, 2017).

وفي تعريف آخر للنظام الدولي أنه مجموعة من الوحدات المتفاعلة في علاقاتها والمتمايزة في قوتها، بحيث يشكل هذا النظام الإطار للتوازن بين القوى الدولية المختلفة وينظم علاقاتها، بغية الابتعاد عن الفوضى الدولية ولاستبعاد هيمنة أي من الأطراف الفاعلة في النظام على غيرها (ضاهر، 2011).

من خلال هذا التعريفات السابقة يمكن ملاحظة علاقة التأثير والتأثر بين العلاقات الدولية وهيكل النظام العالمي، وأن ما تقوم به الدول المكونة والفاعلة في النظام الدولي يؤثر على هيكل النظام العالمي والذي هو أكثر شمولية من النظام الدولي بحيث يضم إلى جانب الدول جميع الوحدات الفاعلة والمؤثرة على المستوى العالمي سواء كانت من الدول أو غيرها، إذ نجد أن هذه التعريفات للنظام الدولي تركز على التفاعلات والعلاقات القائمة بين الوحدات المكونة للنظام.

وبالتالي يتضح للباحث أن النظام الدولي هو عبارة عن مجموعة من الوحدات الفاعلة بحيث تشكّل في مجموعها النظام الكلي. والقول بأن النظام الدولي قابل للتغيير والتطور يفسر لنا التغيرات التي عرفها النظام الدولي خلال الفترات التاريخية السابقة، إذ بدأ هذا النظام أوروبياً بحيث اقتصر على مجموعة الدول في القارة الأوروبية خلال القرن السابع عشر ثم ما لبث مع تبدل القوى العظمى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن أصبح أكثر توسعاً وشمولاً من ناحية عدد الدول الأعضاء التي أصبحت فاعلة في هذا النظام، غير أن الدول الفاعلة في النظام الدولي والعلاقات فيما بينها ومدى تأثيرها على مستوى الأحداث الدولية قد أدى إلى

تغيير في طبيعة النظام الدولي وبالتالي النظام الأكثر شمولية أي النظام العالمي فتعددت الأشكال التي عرفها وهذا ما سأناقشه في الفقرة اللاحقة.

2.2.2 أشكال النظام الدولي

إذا كانت التعريفات السابقة تتفق فيما بينها إلى حد ما في تحديد ماهية النظام الدولي من حيث أنه يمثل نمط التفاعلات بين الوحدات المكونة لهذا النظام، إلا أن هذا النظام قد يتخذ شكلاً يختلف بحسب طبيعة هذه التفاعلات والعلاقات التي تربط الدول المكونة للنظام فيما بينها خلال فترة معينة، لذلك نجد عدة أشكال وتصورات وضعها المفكرون للنظام الدولي الذي ساد خلال المراحل التاريخية المتعاقبة، وأن هذه الأشكال للنظام تستند إلى عدد من المعايير في صياغتها ولاسيما معيار توزع القوة بين الدول الأعضاء في النظام والتي تؤثر بطبيعة الحال على شكل النظام السائد.

لذلك نجد مورتان كابلان قد وضع ستة نماذج للنظام الدولي بحسب تصوره. إن هذه النماذج تختلف في خصائصها المميزة لكل منها من حيث القواعد المنظمة للنظام الدولي وفي التصور للقوة، وهذه النظم على الشكل التالي: نظام توازن القوى، نظام الثنائية القطبية المرنة، نظام الثنائية القطبية الصلبة، نموذج الوحدة المعترضة، النظام العالمي، النظام الهرمي (جندلي، 2011).

نظام توازن القوى: وهو نظام يتألف من عدد من الدول لا يجب أن يقل عن خمسة حتى يتمكن من القيام بوظائفه بشكل فعال. ويعتبر كارل دويتش أن مع تزايد عدد الفاعلين الرئيسيين في النظام تتراجع حدة الصراع ما يؤدي إلى استقراره في حين يرى كينيث وولتز أن النظام الثنائي القطبية أكثر استقراراً، فهذا النموذج استمر منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين بحيث كانت تسعى الدول في القارة الأوروبية إلى المحافظة على السلام بناء على قاعدة توازن القوى (حسين، 2013).

نظام الثنائية القطبية المرنة: ومن أبرز سماته وجود الكتل الكبرى أو التحالفات مثل حلفي الناتو ووارسو بحيث يضم كل حلف قوى كبرى كالولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفيتي السابق.

نظام الثنائية القطبية الصلبة: يختلف عن النوع الثاني بأن عدد أطرافه أقل (العلي، 2015).

نموذج الوحدة المعترضة: ومن أبرز ملامحه ظهور دول صغرى تمتلك قدرات نووية ويتسم بحالة من الاستقرار نتيجة الخوف المتبادل بين أطرافه (متولي، 2004).

النظام العالمي: ومن أبرز سماته وجود طرف عالمي بحيث يقوم هذا الطرف بعدة وظائف تجاه الأطراف الأخرى في النظام. أما القرارات فتتخذ وفقاً للمصلحة الدولية، كما بالإمكان ظهور صراع المصالح في هذا النظام (فوجيوارا، 2004).

النظام الهرمي: ينقسم إلى نوعين فقد يكون موجها أو غير موجه وهذا النظام يقوم على أساس وظيفي لا على أساس سياسي، ويختلف النوع الموجه عن الغير موجه بأن الأول يعمل وفقاً للقواعد الديكتاتورية في حين يعمل الثاني وفقاً للقواعد الديمقراطية، أما عن الأطراف الأساسية في هذا النظام فإنها تتشكل في الغالب من جماعات الضغط (غريفيش، 2008).

من خلال ما تقدم حول أشكال النظام الدولي، فإنه يُنظر إلى النظام العالمي باعتباره أحد هذه الأشكال وتمايزه بوجود طرف عالمي، بحيث يقوم هذا الظرف من خلال سلوكياته بالتأثير بالأطراف الأخرى كما حصل خلال فترة الحرب الباردة من خلال الاستقطاب الذي مارسه كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية تجاه الدول الأخرى وحتى الأطراف من غير الدول، ما يعني قيام كل منهما بدور عالمي بعيداً عن قواعد السلوك والضوابط المنظمة للعلاقات، وهذا يعني بدوره أن النظام العالمي يعطي معنى أكثر شمولية وأكثر واقعية في توصيف الأحداث التي يشهدها العالم.

2.3 التنافس الدولي في أوكرانيا وتداعياته على النظام الدولي

سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى التقرب من أوكرانيا وذلك بهدف إبعادها عن فلك النفوذ الروسي وذلك انطلاقاً من رؤية بريجنسكي* من أن الإمبراطورية الروسية ستتشكل بتحالف أوكرانيا مع روسيا، حيث اعتبر بريجنسكي فيما مضى بأن تداعي الدومينو وما تعنيه من انضمام دول أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي تبدأ من أوكرانيا، حيث يقول بريجنسكي في كتابه العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد ومن دون أوكرانيا، لا تعود روسيا إمبراطورية أوروبية، وهو ما يجعل أوكرانيا جزء لا يتجزأ من مفهوم روسيا عن الخارج القريب حيث أن روسيا لم تعتبر أوكرانيا دولة أجنبية قط" (بريجنسكي، 2012).

وتعود أهمية أوكرانيا بالدرجة الأولى إلى موقعها الجغرافي بحيث تشكل نقطة التقاء بين القارة الأسيوية والأوروبية، كما أنها تشكل حلقة وصل بين قوتين عظمتين القوة الشرقية "روسيا" والغربية "الإتحاد الأوروبي" وهذه الأخيرة هي حليفة للولايات المتحدة الأميركية. وأوكرانيا مثلها مثل جورجيا ففي حال خضوعها إلى تأثير أي دولة عظمى منافسة فإن ذلك يشكل خطراً على قلب روسيا الاتحادية ولاسيما مع عدم وجود أي مانع جغرافي طبيعي، فبالنظر إلى المسافة الفاصلة بين كييف وموسكو يمكن معرفة مدى الخطر والقلق الروسي إزاء الأحداث في أوكرانيا وهذا يفسر سبب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم (شلبي، 2016).

كما تعتبر أوكرانيا دولة شقيقة لروسيا وفقاً للمعيار العرقي والمذهبي إذ ظلت على مدى قرون من الأركان الأساسية في القوة السلافية الأرثوذكسية، وإن خسارة روسيا لأوكرانيا ليست خسارة جيوسياسية فقط وإنما خسارة لجزء من التاريخ، وتحتل أوكرانيا مكاناً مهماً في رقعة الشطرنج الأوراسية لأنها وبوجودها كدولة مستقلة يساعد على تحويل موقف روسيا ذلك لأن روسيا بدون أوكرانيا لا تستطيع المضي لأن تكون إمبراطورية، وبالنسبة إلى أوروبا تعد أوكرانيا بمثابة الجدار الفاصل بين كل من روسيا وأوروبا الشرقية، فهي

* زبيغنيو بريجنسكي: ولد زبيغنيو بريجنسكي يوم 28 مارس/آذار 1928، وهو مفكر ومستشار سابق للأمن القومي الأميركي الأسبق، ينحدر من أصل بولندي، يعتبر من المنظرين السياسيين المعاديين للشيوعية.

تشكل جسراً بين أوروبا وروسيا من جهة كما أنها تعتبر منطقة عازلة بينهما من جهة أخرى (قلعجية، 2016).

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية يرى بريجنسكي بأن عليها أن تحرم روسيا من ثلاث دول جيوسياسية مهمة وهي أوكرانيا وأوزباكستان وأذربيجان نظراً لموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية، ففيما يتعلق بأوكرانيا فإنها تطل على البحر الأسود والذي يؤدي إلى المضائق التركية وبذلك فإن أي وجود أميركي في أوكرانيا سوف يمنع روسيا من نشر أساطيلها، فالوجود الأميركي في أوكرانيا يعني التواجد على البحر الأسود والذي يعتبر بمثابة المنفذ لروسيا على البحر الأبيض المتوسط من هنا تنبع أهمية أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية من الناحية الجيوسياسية والجيوسيتراتيجية المتعلقة بمحاصرة النفوذ الروسي. فضلاً عن أن الموانئ الأوكرانية ذات أهمية لحلف شمال الأطلسي عند دخول بوارجه إلى البحر الأسود. لذلك يمكن القول بأن النفوذ الأميركي في أوكرانيا هو بمثابة وسيلة ضغط على روسيا لعدم الإضرار وعرقلة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا (بريجنسكي، 2012).

وهكذا يعود تدخل روسيا في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم إلى عدة أسباب سياسية، إستراتيجية، إقتصادية. فمن الناحية السياسية فإن روسيا تسعى بعد عودتها منذ تسلم بوتين السلطة إلى بناء قوتها واستعادة نفوذها في الجوار الإقليمي وعلى الساحة الدولية، لذلك ولتحقيق هذه الإستراتيجية فإنها ترفض التدخل الغربي في الدول التي تعتبرها تابعة والتي تشكل امتداداً لها (Romano ,2023).

ومن الناحية الإستراتيجية فإن روسيا تخشى من التقارب بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي والذي قد ينتهي بضم أوكرانيا إلى الإتحاد وما يؤدي بدوره إلى إنضمامها لحلف شمال الأطلسي، الأمر الذي تعتبره روسيا تهديداً إستراتيجياً لها بتواجد الحلف بالقرب من أراضيها. أما إقتصادياً تعتبر روسيا المصدر الرئيسي للطاقة لأوكرانيا كما أن أوكرانيا تشكل المعبر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا فضلاً عن كونها منفذ لروسيا على

البحر الأسود حيث يستخدمه الأسطول الروسي في مدينة سيفاستوبول. بالإضافة إلى قلق روسيا من توقيع اتفاقية شراكة بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي ما يؤثر على الاقتصاد الروسي (Blinken, 2022).

لذلك فقد خشيت روسيا من التقارب الأوروبي مع أوكرانيا الذي قد يؤدي إلى الهيمنة الأوروبية وتراجع النفوذ الروسي والتأثير على مناطقها الحيوية لذلك سعت روسيا إلى ضم أوكرانيا إلى الإتحاد الجمركي الروسي. أما شبه جزيرة القرم والتي أصبحت جزءاً من أوكرانيا في مرحلة وجود الإتحاد السوفيتي ولكن مع تفكك هذا الأخير شعرت روسيا بالقلق بسبب أهمية هذه المنطقة. إذ تشكل القرم منطقة مصالح إستراتيجية بحيث أنها ميناء إستراتيجي هام لروسيا ومصالحها الحيوية العسكرية. ويقع ميناء سيفاستوبول على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة القرم وهو مقر أسطول البحر الأسود الروسي كما يوفر لروسيا المياه الدافئة ونقطة الربط بينها وبين البحر المتوسط، كما أنه نقطة الوصل مع حلفاء روسيا على البحر المتوسط ولاسيما في ميناء طرطوس في سوريا لذلك عملت روسيا على حماية قواعدها الإستراتيجية (BIRN, 2022).

إن الطبيعة الجغرافية لروسيا وافتقارها إلى المنافذ البحرية يفسر الاهتمام الذي أولته روسيا لأوكرانيا وذلك من أجل النفاذ إلى البحر الأسود نظراً لأهمية وجود منافذ بحرية للدولة التي تطمح لأن تلعب دوراً عالمياً. أضف إلى ذلك فإن سعي الولايات المتحدة الأميركية إلى ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي يعني إغلاق الطرق البحرية أمام روسيا وبالتالي إضعافها حتى لا تتحول إلى قوة عالمية قادرة على إحداث تحولات في ميزان القوى، وبالتالي تحقيق الرغبة الروسية بالعودة كقطب منافس في قيادة النظام العالمي من هنا كان التنافس الروسي الأميركي من خلال الأزمة الأوكرانية، لذلك لا بد من الإطلاع على الأحداث خلال الأزمة للوقوف عند المواقف الروسية والأميركية (عبد، 2017).

يندرج سعي الولايات المتحدة الأميركية بالتقرب من أوكرانيا في إطار تحقيق الهدف بدفع أوكرانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي من خلال إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي وذلك لإبعادها عن النفوذ الروسي، ما يسمح بوجود قواعد عسكرية للحلف في الجوار الروسي وتهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء سيفاستوبول

وهي المنفذ الحيوي لروسيا على البحر الأسود في شبه جزيرة القرم. وبتكرار نفس السيناريو في جورجيا والتي تقع أقصى الشمال الشرقي لتركيا وهي عضو في حلف الأطلسي، ناهيك عن تهديد القاعدة الروسية في ميناء طرطوس في سوريا وهي بمثابة المنفذ الوحيد لروسيا على البحر الأبيض المتوسط، وبهذا يكتمل الحصار الأميركي لروسيا من الناحية العسكرية والاقتصادية فتصبح مناطق النفوذ الروسي من الجنوب إلى شمال سوريا وتركيا ثم جورجيا وأوكرانيا تحت النفوذ الأميركي. وهكذا وبانشغال روسيا بالتوترات والأزمات على حدودها ومنها الأزمة الأوكرانية وتقليص مناطق نفوذها في الجوار الإقليمي تضطر روسيا للخروج كقطب مؤثر من منطقة الشرق الأوسط (Mbah & Wasum, 2022).

ومع اندلاع الاحتجاجات في أوكرانيا في العام 2013 ضد الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش فقد دعمت الولايات المتحدة الأميركية مطالب الأوكرانيين الذين يرون أن مستقبل بلادهم مع الإتحاد الأوروبي، فهذه الاحتجاجات اندلعت ضد الرئيس السابق على خلفية قراره بوقف المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لتحرير التجارة، وفي المقابل قدمت روسيا التشجيع لأوكرانيا بتقديم مساعدات مالية وتخفيض بأسعار النفط المصدّر إلى أوكرانيا في حال التوقيع على إتفاق مع الإتحاد الجمركي الروسي (Kubicek, 2017) .

أدت هذه الاحتجاجات إلى سقوط نظام الرئيس الأوكراني السابق يانكوفيتش وعين البرلمان الأوكراني أوليكسندر تيرتشينوف رئيساً مؤقتاً للبلاد كما تم الإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية جديدة في شهر أيار من العام 2014، أما عن المواقف الدولية فقد وجهت روسيا الاتهامات إلى كل من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي بإزاحة الرئيس السابق والمجيء بحكومة انقلابية، وفي المقابل أعلنت الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي أن الحكومة المؤقتة التي عينها البرلمان في 27 شباط من العام 2014 هي الحاكم الشرعّي لأوكرانيا فضلاً عن نيتها تقديم مساعدات مالية كبيرة لها (Ambrosio, 2017).

إعتبرت روسيا أن الأزمة الأوكرانية تشكل مصدر تهديد لأمنها القومي وتعاملت مع الأحداث على هذا الأساس. وفي الأول من آذار عام 2014 وافق البرلمان الروسي (الدوما) على طلب بوتين السماح بإستخدام

القوة العسكرية الروسية في أوكرانيا تحت ذريعة حماية مصالح الأقليات الروسية المضطهدة في القرم، هذا الأمر الذي شكل نقطة تحول خطيرة في الأزمة الأوكرانية (Tsygankov, 2015).

وهكذا دخلت القوات الروسية إلى شبه جزيرة القرم وفرضت السيطرة عليها، وبعد الاستفتاء الذي أجري في 16 آذار من العام 2014 بانفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا وإنضمامها إلى روسيا بموافقة ساحقة من قبل سكان الجزيرة، قام الرئيس بوتين بالتوقيع على قرار الانضمام في 18 آذار من العام نفسه الأمر الذي رفضته كل من الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، وكانت الإدارة الأميركية قد فرضت على موسكو عدداً من العقوبات الاقتصادية كردة فعل على ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، كما أقر الكونغرس الأميركي قانون دعم الحرية في أوكرانيا فضلاً عن دعمها بمساعدات عسكرية (Tsygankov, 2015).

لقد عكست الأزمة في أوكرانيا التنافس الدولي على مناطق النفوذ ولاسيما بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وعلى الرغم من زوال العامل الإيديولوجي في هذا التنافس والذي كان سائداً خلال حقبة الحرب الباردة إلا أن التناقض فيما يتعلق بالإستراتيجيات والمصالح ما زال قائماً.

الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأميركية لأوكرانيا ناتج عن الرغبة الأميركية بانضمام الأخيرة إلى الإتحاد الأوروبي، وبالتالي إلى حلف شمال الأطلسي في إطار توسيع الحلف ليشمل الدول التي كانت تابعة للإتحاد السوفيتي أو تلك التي كانت تدور في فلكه، غير أن هذه الرغبة تعود لتحقيق أهداف إستراتيجية نابعة من الإدراك الأميركي لأهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا بإعتبارها أحد أهم الممرات لخطوط إمداد الطاقة الروسية المصدّرة إلى أوروبا، وبالتالي فإن محاصرة النفوذ الروسي من قبل الولايات المتحدة الأميركية –ولاسيما بعد أن اتخذت القوة الروسية شكلاً تصاعدياً منذ بداية القرن الحادي والعشرين– تتم من خلال محاصرة روسيا اقتصاديا والتضييق عليها وحرمانها من أهم مصادر القوة الاقتصادية الروسية والتي تتمثل بتصدير الغاز الطبيعي وذلك بالسيطرة على طرق الإمداد المهمة كجورجيا وأوكرانيا (Saparaliyev, Mokin, Movkebayeva, Saiymova, & Mustafina, 2019).

المواقف الروسية خلال الأزمة السورية تزامنت مع إصرارها على تحقيق مصالحها في أوكرانيا، إذ أن الضغط الأميركي على روسيا في أوكرانيا لم يؤدِ إلى تراجع الموقف الروسي في منطقة الشرق الأوسط خلال الأزمة السورية ، تعطي هذه الأزمة التي اندلعت في أوكرانيا والأحداث التي تخللتها مؤشراً على تزايد النفوذ الروسي من خلال المواقف التي إتخذتها روسيا وإصرارها على تأكيد مصالحها مقابل تراجع النفوذ الأميركي على الصعيد العالمي، إذ لم تتمكن الولايات المتحدة الأميركية من فرض رؤيتها خلال الأزمة الأوكرانية بإبعادها عن الفلك الروسي.

2.4 الحرب الروسية–الأوكرانية

تشترك أوكرانيا وروسيا في تاريخ من التعايش غير المستقر والمواجهة الجيوسياسية والتنافس التاريخي والثقافي، وعلى المستوى الديموغرافي، إذ تعتمد كلتا الدولتين على السكان السلافيين العرقيين، وكلاهما كان عضواً الاتحاد السوفيتي، الذي تم حله في عام 1991، وعلى مدى السنوات السابقة إنقسمت أوكرانيا سياسياً في بيئة مستقطبة بشكل متزايد بين التوجه الجيوسياسي الموالي للغرب والذي تم التعبير عنه على المستوى السياسي من قبل القوى المتنافسة والمرشحين، وأدى الانتصار الحاسم للقوى السياسية الموالية للغرب في عام 2014 مع إحتجاجات ميدان اليورو ومحاولة أوكرانيا اللاحقة الاقتراب من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الوضع الجيوسياسي العام في تلك الفترة الأخيرة، مما ساهم في إقناع المسؤولين الروس بزيادة عدوانهم وتحريفهم ضد أوكرانيا، ليحافظوا على ما يؤمنون به من مصلحتهم الوطنية المبررة (Vladimer, 2022).

بدأت الحرب الروسية الأوكرانية بالفعل في عام 2014، عندما غزت روسيا الأراضي الأوكرانية وضمت شبه جزيرة القرم، ونجح الانفصاليون المدعومون من روسيا في شرق أوكرانيا في السيطرة على جزء كبير من منطقة دونباس جنوب شرق أوكرانيا، وحاول الانفصاليون والقوات الروسية إقامة حكم فعلي للأراضي مع إنشاء المناطق الانفصالية في جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية التي يمكن استخدامها كذريعة لأعمال مستقبلية، كما حدث في عام 2022. خلال هذه الفترة وحتى غزو عام 2022، نفت روسيا

رسمياً تورطها في المناطق الانفصالية في محاولة للحفاظ على المظاهر كقوة شرعية، وبالتأكيد سوف تساهم الأعمال العدائية في المناطق الشرقية بين القوات الأوكرانية والانفصاليين الموالين لروسيا إلى صراع ثابت. وفي عام 2015، تم التوقيع على إتفاقيات مينسك الثانية من قبل أوكرانيا وروسيا كأعضاء مشاركين، على الرغم من أن الخلاف حول شروطها أعاق تنفيذها (Anayi, et al., 2022).

وإعتماداً على النتائج التي حققتها روسا بضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، حققت روسيا مجموعة أخرى من الأهداف التي تتمثل بتوسيعٍ كبير للأراضي الروسية من خلال السيطرة على شبه جزيرة القرم الإستراتيجية الهامة، والسيطرة الدائمة على قاعدة سيفاستوبول العسكرية المهمة، والتي ظلت قاعدة روسية بعد عام 1991 بموجب إتفاقية تأجير منفصلة، والجزء الشمالي من منطقة البحر الأسود. في هذا السياق، يتم التعامل مع البحر الأسود في التفكير الاستراتيجي الروسي على أنه بطنه الناعم. يذكرنا النهج الاستراتيجي لروسيا بالمخاوف الأمنية المتعلقة باحتمال عرض القوة للقوى البحرية الغربية في البحر الأسود، وتقليص كبير في القوة النسبية لأوكرانيا على المستويين الإقليمي والسياسي. وتنظر روسيا إلى أوكرانيا بهذا المعنى على أنها دولة معادية بإمتياز، فهي تعمل على عرقلة ترشيح أوكرانيا لعضوية الاتحاد الأوروبي والأهم من ذلك بالنسبة لحلف شمال الأطلسي (Pestova, Mamonov, & Ongena, 2022).

بدأ التصعيد الذي أدى إلى حرب عام 2022 في أواخر عام 2021 ، حيث بدأت القوات العسكرية الروسية انتشاراً عسكرياً واسعاً على طول الخط الحدودي مع أوكرانيا، وجمعت روسيا مبدئياً ما مجموعه 190 ألف جندي، رافضة طوال الوقت المزاعم القائلة بحدوث غزو، وكشفت وزارة الخارجية الروسية عن مجموعة من مطالبها فيما يتعلق بالوضع في أوكرانيا، وقدم المسؤولين الروس مسودة إتفاقية بين روسيا والولايات المتحدة بشأن الضمانات الأمنية ومسودة إتفاقية بشأن إجراءات ضمان أمن روسيا والدول الأعضاء في الناتو، وطلبت روسيا من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وقف أي نشاط عسكري في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وكلاهما من المساحات الجيوسياسية التي يُنظر إليها على أنها تقع في مناطق المصالح الروسية،

والالتزام ضد التوسيع المستقبلي لأراضي الناتو شرقاً وإنكار إمكانية ضم أوكرانيا و جورجيا، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاء آخرون في الناتو رفضوا المطالب الروسية وحذروا روسيا من عقوبات اقتصادية شديدة في حالة حدوث غزو آخر لأوكرانيا، بينما لم تسحب روسيا قواتها من الحدود، ونفت مراراً أنها كانت تخطط لغزو لاوكرانيا، وقد حذرت وكالات الاستخبارات الغربية وأبرزها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستونيا طوال الفترة من ديسمبر 2021 إلى فبراير 2022 من أن الحرب الروسية الأوكرانية كانت محتملة ووشيكة، فشلت وكالات استخبارات أخرى مثل تلك التابعة لفرنسا وألمانيا في فهم بدء الحرب بأكملها (BIRN, 2022).

اعترفت روسيا رسمياً بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية في 21 فبراير 2022، وهما نظامان سياسيان زائفان في دونباس يسيطر عليهما الانفصاليون الموالون لروسيا، وفي 22 فبراير 2022، أذِن مجلس الاتحاد الروسي بإستخدام الجيش القوة في الخارج، حتى يتمكن الجيش الروسي من دخول الأراضي المنفصلة في شرق أوكرانيا، وقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطاب خاص عن عملية عسكرية خاصة في منطقة دونباس، وأن الهدف كان تطهيرها من القوميين اليمينيين المتطرفين والنازيين الجدد المدعومين من دول الناتو ونزع السلاح وتشويه سمعة أوكرانيا، فضلاً عن محاكمة أولئك الذين إرتكبوا العديد من الجرائم الدموية ضد المدنيين، بما في ذلك ضد مواطني الاتحاد الروسي، وبدأت الحرب الروسية الأوكرانية، التي وصفها جهاز الدولة الروسي بأنها عملية عسكرية خاصة، وفي 24 فبراير 2022 هاجمت القوات الروسية أوكرانيا على خطوط جبهات متعددة من روسيا وبيلاروسيا والأراضي المحتلة في أوكرانيا (Blinken, 2022).

كانت الخطط الإستراتيجية الأولية لروسيا هي الاستيلاء على العاصمة الأوكرانية كييف، في غضون ثلاثة أيام، وانهيار المقاومة النهائية من قبل الجيش الأوكراني، وترحيب ودي في أجزاء كبيرة من الأراضي الأوكرانية، وبالتأكيد في شرق أوكرانيا، والسيطرة الإستراتيجية الفعالة على كامل الأرض حتى يوم النصر في

9 مايو. بعد أربعة أشهر لم يتم تحقيق أي من هذه الأهداف، وقد عانى الجيش الروسي من نكسات كبيرة وخسائر كبيرة، مع تأثير التغيير القسري للخطط التكتيكية والإستراتيجية، وتم التخلي عن الجبهات إلى شمال وشرق كييف، حيث أعاد الجيش الروسي تجميع صفوفه وركز هجومه في المناطق الشرقية وجنوب أوكرانيا، وشمال شبه جزيرة القرم وعلى طول المنطقة الساحلية لجبهة أوكرانيا على البحر الأسود (Pestova, Mamonov, & Ongena, 2022).

وزادت القوات المسلحة الروسية من قصفها وقصفها للمدن الأوكرانية، مما أدى إلى تصعيد الحرب التي بدأت في 24 فبراير 2022، لكن المحادثات بين موسكو وكييف بشأن وضع أوكرانيا المستقبلي خارج الناتو عززت الآمال في تحقيق إختراق محتمل في أكبر صراع عسكري في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وجدد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي دعواته لحلف الناتو لإنشاء منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا (BIRN, 2022).

وبدلاً من ذلك، فرض الغرب عقوبات صارمة على روسيا، وإنسحبت العديد من الشركات من البلاد، مما دفعها نحو التخلف عن السداد، وإفراغ متاجرها، ودفع الروبل إلى السقوط الحر، وصرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 16 مارس 2023 أن روسيا مستعدة لمناقشة حياد أوكرانيا، لكنه أضاف أن موسكو ستظل تحقق أهداف عمليتها العسكرية، في حين عبرتّ أوكرانيا بأنها مستعدة للتفاوض لإنهاء الحرب لكنها لن تستسلم أو تقبل الإنذارات الروسية (Ellison, et al., 2023).

الفصل الثالث

الحرب الروسية–الأوكرانية والنظام الدولي

3.1 تمهيد

تعيش العلاقات الدولية في الوقت الحاضر فترة من التحولات الكبيرة، حيث تظهر روسيا والصين والهند واليابان كفاعلين دوليين مهمين يشكلون تحديًا للنفوذ الأمريكي السائد سابقًا. يُعزى هذا التحول إلى عدة عوامل، منها الأزمات الداخلية التي تواجهها الولايات المتحدة، مثل الأزمة الاقتصادية والمشاركة في العديد من النزاعات الدولية مثل تلك في أفغانستان والعراق. تتعرض الولايات المتحدة أيضًا لضغوطات خارجية ناتجة عن طموحات دول أخرى في تعزيز تأثيرها الدولي، مما يجعلها تفقد بعضًا من نفوذها السابق في الساحة الدولية. في هذا السياق، تسعى روسيا إلى إستعادة دورها العالمي من خلال التدخل في العديد من الصراعات الدولية، مثل تدخلها في سوريا، كما تحاول الصين واليابان تعزيز تأثيرها الدولي والتأكيد على وجودها في الساحة العالمية من خلال الإستثمار في القواعد العسكرية والمشاريع الإقتصادية الضخمة. تركز أمريكا وروسيا بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط نظرًا لأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية، مما يجعل الصراع على النفوذ في هذه المنطقة يزداد حدة، هذه التحولات تشير إلى أن العالم يتجه نحو توازن جديد في النفوذ الدولي، حيث لا تعد الولايات المتحدة الفاعل الوحيد بل تتنافس مع عدة دول أخرى على تحقيق التأثير والتواجد الدولي (خراط، 2017).

3.2 إرهاصات تشكيل نظام دولي جديد

التحولات التي يشهدها النظام الدولي الحالي، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو الصحي، تشير إلى أن هناك تحولًا نحو نظام دولي جديد قيد التشكل. هذه التحولات تختلف عن التغيرات التي شهدها النظام الدولي في الماضي، والتي أدت في نهاية المطاف إلى ظهور أنماط مختلفة من التنظيم

الدولي مثل القطبية المتعددة والقطبية الثنائية ونظام القطبية الأحادية. يظهر أن الآليات الحالية للتغيير تختلف في نتائجها وطبيعتها عن السابقة، وكذلك تتميز بتداعيات متعددة الجوانب.

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ظهرت قوى دولية تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت رائدة في النظام العالمي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فهذه القوى تسعى إلى ملء الفراغ الإستراتيجي الناتج عن هذا التفكك، من أجل إستعادة التوازن في النظام العالمي، وتتمثل أبرز هذه القوى في روسيا والصين، حيث شهدت كل منهما تقدمًا في الجوانب العسكرية والاقتصادية، فروسيا، كوريثة للاتحاد السوفيتي، سعت بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين منذ عام 2000 إلى إعادة بناء القوة الروسية من خلال التنمية الإقتصادية وإعادة تأهيل القوات المسلحة، بهدف إستعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة العالمية، بدورها، سعت الصين إلى البروز كقوة مؤثرة من خلال نمو إقتصادي قوي، حيث تحولت إلى قوة إقتصادية ذات تأثير عالمي، وبعد فشل الولايات المتحدة في الحروب التي خاضتها ضد العراق وأفغانستان، والأزمة المالية العالمية في عام 2008 التي أثرت سلبًا على الولايات المتحدة، شهدت الساحة الدولية صعود قوى دولية أخرى مثل اليابان والاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، سعت روسيا والصين إلى تعزيز مكانتهما على الساحة العالمية وتوجيه النظام العالمي نحو التعددية بدلاً من الأحادية (قلعجية، 2016).

بعد تعزيز قوتهما على الساحة الدولية، سعت روسيا والصين إلى تعزيز مكانتهما في المناطق الإقليمية، خاصة في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية، لكن ذلك أثار قلق الولايات المتحدة التي تسعى للحفاظ على مكانتها الأحادية في النظام العالمي، فجورجيا وأوكرانيا، على سبيل المثال، شهدتا تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا، بينما تشهد منطقة بحر الصين الجنوبي تنافسًا بين الولايات المتحدة والصين، نظرًا لأهمية هذه المناطق للجانبين.

وعليه فالحرب الروسية الأوكرانية أسهمت في صعود بعض القوى مثل الصين كقوة عالمية رئيسية، وزيادة عدم الاستقرار الجيوسياسي، فالصين قد استفادت من الحرب الروسية الأوكرانية من خلال تعزيز نفوذها في

آسيا وأفريقيا، بينما واجهت الولايات المتحدة صعوبات في مواجهة الصين، فالحرب الروسية الأوكرانية قد أظهرت أنه بالإمكان تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا، وبالتالي أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى صراعات جديدة بين القوى الكبرى، وكذلك إلى تسريع بعض التحولات الجارية في النظام الدولي، مما قد يؤدي إلى عالم أكثر من عدم الاستقرار والفوضى (Lebow, 2022).

3.3 طبيعة النظام الدولي وظهور قوى دولية جديدة

تأتي دراسة النظام الدولي وتحديد طبيعته من تحليل مظاهر العلاقات الدولية التي تربط الوحدات السياسية الدولية، وذلك من خلال دراسة سلوكياتها وتفاعلاتها المتبادلة. وعلى مدى عدة قرون، إتّسم النظام الدولي بوجود عدة أشكال، ومن بين أبرز هذه الأشكال كان نظام الأحادية القطبية الذي ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة. في هذا النظام، حيث تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة والهيمنة الدولية، وكانت لها الدور الرئيسي في تحديد مسارات السياسة الدولية (وهبان، 2019).

وشهد تاريخ العلاقات الدولية بدوره صعود قوى جديدة وإنحدار قوى أخرى، أو حتى إعادة صعود لقوى قديمة. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، ظهرت عدة قوى سعت إلى تعزيز أدوارها في النظام الدولي، ومن بين هذه القوى، برزت الصين بشكل لافت نظراً للإمكانيات والموارد التي تمتلكها، والتي تؤهلها لتحقيق قوة ومكانة بارزة في النظام السياسي الدولي (الهواش، 2018).

فرض النظام الدولي الذي عرف بالقطبية الثنائية مجموعة من المؤسسات والأدوات لإدارة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكان هناك إختلاف أيديولوجي على المستوى الاقتصادي، حيث إعتمدت الولايات المتحدة النظام الرأسمالي بينما إعتمد الاتحاد السوفيتي النظام الاشتراكي، وتطور ذلك إلى بناء تحالفات دولية تقسّم العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، كما أن هذا النظام القطبي سمح بوجود دول على الحياد، وأدى إلى إنشاء منظمة عدم الانحياز. كما تم تنظيم النظام الدولي بنيوياً في شكل

مؤسسات، من بينها هيئة الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وحلف وارسو. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الولايات المتحدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما إتجهت كلا الدولتين إلى بناء قواعد عسكرية ونشر جيشيهما في دول الحلفاء لهم، وشهد النظام القطبي سباقاً في التسلح وصل إلى تطوير قدراتها العسكرية وإمتلاك السلاح النووي (الحجازين، 2022).

خلال فترة الحرب الباردة، تنافست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على السيطرة العالمية، مستخدمين مجموعة متنوعة من أدوات القوة شملت هذه الأدوات القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، ولعبت هذه الأدوات دورًا هامًا في تشكيل النظام الدولي خلال تلك الحقبة،

فأدوات السيطرة الأمريكية تمحورت حول القوة العسكرية إذ كانت الولايات المتحدة تمتلك أقوى جيش في العالم، بما في ذلك ترسانة نووية ضخمة، وكذلك القوة الاقتصادية، حيث كانت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم، وتبرز كذلك أداة الدبلوماسية، فقد كانت الولايات المتحدة عضوًا نشطًا في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وباقي المؤسسات النافذة، وإستخدمت الولايات المتحدة نفوذها الدبلوماسي لتعزيز مصالحها (Gavin, 2015).

وتتمحور أدوات السيطرة السوفيتية كذلك في القوة العسكرية، فقد كان ألاتحاد السوفيتي ثاني أقوى جيش في العالم، إذ امتلك الاتحاد السوفيتي أيضًا ترسانة نووية ضخمة، وقد إستخدم الاتحاد السوفيتي قوته العسكرية لردع الولايات المتحدة وحلفائها، وللدفاع عن مصالحه في أوروبا الشرقية، وتبرز أيضا القوة الإقتصادية، إذ كان الاتحاد السوفيتي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأيضا من خلال الدبلوماسية، فقد كان الاتحاد السوفيتي ولا زال أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبالتالي له حق الفيتو على أي قرارات يصدر كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية (Peterson, 1999).

ومن هنا لعبت أدوات السيطرة الأمريكية والسوفيتية دورًا هامًا في تشكيل النظام الدولي خلال الحرب الباردة، فقد أدى التنافس بين القوتين إلى خلق عالم ثنائي القطبية، حيث كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

هما القوتان المهيمنتان في العالم، وأدى هذا التنافس أيضًا إلى سباق التسلح، حيث سعت كلتا القوتين إلى تطوير أسلحة أكثر قوة (Blackwill & Wright, 2020).

ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي في عام 1991، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن بداية نظام عالمي جديد يتسم بالأحادية القطبية. وفي هذا السياق، شهد القطب الروسي تراجعاً في النظام الدولي، حيث إنهارت الأيديولوجيا الماركسية والنظام الاشتراكي، وشهد النظام الدولي تفكك حلف وارسو، الذي كان تحالفاً عسكرياً للدول الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي، كما قلصت روسيا الإتحادية وجودها العسكري في العديد من المناطق، وشهدت إنفصال دول الكومنولث الشيوعي عنها، حيث إستقلت دول مثل أوكرانيا وبيلاروسيا ودول البلطيق عن روسيا وسعت نحو الديمقراطية والإندماج مع الغرب (الحليمي، 2022).

وبعد أن إنتهت الحرب الباردة رسميًا عام 1991 بانهيار الاتحاد السوفيتي، وتلاها تحول كبير في ديناميكيات العلاقات الدولية، فبينما ظلت الولايات المتحدة القوة المهيمنة الوحيدة في العالم، ظهرت روسيا كقوة إقليمية رئيسية تسعى لإستعادة نفوذها ومكانتها الدولية، وبناءً على ذلك، إتخذ الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا أشكالًا جديدة بعد الحرب الباردة، مثل التنافس الجيو–سياسي، إذ تسعى كلتا الدولتين إلى توسيع نفوذها في مختلف أنحاء العالم، خاصة في المناطق الإستراتيجية مثل أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بحيث تستخدم كلتا الدولتين أدوات متنوعة لتحقيق أهدافها الجيو–سياسية، بما في ذلك القوة العسكرية والإقتصادية والدبلوماسية (Abrams, 2022).

ولعل أبرز أماكن النفوذ والصراع بين الولايات المتحدة وروسيا هو أوروبا الشرقية، بحيث تسعى كلتا الدولتين إلى توسيع نفوذها في دول أوروبا الشرقية، خاصة بعد انضمام العديد من هذه الدول إلى حلف الناتو والإتحاد الأوروبي، ويبرز كذلك الشرق الأوسط، بحيث تدعم الولايات المتحدة وروسيا أطرافًا مختلفة في الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، مثل سوريا وليبيا وغيرها من الأماكن، وكذلك الحال في آسيا الوسطى والقوقاز خاصة جورجيا وأوكرانيا، موضع نزاع بين الولايات المتحدة وروسيا (Rezvani, 2020).

بينما استمرت المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وجودها، إتجهت الولايات المتحدة منفردة في سياساتها الخارجية، وتزايد وجودها العسكري في منطقة الخليج عقب حرب الخليج الثانية، وأعلنت الحرب ضد الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقامت الولايات المتحدة بالاحتلال العسكري لأفغانستان والعراق، مما جعل قواتها على حدود روسيا الإتحادية كما فتحت الباب أمام الدول الأوروبية للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفي هذه الأثناء، بدأ النظام الدولي يشهد عودة لروسيا الإتحادية، وقد أظهرت روسيا موقفاً حازماً من توجه جورجيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، نتج عن ذلك تصاعد التوترات واندلعت حرب عنيفة عُرفت بحرب أوسيتيا الجنوبية في أغسطس 2008. بدأت الحرب بعملية عسكرية من جورجيا استهدفت مقاطعتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في 8 أغسطس 2008، وبعد ذلك قامت القوات الروسية بشن هجوم مضاد سريع على جورجيا (المهداوي، 2022).

تمكنت القوات الروسية من طرد القوات الجورجية من أراضي أوسيتيا الجنوبية خلال الحرب التي اندلعت في أغسطس 2008. عقب ذلك، إعترفت روسيا باستقلال جمهورية أوسيتيا الجنوبية في 26 أغسطس من نفس العام، مما جعلها أول دولة تعترف بالاستقلال الجمهوري الجديد، ويعود تاريخ أوسيتيا إلى فترة موحدة قبل تقسيمها إلى جزئين، إذ كانت جزءاً من روسيا وجزءاً من جورجيا، جزء أوسيتيا الشمالية تابع لروسيا وهي جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي تحت وصاية روسية، أما الجزء الجنوبي فاستقل عن الانتماء إما لجورجيا أو لروسيا، وقامت روسيا بوقف الزحف الغربي على حدودها من خلال منع جورجيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) (الحليمي، 2022).

وظهرت الصين في النظام الدولي كقوة إقتصادية صاعدة، حيث حققت معدلات نمو عالية، ولم تكن هي الدولة الوحيدة التي ظهرت كقوة إقتصادية في هذا السياق، فقد ظهرت قوى أخرى مثل البرازيل وجنوب أفريقيا كقوى اقتصادية ناشئة أيضاً، تزامن ظهور هذه القوى الناشئة مع التساؤلات المتزايدة حول طبيعة النظام الدولي وقدرته على التكيف مع هذه التحولات، وجاء ذلك في سياق الأزمة الاقتصادية التي ضربت الولايات

المتحدة الأمريكية عام 2008، والتي أثارت تساؤلات حول إستقرار وقوة النظام الدولي القائم ومستقبله في ظل هذه التطورات (الحجازين، 2022).

وفي عهد الرئيس أوباما، بدأت الولايات المتحدة تراجع سياساتها الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالوجود العسكري في مناطق متعددة، وأعلنت الولايات المتحدة عزمها سحب قواتها من أفغانستان والعراق، اللتين كبدتا الخزانة الأمريكية خسائر مالية كبيرة، وتمت عملية الإنسحاب من العراق خلال فترة رئاسة أوباما، وتمت عملية الانسحاب من أفغانستان في عهد الرئيس جو بايدن. كما أصبح من الواضح أن إستمرار الولايات المتحدة في إنفرادها بزعامة العالم يشكل عبئاً مالياً كبيراً عليها. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت قوى جديدة تنافس الولايات المتحدة ولديها القدرة على التأثير في النظام الدولي، مثل اليابان وألمانيا، يمكن القول إن هذه القوى الجديدة تسعى إلى جعل النظام العالمي متعدد الأقطاب لتحقيق توزيع أكثر عدالة للمنافع بين الدول نتيجة لتلك التغيرات على أرض الواقع (الرزاوي، 2023).

أهمية توازن القوى في تحديد إستقرار النظام الدولي، بغض النظر عن طبيعة الدولة القوية في هذا النظام أو تباينها في سلم القوة الدولي، ويُظهر ذلك أن نظام الأحادية القطبية هو حالة عابرة ومؤقتة، وأن النظام الدولي يتكون في الواقع من عدة أقطاب على المستوى الإقليمي والدولي، وهذه القطبية مختلفة تماماً عن الصراعات القائمة في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، يبدو أن هذا الوضع الدولي المستقر لن يستمر طويلاً، حيث يشير صعود القوى الأخرى إلى تحديات توزيع القوة في النظام الدولي، ويشير ذلك إلى تغيرات عميقة في سلم القوة للدول القوية في النظام الدولي خلال العقود القادمة.

هذا التنافس على المكانة في النظام الدولي تحول إلى صراع بين الدول، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وظهر هذا الصراع بوضوح في المنطقة العربية، حيث إنفردت الولايات المتحدة وغيرت استراتيجيتها تجاه الدول العربية، وأيّدت الثورات العربية التي أدت إلى إضعاف الدولة الوطنية وإشعال حروب أهلية وحرب إرهاب مع جماعة داعش، وكان الهدف من ذلك تأجيج الوضع في سوريا وإسقاط نظام بشار الأسد لإنهاء

الوجود الروسي في المنطقة، ولكن على الطرف الآخر زادت روسيا من قواعدها العسكرية في سوريا في قاعدة حميميم بجانب قاعدة طرطوس، وسعت روسيا إلى إستعادة مكانتها في المنطقة من خلال التدخل في الأزمات الإقليمية وتعزيز نفوذها من خلال إنشاء قواعد عسكرية في هذه الدول (الحجازين، 2022).

ومن ناحية أخرى، يُرجح بوجود دور كبير لروسيا في أحداث السودان التي بدأت في 15 نيسان/أبريل 2023، حيث يعتقد بعض المراقبين أن قوات فاغنر ساهمت في دعم انشقاق قوات الدعم السريع بقيادة محمد دنقلو (حميدتي) لإنشاء قاعدة عسكرية في ميناء بورتسودان على البحر الأحمر، ويُعتقد أن هذا الدعم يهدف لتعزيز نفوذ روسيا في منطقة الساحل والصحراء، لتحل محل النفوذ الفرنسي وتنافس النفوذ الأمريكي، ويُشير هذا التدخل الروسي إلى استراتيجية للتنافس على الثروات والموارد الطبيعية في المنطقة، بالإضافة إلى السيطرة على منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر وممرات التجارة الدولية (الحليمي، 2022)

ويشير الباحث إلى أن صعود الصين كقوة جديدة كان محور دراسة للعديد من الباحثين، حيث أُطلق على القرن الحالي لقب "القرن الصيني"، مع توقعات بأن الصين قد تصل إلى قيادة العالم. بينما يرى آخرون أن العصر الأمريكي والهيمنة الأمريكية ما زالا قائمين نظراً لتفردها في القوة على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذا لا ينفي القلق الأمريكي من الصعوبات التي تحملها المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، خاصة في آسيا حيث تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ أساسي من خلال تايوان وكوريا الجنوبية واليابان. بالمقابل، تسعى الصين لتعزيز دورها في إقليمها الآسيوي ولتقليل الهيمنة الأمريكية، وتواجه تحديات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وعلى الرغم من وجود نمط من التعاون والصراع الحذر بين البلدين، تؤكد الصين دائماً على طمأنة المجتمع الدولي بأن صعودها يهدف إلى بناء نظام عالمي جديد يسوده العدالة والأمن والمساواة ويتجلى ذلك من خلال علاقاتها الإقليمية والدولية.

3.4 تعزيز دور القوى الجديدة في الساحة الدولية

من خلال كافة وسائلها، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبطاء نمو الاقتصاد الصيني ووضع العراقيل أمامه، في الوقت نفسه، بذلت جهوداً للحفاظ على تفوقها الاقتصادي والعسكري، ومع ذلك، تمكنت الصين من تحقيق تحولات واضحة في أنواع القوة الشاملة، حيث تقدمت إقتصادياً لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وحقق جيشها تصنيفاً كثالث أقوى قوة عسكرية في العالم، وقد أدى هذا التقدم إلى تصاعد الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت الولايات المتحدة في تنفيذ جميع خططها وإستعداداتها من أجل الحفاظ على تفوقها كالدولة الرائدة في العالم دون وجود منافس لها، وقد إنعكست هذه التحولات على النظام الاقتصادي العالمي (عباس أ.، 2020).

وبعد إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية منذ عشرين عاماً، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز قدراتها وقوتها، وتوسيع معرفتها وعلمها، وزيادة قوتها العسكرية، وتعزيز التحالفات العسكرية، وتعزيز سيطرتها على الأسواق والاقتصاد. ومع ذلك، لم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل عملت أيضاً على إبطاء تقدم منافسيها ومنع تقدمهم في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وتقليل قدراتهم، لكي لا يصبحوا منافسين قويين سواء على الصعيد الدولي أو داخل منطقتهم، فعندما يحصل الخصم على سيطرة على منطقة معينة، يمكن أن يصبح تهديداً كبيراً للولايات المتحدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وهذا ما إتبعته السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين (خليفة، 2014).

وأصبح التقدم الصيني قريباً جداً في المؤشرات الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية من الولايات المتحدة الأمريكية، ويساوي أو يتفوق في بعض الجوانب على القوى الإقتصادية والعسكرية التي ناقشتها الدراسات، ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحتل موقع الريادة على الصين في الاقتصاد وفي معظم جوانب المقارنة العسكرية. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أبداً أن الصين بعيدة عن تحقيق التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية، أو أنها ضعيفة، بل على العكس، أصبحت الصين تمتلك قوة هائلة ونظام إقتصادي

ضخم، وإستطاعت من خلال هاتين القوتين العسكرية والاقتصادية أن تبدأ في فرض مبادرات لها على مستوى العالم، ومن بين هذه المبادرات مبادرة الحزام والطريق، وتأييد وإنشاء تجمعات مثل تجمع بريكس وتشكيل تحالفات مثل التحالف مع روسيا (مشاي، 2022).

وقد صعدت الصين بقوة في الإقتصاد مثلما حدث مع ألمانيا وفرنسا واليابان، مما أثّر على قدراتها العسكرية وقواتها المسلحة. ومع ذلك، لم تصل منافستها الاقتصادية إلى مستوى الصين، مما يعني أن موازين القوى اليوم تعتمد على الشمولية وليس فقط على القوة العسكرية. وعلى سبيل المثال، تحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً من حيث القوة العسكرية، ولكنها ليست منافسة قوية للولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تفتقر إلى القوة الشاملة التي تتمتع بها الصين، حيث أن الصين طورت تكنولوجياتها وقدراتها العسكرية، إلى جانب مجالات أخرى مثل الطب والعلوم والثقافة، مما جعلها دولة تشكل تحدياً وخطراً على الولايات المتحدة. ومع ذلك، تظل الولايات المتحدة متقدمة بشكل عام على الصين، سواء في البحث العلمي، الطب، أو القدرات العسكرية، على الرغم من تفوق الصين في بعض المؤشرات العسكرية (محبوب، 2022).

بصورة عامة، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قوة أكبر وأشمل من الصين، بما في ذلك القوة الإقتصادية. على الرغم من أن الصين تقترب من تجاوز الولايات المتحدة إقتصادياً، إلا أن الإقتصاد الأمريكي لا يزال في المقدمة. علاوة على ذلك، نجحت الولايات المتحدة في إعادة ترتيب نظام العالم الإقتصادي من خلال تقويض النفوذ الروسي بفعل الحرب الروسية الأوكرانية، مما ساهم في تقدم الدولار على اليورو واليوان، وهذا التحول أدى إلى تباطؤ النمو الإقتصادي في الصين، والذي قد لا يتمكن من معالجته بسرعة. وبالتالي، تقدمت الولايات المتحدة بشكل كبير من خلال هذه الحرب على الصين، وبدأت تتقدم أيضاً على الدول الأوروبية المتقدمة وروسيا، ومن المحتمل أن يكون لهذا التحول تأثير على النظام الدولي، حيث قد يتحول إلى نظام متعدد الأقطاب بسبب صعود الصين ودول أخرى، وهذا الوضع يثير مخاوف كبيرة بشأن وجود

قوة كبرى في العالم تمتلك ترسانة نووية وعسكرية وتسعى لنظام شمولي لا يحترم الديمقراطية أو حقوق الإنسان (خليفة، 2014).

إن وجود معسكرات شرقية وغربية وربما أوروبية ومتوسطية بين دول العالم، تضم تحت أجنحتها دولاً ترغب في التبعية أو دولاً قوية تتعامل وتتحالف معها، يمكن أن يؤدي إلى انقسام العالم إلى أقطاب متعددة، مما يشبه النظام العالمي الحالي، حيث تكون هناك دول تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ودول تابعة للصين، ودول تابعة لأوروبا وروسيا، وهكذا. قد تصعد نجوم جديدة في هذا السياق، خاصة الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، مثل الهند وباكستان، وفي الإقليم العربي، تركيا تحاول إستعادة هيمنتها وسيادتها على المنطقة العربية بشكل جديد، وتواجهها إيران التي تسعى لإمتلاك السلاح النووي، وفي الإقليم أيضاً الكيان الصهيوني الذي يمتلك أيضاً سلاحاً نووياً فعالاً وجيشاً متقدماً (الكناني، 2020).

كما أن وجود إنعكاس إقتصادي في تحولات القوى ما بين الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية الصين الشعبية فقد بدأت آثارها مبكرة منذ قرابة خمسة عشر عام، وبدأ السوق العالمي يتأثر بتقدم الصين إقتصاديا وتراجع الإقتصاد الأمريكي نسبيا وإنعكس على النظام الإقتصادي العالمي التنافس الإقتصادي بينهما بعد تعاظم الصناعات الصينية في مجال الاتصالات والسيارات والاسلحة والتكنولوجيا، مما ساهم بأرجحة أسعار العملات والتسبب في نكسات إقتصادية إنعكست على العالم أجمع وأدى بالولايات المتحدة لإتخاذ إجراءات من ضمنها رفع الفائدة من البنك المركزي الامريكي عبر سلسلة تجاوزت فيها بالسنة الواحدة الاربع مرات على القروض (فكري، 2021).

وأصبح للصراع الاقتصادي بين أمريكا والصين انعكاساً واضحاً على النظام الاقتصادي العالمي لا سيما في الأزمات التي واكبت العالم مثل جائحة كورونا، حيث إستطاعت الصين أن تتقدم بخطوات بإتجاه الاقتصاد الاميركي في حين أن الاقتصاد الاميركي لم يتقدم بالصورة التي كان يجب أن يتقدم بها خلال حقبة كورونا (خليفة، 2014).

وأثّرت سياسات زعماء الدولتين سواء الاميركية أو الصين على النظام الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى رفع الأسعار وزيادة الغلاء وفرض الضرائب، وذلك كان بصورة جلية وواضحة في فترة حكم ترامب عندما فرض الضرائب والجمارك على البضائع الصينية وكذلك على النافتا وغيرها من الدول التي من الممكن أن تضيف دخلا للولايات المتحدة الاميركية وتحمي الصناعات الاميركية على الرغم من مبدأ التجارة الحرة أو المفتوحة هو مبدأ اميركي بحت، وردت عليه الصين بالمثل وفرضت ضرائب على الصادرات الزراعية كفول الصويا وعدد من الصادرات الأمريكية، أما اذا تطور الاقتصاد الصيني وتقدم على الاقتصاد الاميركي وأصبح ايضا في الذروة عالميا فإن ذلك سيمنح العالم انعكاساً جديداً اذا وصلت الصين إلى السيادة والريادة متعددة القطبية بلا حرب ولا قتال ولا نزاع وهذا مستحيل بالطبع، سيوفر بالتأكيد رخاء وطفرة إقتصادية أشبه بالثمانينات، لكن إذا كان وصول الصين سيحمل معه المزيد من القنابل والمدافع والهجوم العسكري فمن المؤكد ان التراجع في النظام الاقتصادي سيكون هو النتيجة الأكيدة لهذا الصراع ما بين هاتين الدولتين (أيوب، 2024).

ويشير الباحث إلى أن التنافس الحالي يشكل صراعاً حقيقياً في جميع أشكال القوى الشاملة، والتي من الممكن أن تُحدِث تغييراً في أي لحظة، ولكن قد لا يكون ذلك قريباً أو وشيكاً. على الرغم من إحتمالية إندلاع الحرب فجأة، إلا أنها قد تندلع ليس من تايوان وإنما من كوريا الشمالية أو من أي منطقة في بحر الصين الجنوبي نتيجة للتوتر والخلاف الشديد بين الدولتين، وفي حال وقوع الحرب، ستضطر الصين للعودة إلى مراحل ابتدائية سابقة إقتصادياً وعسكرياً، ومن الممكن أن تنحسر نفوذية الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح إحدى الدول الكبرى، ولكنها ليست الدولة القطبية الوحيدة.

3.5 الأزمة الأوكرانية والتنافس الدولي

تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تعزيز العلاقات مع أوكرانيا لمنع توسّع نفوذ روسيا، معتمدة على رؤية بريجنسكي التي تُحذّر من تحالف أوكرانيا مع روسيا، معتبرةً أن تداعي الدومينو في المنطقة يبدأ من أوكرانيا، إذ تعتبر أوكرانيا جزءً لا يتجزأ من مفهوم روسيا عن الخارج القريب، نظرًا لموقعها الجغرافي الإستراتيجي

كنقطة إلتقاء بين القارتين الأوروبية والآسيوية، وكونها حلقة وصل بين قوتين عظميين، القوة الشرقية "روسيا" والغربية "الاتحاد الأوروبي"، وعليه يعتبر الحفاظ على النفوذ في أوكرانيا من أهم الأولويات لروسيا، خاصةً مع إحتمال تأثير دولة منافسة على إستقرارها، مما يشكل تحديًا جيوسياسيًا لروسيا، خاصةً في ظل عدم وجود عوائق جغرافية تحول دون تدخل دولي في شؤونها، وعليه توضح الأحداث في أوكرانيا سبب إستراتيجية روسيا في ضم شبه جزيرة القرم، وتكشف عن توتر العلاقات الروسية مع كازاخستان عبر القوقاز، مما يزيد من قلق موسكو إذا ما فقدت السيطرة على القوقاز (شلبي، 2016).

وعليه فالتدخل الروسي في أوكرانيا جاء نتيجة لعدة أسباب سياسية، إستراتيجية، وإقتصادية، فسياسيًا، تسعى روسيا لبناء قوتها وإستعادة نفوذها بعد تسلم بوتين السلطة، وتعتبر أوكرانيا جزءً من نفوذها الإقليمي والدولي، وترفض التدخل الغربي في الدول التي تعتبرها جزءً من نفوذها، أما إستراتيجيًا، تخشى روسيا من تقارب أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها لحلف شمال الأطلسي، مما قد يشكل تهديدًا لأمنها الاستراتيجي، في حين يُعزى اقتصاديًا، من خلال اعتبار روسيا مصدرًا رئيسيًا للطاقة لأوكرانيا، وتعتمد على أوكرانيا كمعبر لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا، بالإضافة إلى أهمية أوكرانيا كمنفذ بحري لروسيا في البحر الأسود، وبالتالي فتوقيع أوكرانيا إتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي قد يؤثر على الاقتصاد الروسي، مما يزيد من قلق روسيا ويدفعها للتدخل في الشؤون الأوكرانية (عبد، 2017).

من هنا يشير الباحث إلى أن الأزمة في أوكرانيا تعكس التنافس الدولي على مناطق النفوذ، خاصة بين الولايات المتحدة وروسيا، حيث يرى الأميركيون في دعمهم لأوكرانيا فرصة لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وهو ما يهدف إلى توسيع نفوذهم ليشمل الدول السابقة للاتحاد السوفيتي، بالمقابل، تخشى روسيا من تقارب أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، مما يعني خسارة تأثيرها الإقليمي، بما في ذلك اقتصادياً.

وتلعب أوكرانيا دورًا حيويًا كمعبر للطاقة الروسية إلى أوروبا، كما تمثل مسارًا مهمًا للأسطول الروسي في البحر الأسود، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر أوكرانيا مفتاحًا لروسيا لترسيخ نفوذها في منطقة قزوين الغنية بالثروات الطبيعية، وخير دليل على تلك التحولات في النظام الدولي هو تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول تلك التغيرات (لوكوف، 2022)، وهو ما يؤكد عليه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن العالم في مفترق طرق ونظام العلاقات الدولية في تغير وتبدل (روسيا اليوم، 2019).

وعليه تعكس خطوات روسيا في أوكرانيا إستراتيجيتها في تعزيز مكانتها الدولية وتأكيد دورها كقوة عالمية، حيث لم تتراجع عن ضم شبه جزيرة القرم على الرغم من العقوبات الدولية، وعليه تقدم روسيا نفسها كشريك لا يمكن استثناؤه في القضايا العالمية، مما يظهر القدرة الروسية على تحقيق مصالحها وفرض رؤيتها السياسية.

3.6 أثر الحرب الروسية الأوكرانية على النظام الدولي

ظهرت العديد من التحولات في النظام الدولي مؤخراً، ويبدو أن للحرب الروسية الأوكرانية تأثيراً واضحاً في هذه التحولات.، ويمكننا عرضها كما يلي:

3.6.1 التأثير في الاقتصاد العالمي

إن الدفع نحو قيام حرب بين روسيا وأوكرانيا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يتم توظيفه من طرف القوى الكبرى المختلفة لتغيير أسس تبديل النظام الاقتصادي والجغرافي – السياسي العالمي على المدى الطويل من خلال التحول في تجارة الطاقة، وتغييرات في سلاسل الإمداد، وتجزؤ في شبكات المدفوعات، وإعادة تقييم حيازة البلدان للعملات الاحتياطية، بالإضافة إلى تصاعد التوترات الجغرافية السياسية التي قد تؤدي إلى زيادة مخاطر التجزؤ الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالتجارة والتكنولوجيا (سليمان، 2022).

وتوجهت الولايات المتحدة نحو تقليص النمو الاقتصادي العالمي من خلال تأجيج الأزمات الدولية، وقد أشارت تقارير صندوق النقد الدولي الأخيرة إلى أن النمو الاقتصادي العالمي بلغ حوالي 3.4%. ومع ذلك، تباطأت نسبة النمو إلى 2.8% في عام 2023. ويرجع هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى عدة عوامل، بما في ذلك إرتفاع معدلات التضخم، والآثار المستمرة لغزو روسيا لأوكرانيا، وتداعيات جائحة كوفيد-19. وشهدت الاقتصادات المتقدمة تباطؤًا أكبر، حيث انخفضت نسبة النمو من 2.7% في عام 2022 إلى 1.3% في عام 2023. ومن المتوقع أن يرتفع النمو العالمي قليلاً إلى 3.0% في عام 2024، وفيما يتعلق بالتضخم، بلغت نسبة التضخم العالمية ذروتها عند 8.8% في عام 2022. وانخفضت إلى 6.6% في عام 2023، وتوقعات بانخفاضها إلى 4.3% في عام 2024 (صندوق النقد الدولي، 2023).

لذلك بدأت الصين في إتباع نهج جديد في تأكيد سياستها الوطنية الواحدة، وقامت بمناورات جوية تخترق المجال الجوي التايواني وتحاصر الجزيرة بقوات بحرية، ويمكن أن تغير تداعيات الحرب في مناطق مختلفة من العالم شكل العلاقات والتحالفات مع القوى الكبرى في النظام العالمي. على سبيل المثال، تأثرت دول أوروبا بشكل كبير من الحرب؛ حيث تمثل الطاقة القناة الرئيسية لإنتقال التداعيات في أوروبا، حيث تعتبر روسيا مصدراً أساسياً لوارداتها من الغاز الطبيعي، وقد تسببت هذه التداعيات في إرتفاع التضخم وتباطؤ التعافي من جائحة كورونا، كما شهدت أوروبا الشرقية زيادة في تكاليف التمويل وإرتفاعاً في تدفق اللاجئين، حيث إستوعبت معظم اللاجئين الذين فروا من أوكرانيا، وواجهت الحكومات الأوروبية ضغوطًا على المالية العامة نتيجة زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة وميزانيات الدفاع (العبودي، 2019).

وقد أدى الوضع الراهن إلى تباين في المواقف بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة وحلف الناتو، حيث شهدت فترات توافق وأخرى من الخلافات، كما شهدت مواقف فرنسا تقلباً، مما قد يؤدي إلى تقارب بينها وبين الصين وروسيا. بالإضافة إلى ذلك، تغيرت سياسة ألمانيا الدفاعية حيث خصصت مبلغاً كبيراً لتحديث قدرات جيشها، مما قد يجعلها القوة الرئيسية في حلف الناتو أو قاعدة لجيش أوروبي مستقل. من المتوقع أن

يستغرق تحديث الجيش الألماني سنوات طويلة، مما يتطلب إعادة توازن القوى العسكرية الدولية في ظل نتائج الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على التحالفات العالمية (المجالي، 2020).

كما أدت زيادة الأسعار إلى زيادة التوترات الاجتماعية في بعض الدول الأوروبية، وقد ترجم في شكل إحتجاجات مطالبة برفع الأجور، الأمر الذي سوف يدفع بالدول الأوروبية مع استمرار الحرب إلى إعادة النظر في تحالفاتها الخارجية أو السعي إلى تحالفات جديدة أو بناء قدراتها بصورة تؤهلها للمحافظة على إستقرارها الداخلي (المهداوي، 2022).

كما تأثرت دول القوقاز وآسيا الوسطى بشكل كبير بالتوترات الناجمة عن الحرب، حيث زادت الروابط الوثيقة مع الدول المتورطة في النزاع من التحديات الاقتصادية التي تواجهها، وقد تأثرت هذه الدول في مجالات عدة، بما في ذلك التجارة، ونظم المدفوعات، وحركة تحويلات العمالة الوافدة، والاستثمار، والسياحة، وهذا التأثير السلبي أثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي لهذه الدول وزاد من معدلات التضخم، وأثّر على حساباتها الخارجية وحسابات المالية العامة. علاوة على ذلك، أدت التوترات إلى تجميد قرار أوسيتيا الجنوبية بشأن إجراء استفتاء حول الوحدة مع روسيا خلال عام 2023، وذلك في محاولة للحفاظ على إستقرار الوضع في منطقة القوقاز (الحليمي، 2022).

وواجهت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تداعيات خطيرة نتيجة إرتفاع أسعار الغذاء والطاقة، والتحديات المالية العالمية الضاغطة. على سبيل المثال، في مصر تعتمد نسبة كبيرة من وارداتها من القمح على روسيا وأوكرانيا، كما تعتمد بشكل كبير على السياحة من هاتين الدولتين، مما يعني أنها ستواجه انخفاضاً في الإيرادات السياحية، سيتسبب تبني سياسات جديدة للتحكم في التضخم، مثل زيادة الدعم الحكومي، في زيادة الضغط على النفقات الحكومية التي كانت بالفعل ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفاقم الأوضاع المالية الخارجية دفع بتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وزاد من التحديات التي تواجه البلدان ذات المستويات المرتفعة من الدين والاحتياجات التمويلية (المجالي، 2020).

أما على مستوى القارة الافريقية فقد جاءت الأزمة وسط عمليات التعافي التدريجي من جائحة كورونا، مما ألقى بظلاله على التقدم الذي تم تحقيقه، وتواجه العديد من الدول في المنطقة مخاطر جسيمة نتيجة لتداعيات الحرب، حيث تشهد إرتفاعاً في أسعار الطاقة والغذاء، وتراجعاً في قطاع السياحة، إضافة إلى صعوبات الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، ويأتي هذا الصراع في وقت تشهد فيه معظم الدول تقلصاً في القدرة المالية المتاحة لها لمواجهة تداعيات هذه الأزمة. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وتزايد خطر الديون العامة، مما أسفر عن تفاقم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، التي كانت تعاني منها ملايين الأسر والشركات بالفعل. وأضِف إلى ذلك، إرتفاع أسعار القمح إلى مستويات قياسية في المنطقة التي تستورد نحو 85% من إمداداتها من هذه السلعة، حيث تأتي ثلثي هذه الواردات من روسيا أو أوكرانيا (عبد الشافي، 2022).

وفي السياق الحالي، تشهد العلاقات بين الصين وروسيا تقارباً يهدف إلى توحيد المصالح، حيث تعتبر الصين الآن من أهم موردي الطاقة لروسيا، مما يخفف من تأثير عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا، وتتجه البلدين نحو إستهداف الإستثمارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعزيز التبادل التجاري والتعاون في مجالات مثل الترويج للمنتجات والحصول على مصادر الطاقة، بهدف تقليل إعتمادهما على أسواق أوروبا وأمريكا. وتسعى البلدين أيضاً إلى إقناع الدول بالتبادل التجاري بإستخدام العملات المحلية، بهدف تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي (المشاقبة، 2018).

ويمكن القول إن هذا الأمر سوف يترتب عليه توجه الكثير من دول العالم إلى إتخاذ إجراءات تقشفية في إستيراد السلع ومما لاشك فيه أن هذه القرارات من شأنها التأثير في الاستيراد من الصين التي شهد إقتصادها تباطؤًا فعلياً في النمو؛ ومن المتوقع تصاعد التوترات الاقتصادية بين الصين والعالم الغربي في السنوات القادمة، وذلك نتيجة لعدة عوامل، تشمل هذه العوامل محاولات الغرب نقل سلاسل الإمداد من الصين إلى دول آسيوية أخرى تتماشى أكثر مع معاييره، وخاصةً مع المواقف السياسية التي تتخذها الصين والتي لا

تتفق مع الرؤى الغربية والأمريكية، ومن بين هذه المواقف عدم انتقاد الصين للحرب الروسية في أوكرانيا، والقضايا المستمرة المتعلقة بسيادة تايوان، بالإضافة إلى سياستها تجاه الصين (المجالي، 2020).

وفي ظل جميع هذه التطورات، تعاني الطبقة المتوسطة الصينية من حالة من الاستياء بسبب أزمة العقار والديون التي تعصف بقطاع العقارات في الصين، والذي يُعتبر جزءاً أساسياً من الاقتصاد الصيني بنسبة تقارب الـ 30٪. تتزايد هذه الأزمة بسبب عوامل داخلية وخارجية، حيث يسهم الصراع بين روسيا وأوكرانيا في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة للحد من التضخم العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يستمر اليوان الصيني في فقدان قيمته مقابل الدولار الأمريكي، مما يزيد من توتر الوضع الاقتصادي في الصين (الحليمي، 2022).

وتظهر تداعيات مماثلة في اليابان وكوريا، ومن الممكن أن يخفف تقديم دعم إضافي في قطاع النفط هناك من هذه الآثار، ومع إرتفاع أسعار الطاقة، من المتوقع أن يزيد التضخم في الهند، حيث وصل إلى الحد الأعلى المستهدف من قبل البنك المركزي. وفي آسيا، تراجعت ضغوط أسعار الغذاء بفضل الإنتاج المحلي والإعتماد المتزايد على الأرز بدلاً من القمح، وقد ارتفعت أسعار الواردات من المواد الغذائية والطاقة، ولكن ساهمت السياسات الحكومية في تخفيف تأثير ذلك من خلال تحديد حدود سعرية على الوقود والغذاء والأسمدة، على الرغم من أن العبء المالي سيتوجب على المالية العامة تحمل تكاليف هذه السياسات (Al-Hasnawi A. , 2022).

الحرب الروسية – الأوكرانية أثرت في الاقتصاد العالمي حيث قدرت تكلفة تأثيرها بنحو 2.8 تريليون دولار بنهاية عام 2023 (Lebow, 2022)، وقد كلفت الحرب الروسية الأوكرانية الاقتصاد العالمي 1.3 تريليون دولار في عام 2022، وأنه من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي في عام 2023 خسارة عالمية إضافية بقيمة 1 تريليون دولار/ كما أن مشاكل إمدادات الطاقة ونقص المواد الخام تضغط على الشركات في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يستمرا في إثارة المخاوف بعد عام 2023، إذ ستساهم هذه الحرب في المزيد

من التكاليف، حيث رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للاقتصاد العالمي بصورة طفيفة في عام 2023، متوقعاً نمواً بنسبة 2.9% بدلاً من 2.7%، في ظل تغيير النظام المالي العالمي القائم، والصحيح أن روسيا والصين قد إعترفتا منذ مدة طويلة بالولايات المتحدة كركيزة أساسية، ليس من الناحية السياسية فحسب، بل والاقتصادية كذلك، من خلال إنضمامهما إلى النظام المالي الذي تأسس بموجب إتفاقية بريتون وودز، وهو نظام يرتبط في الأساس بالدولار الأمريكي، ولكن هناك محاولات جادة من قبلهما لتغيير هذا النظام المالي الآن حيث اتجهتا إلى استخدام عملاتهما وقبول التعامل بعملات أخرى في التبادل التجاري، وهذا يعني وقف التعامل بالدولار لإضعافه وإضعاف الاقتصاد الأمريكي والنيل من مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي (جبريل، 2023).

إن قلق عدد من الدول بشأن هيمنة أمريكا على النظام المالي العالمي وقدرتها على إستخدامها كسلاح ضدهم، مما دفعها إلى إستكشاف بدائل أخرى للحد من هيمنة الدولار. على سبيل المثال، بينما فرضت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى عقوبات إقتصادية على روسيا بسبب حربها في أوكرانيا، تعاونت موسكو والحكومة الصينية لتقليل الإعتماد على الدولار وتعزيز التعاون المالي بينهما، ومنذ بداية الحرب في عام 2022، تضاعفت حجم التبادل التجاري بين الروبل الروسي واليوان الصيني 80 مرة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل روسيا وإيران سوياً على إطلاق عملة مشفرة مدعومة بالذهب، مما يعكس توجههما نحو التحرر من الاعتماد على الدولار في التعاملات المالية (الرزاوي، 2023).

ويشير الباحث الى ان جميع التطورات السابقة التي تمت مناقشتها هي ترجمة عملية للمحاولات التي تتزعمها الصين وروسيا منذ مدة لإسقاط دور الدولار الأمريكي كرائد في التجارة العالمية، ويعود السبب لرغبة الدولتين في إضعاف هيمنة الولايات المتحدة على العالم سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً، ضمن السعي لخلق نظام عالمي متعدد القطبية لا تتبوأ فيه الولايات المتحدة مركز الصدارة أو الهيمنة.

3.6.2 انعكاس الحرب الروسية –الأوكرانية على النظام الدولي

شهد النظام الدولي العديد من الأزمات الدولية التي أثارت اهتمام المتخصصين في العلاقات الدولية والباحثين في مجال العلوم السياسية، وأدت إلى ظهور توجهات جديدة، فقد أشار بعضهم كما في دراسة Snyder (2015) إلى أن تغيرات محتملة في النظام الدولي بدأت تبرز ، وهذه التغيرات قد تؤثر على هيكل النظام الدولي، فهناك تباين في الآراء بين المختصين حول الطبيعة الحالية للنظام الدولي، فالبعض يرى أنه نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة (Layne, 2006)، بينما يرى آخرون أنه متعدد الأقطاب يمكن أن يكون ثلاثي الأقطاب أو أكثر (Wohlforth, 2014).

وظهر هذا التوجه في المجتمع البحثي بعد تصاعد دور الصين كدولة صاعدة في النظام الدولي وعودة روسيا الاتحادية كلاعب رئيسي فيه. كما إشتد النقاش حول هذا الموضوع بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، وتجدد النقاش مع ظهور أزمة جائحة كورونا التي لم تحدد بوضوح طبيعة النظام الدولي. وكذلك، تم طرح هذا الموضوع من جديد بعد أزمة الحرب الروسية الأوكرانية. واعتماداً على التطورات الدولية الحالية فإن السيناريو المرجح هو سيناريو الصراع وتأجيج الأزمات في الكثير من مناطق العالم بين الولايات المتحدة من ناحية والصين وروسيا وغيرها من القوى من ناحية أخرى، ومن شروط تحقق هذا السيناريو:

أولاً: إصرار روسيا على تحقيق استراتيجيتها التي أسمتها «استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة ، ومن ثم يمكن القول إن هذه الحرب لم تشهد نهاية لها ولن تنتهي بمفاوضات بين الشرق والغرب، لأن الإشكالية ليست في تبعية أوكرانيا لروسيا أم للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تتعلق بالأمن القومي الروسي وعدم تهديده من الوجود المباشر لحلف الناتو على حدود روسيا المباشرة سواء في أوكرانيا أو جورجيا، ولكن الأمر يتعلق بمكانة روسيا في النظام الدولي وقد ظهر ذلك جليًا في استراتيجيتها التي أسمتها «استراتيجية استرداد النفوذ

والمكانة»، خلال الحقبة من 2008 إلى 2021، والتي تقوم على شن حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، وقامت هذه الاستراتيجية على عدة مستويات، برز في إطارها (السليم، 2023):

1. استخدام الهجمات السيبرانية على نطاق واسع من قبل روسيا، من خلال مجموعات إلكترونية وجيش إنترنت، لنشر رسائل ومحتويات تتماشى مع التوجهات الروسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولشن حملات إلكترونية سرية ومكثفة ضد بعض الدول الغربية، هذا يتطلب تطوير قدرات روسيا في مجالات التنصت والرقابة والاعتراض والاختراق الإلكتروني، إضافة إلى تسببه في خسائر على مستوى الشركات والبنية التحتية والقدرات الدفاعية في الدول المستهدفة، بهدف إظهار تفوق روسيا التكنولوجي وقدرتها على تدمير دول كبرى والتلاعب بالعالم بشكل شامل من خلال هذه التكتيكات السيبرانية.
2. تمارس روسيا التدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة لتوسيع نفوذها في العديد من الدول والمناطق، بهدف تأكيد قدرتها على بسط النفوذ ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق التي تشهد تنافساً بين القوتين، وتمثلت هذه التدخلات في حربها في جورجيا عام 2008 لمنع إنضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولوقف توسعها، وفي تدخلها في أوكرانيا عام 2014، بضمها لشبه جزيرة القرم لتوسيع سيطرتها على المنطقة ولفرض واقع جديد يمكنها من السيطرة على البحر الأسود. كما حاولت روسيا إجراء استفتاء في أوسيتيا الجنوبية لضمها إلى روسيا لتوسيع سيطرتها على منطقة القوقاز. وتدخلت أيضاً في سوريا عام 2015 لنشر نفوذها في المنطقة العربية التي كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة لفترة طويلة، وزيادة قواعدها العسكرية فيها، سواء بإستخدام القوات العسكرية الروسية أو بإرسال عناصر من الشيشان أو عناصر شركة "فاغنر" الروسية. واتجهت روسيا أيضاً إلى ليبيا والجزائر والسودان لإنشاء قواعد عسكرية فيها، وتشكيل تحالفات جديدة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القرن الأفريقي، مثل التحالف مع السودان مؤخراً وسيطرتها على ممر البحر الأحمر والتوغل منه إلى القارة الأفريقية، بهدف تغيير معادلة النفوذ في هذه المناطق وتقليص الدور الأمريكي فيها.

3. تتضمن استراتيجية تعزيز التحالفات تفعيل معاهدة الأمن الجماعي، حيث قامت القوات الروسية بتدخل لقمع احتجاجات شعبية ضد الرئيس كازاخستان، قاسم جومرت توكاييف، في يناير 2022. كما تشمل هذه الاستراتيجية عقد التفاهمات الاستراتيجية مع القوى الكبرى المنافسة للولايات المتحدة، مثل الصين عبر منظمة شنغهاي للتعاون، ويتم تعزيز هذه التحالفات أيضاً من خلال تعزيز الروابط مع حلفاء الولايات المتحدة في الغرب، مثل ألمانيا وفرنسا، وتبادل التكنولوجيا العسكرية والتفاهمات الميدانية في سوريا مع إسرائيل. كما تشمل تعزيز التحالفات أيضاً التعاون مع تركيا في ملفات الحوار المشترك، ودعم إيران في ملفاتها الإقليمية والنووية، والتوسع في مناطق استراتيجية جديدة في أفريقيا.
4. التطوير المتسارع للتكنولوجيات التسليحية والرقمية، وذلك من خلال العمل على دمج التقنيات الجديدة لمضاعفة القوة في أنظمتها القديمة للتسلح، والإعلان عن مجموع برامج لأسلحة ذات قدرة نووية رئيسية لضمان قدرتها على إختراق أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية، وتطوير مجموعة من الأنظمة التي يمكنها مهاجمة الأقمار الصناعية أو تعطيل عملياتها. ويشمل التطوير أيضًا تعزيز القدرات الروسية في مجالات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتعطيل وتدمير أنظمة القيادة والتحكم الخاصة بالخصم وقدرات الاتصال، وتبني إستراتيجية تعدين ضخمة لعملة البيتكوين في كازاخستان، للحد من سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي.

ثانياً: إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على وضع إستراتيجية عسكرية تؤذن بمناطق الصراع القادمة على مستوى العالم وبخاصة في المناطق التي يمكن من خلالها إحتواء كل من روسيا والصين، وذلك على النحو التالي:

1. منطقة دول أوروبا ومنطقة البحر المتوسط: تمت إعادة النشر في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط في مارس 2021، حيث دخلت مجموعة سفن أمريكية إلى البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق، تابعة للأسطول البحري الأمريكي، وفي نهاية فبراير 2021، نزلت الولايات المتحدة وحدات من القسم الأول مشاة، التابعة لفرقة الطيران القتالي، في ميناء إليكساندروبوليس شمال اليونان، للمشاركة في عمليات

القوات الجوية الأمريكية الموجهة لدعم أوروبا وأفريقيا، والتي تدير الأصول المتعلقة بالطيران الأمريكي في المنطقة. يأتي ذلك استجابةً لقرار أمريكي أوروبي مشترك بشأن الوجود الروسي في أوكرانيا، المعروف باسم عملية الحل الأطلسي، والذي يشمل إنزال 30 مروحية للمشاركة في تدريبات تخص رومانيا في مارس 2021 (Morgenthau , 2022).

وسّعت الولايات المتحدة قواعدها العسكرية في اليونان ونشرت عشرات المروحيات العسكرية هناك، كما أبرمت إتفاقيات دفاعية مع اليونان تخصص قواعدها البحرية للاستخدام الأمريكي، شملت مناورات "المدافع عن أوروبا 2021" استخدام 145 مروحية ومئات المركبات العسكرية، إضافة إلى تدريبات مشتركة في تراقيا الغربية مع اليونان. وبهذا السياق، أجرت الولايات المتحدة تدريبات مشتركة مع تركيا في البحر الأسود ومع اليونان في بحر إيجه، وفتحت مساراً للوجود العسكري في البحر الأسود، وتأتي هذه الإجراءات في سياق الاستعداد لتأمين منطقتي البلقان والبحر الأسود، وتطوير الرؤية الأمريكية للمنطقة بعد اللقاء الثلاثي مع بولندا ورومانيا وتركيا لتعزيز القدرات القتالية لرومانيا، بما في ذلك استخدام المروحيات القتالية التي نُزِلت في إليكساندروبوليس (المهداوي، 2022).

وشاركت واشنطن مع اليونان وعدد من أعضاء «الناتو» في تدريبات كريت، خلال كانون الثاني/يناير 2021؛ وتدريبات شرق تراقيا»، في 22 شباط / فبراير 2021، وتدريبات »بحر إيجه»، في 13 آذار / مارس 2021، وتدريبات «إينيكوس»، في نيسان/أبريل 2021، كما أجرت تدريبات مع تركيا في البحر الأسود في 10 فبراير ،2021، وفي شرق المتوسط، في 17آذار/مارس 2021 (Nai , 2022).

2. المحيطان الهادي والهندي: قامت الولايات المتحدة بإعادة الانتشار في المحيطين الهادئ والهندي بهدف تحجيم الصين وروسيا، وتجلى ذلك في قرار انضمام المدمرة الأمريكية "يو إس إس رافائيل بيرالتا" إلى حاملة الطائرات "يو إس إس رونالد ريغان" وسفينة القيادة بالأسطول السابع الأمريكي "يو إس إس بلو ريدج" في ميناء يوكوسوكا الياباني، ويُعتبر هذا الانتشار إشارة إلى الاهتمام المتزايد من الولايات المتحدة

بمنطقة التقاء المحيطين الهادئ والهندي، حيث تتنافس مع الصين على النفوذ في هذه المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم أوروبا بزيادة وجودها في منطقة المحيط الهادئ، حيث أرسلت المملكة المتحدة حاملة الطائرات كوين إليزابيث، بينما تفكر ألمانيا في إرسال قطع حربية إلى اليابان، وتشير هذه الخطوات إلى تصاعد الاهتمام في دوائر صنع القرار الغربية بمحاولة احتواء الصين (المهداوي، 2022).

3. منطقة الخليج العربي: أمر الرئيس جو بايدن بسحب بعض القوات الأمريكية من منطقة الخليج العربي وإعادة تنظيم توزيع القوات الأمريكية في مناطق أخرى، وتضمنت هذه الإجراءات سحب ثلاث بطاريات لصواريخ "باتريوت" وأطقمها من منطقة الخليج وإعادة نشرها في القوقاز ، كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن هذه الإعادة للنشر تهدف إلى المساهمة في جهود احتواء روسيا والصين دون الحاجة لنقل قوات من مناطق ذات أهمية أكبر بالنسبة للمصالح الأمريكية، ولضمان الدفاع عن السعودية ضد الصواريخ الباليستية، تم الإبقاء على منظومات الدفاع الجوي المعروفة باسم "ثاد" في المنطقة، كما أعلنت الإدارة الأمريكية عن خطط لسحب أكثر من ثلث قواتها المتواجدة في العراق، مع الحفاظ على قوات لتقديم المشورة والمساعدة للقوات الأمنية العراقية (Yiwei , 2020).

4. تتبنى الصين إستراتيجية وطنية طموحة طويلة الأجل لتحقيق الأهداف الشاملة لاستراتيجيتها الشاملة والتي تقوم على عدد من الثوابت ومنها (الحجازين، 2022):

- استعادة السلامة الإقليمية والحفاظ عليها: يُعتبر هذا الهدف أساسيًا لأي دولة، حيث تسعى الصين إلى تعزيز الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وضمان عدم التدخل في شؤونها الداخلية من قبل قوى خارجية.
- منع سيطرة قوة أخرى على المنطقة: تحاول الصين حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية من التأثير السلبي لأي قوة خارجية قد تسعى للتوسع في المنطقة، مما يعكس رغبتها في الحفاظ على توازن القوى.

- خلق بيئة دولية مواتية للتنمية الاقتصادية: تُظهر هذه النقطة رغبة الصين في تعزيز التعاون الدولي وتحسين البيئة الدولية للتجارة والاستثمار، وهو ما يعكس تفانيها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن يكون للصين صوت ودور في تشكيل النظام العالمي: تعبر هذه النقطة عن طموح الصين في تعزيز مكانتها الدولية والمساهمة في تحديد مسار العلاقات الدولية وصياغة القوانين واللوائح العالمية.

5. إصدار الصين استراتيجيتها الرقمية في شباط/ فبراير عام 2023، حيث أصبح قطاع التكنولوجيا الرقمية مقياسًا لقوتها ونفوذها في الخارج، وجبهة رئيسية في الصراع الذي تخوضه مع الولايات المتحدة (المهداوي، 2022).

وتعتبر هذه الاستراتيجية الرقمية الكبرى الأولى من حيث شموليتها ومداها الطويل، حيث صممت لتشمل جميع مجالات التنمية القومية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية، وتهدف الاستراتيجية إلى تحويل الصين إلى مجتمع رقمي بشكل كامل بحلول عام 2025، بهدف جعل بكين رائدة عالمية في المجال الرقمي بحلول عام 2035، وتم تطوير إستراتيجية الصين الرقمية وفقاً لإطار عمل رسمي، حيث من المتوقع أن يكون التطور الرقمي للصين من بين أفضل الدول بحلول عام 2035، مع تحقيق تقدم كبير في مجالات مثل البنية التحتية الرقمية والاقتصاد الرقمي والابتكار التكنولوجي وتطبيق التكنولوجيا والأمن السيبراني والحوكمة الرقمية والتعاون الدولي وتعزيز بناء البنية التحتية الرقمية ونظام موارد البيانات، إضافة إلى زيادة دمج التقنيات الرقمية مع قطاعات البنى التحتية، وتسريع بناء شبكة الجيل الخامس، والتطبيق الواسع النطاق للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت، ونظام "بي دو" للملاحة عبر الأقمار الصناعية، إضافة إلى تطوير إنترنت الأشياء (حمود، 2021).

ويؤكد الباحث هنا على بدء الولايات المتحدة وحلفاؤهم في إحداث تأثير استراتيجي مضاد لعدد من سياسات تكنولوجيا جمهورية الصين الشعبية، ويركز على نقطة عدم وجود تقريباً أي فهم أو مناقشة عامة لهذه

الاستراتيجية الرقمية الكبرى تبتعد في التفسير عن المنافسة التكنولوجية المحتدمة بين واشنطن وبكين، بينما تعتقد الصين أن النظام الدولي تحت سيطرة الغرب بقيادة الولايات المتحدة، ترى في الوقت نفسه أن إستراتيجيتها الرقمية تقدم فرصة لإصلاح هذا النظام وبناء نموذجها الرقمي الخاص هي واحدة من أهم المحددات الاستراتيجية لتركيز القيادة الصينية على الخطة الجديدة وهي تحول الصين – في النظام الدولي الجديد – من مُستقبلة للقواعد الدولية إلى صانعة لها، وتكون الأساس القائم على كتابة المعايير وتطوير آليات الحوكمة بهذا المجال.

بناءً على السياق السابق، يمكن إعتبار الهدف الرئيسي لجهود الصين من خلال إستراتيجيتها الرقمية هو تحقيق دور قيادي تنافسي لواشنطن والغرب خلال الثورة الصناعية القادمة. ففي هذه الحقبة، ستلعب البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي دوراً حيوياً وأساسياً في البنى التحتية للمدن الذكية، وسيتغير نمط حياة البشر بشكل كبير. وتطلق الصين على هذا النموذج المجتمعي اسم "حضارة ذكية".

ما زالت درجة الاعتماد المتبادل بين القوى الكبرى كبيرة، مما يجعل تغييراً في بنية النظام الدولي الحالي يحدث ببطء، وأظهرت البيانات الرسمية الأمريكية الصادرة حديثاً أن التجارة بين الولايات المتحدة والصين سجلت رقماً قياسياً بلغ 690.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مما يشير إلى نمو تجاري قوي رغم التوترات السياسية. ومن جانبها، زاد حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا بمعدل الثلث عام 2022، حيث بلغ نحو 190 مليار دولار، ويتجه الاقتصادان نحو زيادتها إلى 200 مليار دولار (غروري، 2022).

3.7 المنطقة العربية وجوارها الجغرافي

من منظور خارجي، ظلت روسيا، على مدى القرون الثلاثة الماضية، قوة أوروبية رائدة ثم قوة عالمية في السياسة الدولية، فبالنظر إلى الموقع الجغرافي السياسي المهم تاريخيًا لمنطقة الشرق الأوسط، وأهميتها الحيوية لطرق التجارة الدولية وإرتباطاتها ببعض الممرات المائية الرئيسية في العالم، فمن الطبيعي أن تكون المنطقة قد احتلت مكانة مركزية في التخطيط الجيوسياسي الإمبراطوري والسوفيتي الروسي، ومع ذلك، كانت

سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية التي تحركها أيديولوجية ماركسية لينينية خلال فترة الحرب الباردة هي التي جعلت العلاقات بين الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي تصل إلى ذروتها التاريخية، فقد أدى دعم الاتحاد السوفيتي للأنظمة العربية الاشتراكية "التقدمية" خلال الحرب الباردة –بما في ذلك مصر الناصرية وسوريا والعراق البعثيين وليبيا واليمن– إلى مستوى عالٍ من التعاون السياسي والاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي ومنطقة الشرق الأوسط (Terterov, 2009).

ومن المؤكد أن المنطقة العربية ستكون إحدى المناطق المهمة التي ستشهد العديد من التحولات في الفترة الحالية، ويظهر ذلك من خلال سلسلة الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية، بالإضافة إلى إستمرار إدارة الأزمات في المنطقة دون حلول فعالة، وتشير هذه العوامل إلى أن المنطقة ستبقى مسرحاً للصراعات والتوترات المستمرة، كما يبدو أن هناك تصاعداً في افتعال الأزمات من حين لآخر، ربما لتخفيف الضغط على المناطق المجاورة للقوى الكبرى، وللحد من نفوذ هذه القوى في المناطق التي تشهد تنافساً وصراعاً. تشمل هذه المناطق منطقة الساحل والصحراء والقارة الأفريقية، بالإضافة إلى مناطق مثل البحر المتوسط، ومنطقة القوقاز، ومنطقة البلقان، وبحر البلطيق، وشرق آسيا، وبحر الصين الجنوبي، والممرات المائية، وخاصةً الخليج العربي والبحر الأحمر، ويُظهر كذلك أن مناطق الصراع المتعددة التي افتُتِحَت وستفتح خلال العقد الحاسم الذي أعلنته الولايات المتحدة في استراتيجيتها التي أصدرتها في أكتوبر 2022 ستكون لها تأثير كبير في تشكيل بنية جديدة للنظام الدولي (حمود، 2021).

وعليه تُعدّ روسيا من الدول الفاعلة في النظام الدولي، وتسعى إلى تعزيز نفوذها في مختلف المناطق، بما في ذلك المنطقة العربية، إذ تشهد العلاقة بين روسيا ودول الخليج تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك لأسباب سياسية وإقتصادية، بحيث تسعى روسيا إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع دول الخليج، لاسيما في مجالات الطاقة والتجارة، وبالتالي تسعى روسيا إلى إقامة علاقات متوازنة مع مختلف دول المنطقة، بما في ذلك دول الخليج لتعزيز نفوذها في المنطقة العربية ومنافسة الدور الامريكي في المنطقة، إذ تُعدّ الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي الرئيسي لدول الخليج، مما قد يُشكل تحدياً لتعزيز العلاقات مع روسيا.

شهدت العلاقات الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تطوراً إيجابياً إلى حد كبير، حتى قرار موسكو الانسحاب من إتفاقية أوبك وشن حرب أسعار مع السعودية في مارس 2020 لم يهدد المكاسب التي حققتها الدبلوماسية الروسية في المنطقة، فبعد فترة من الفتور في العلاقات خلال الفترة 2012–2014 بسبب رد فعل دول مجلس التعاون الخليجي السلبي على دعم روسيا لنظام الأسد في سوريا، استمر التقارب العام بناءً على عدد من العوامل كتصاعد كثافة الوجود الروسي في المنطقة، وتغير ديناميكيات العلاقات الأمريكية مع كل من روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، والتطورات في أسواق الطاقة، والتوترات القائمة بين دول الشرق الأوسط، وتحول رؤية السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (Issaev & Kozhanov, 2021).

فالسياسة الروسية تجاه دول الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج، تقوم على ركيزتين أساسيتين: سياسة الموازنة وإستراتيجية المساومة، بعبارة أخرى، فإن الواقعية هي العامل الحاسم في تعاون روسيا مع أي دولة في المنطقة، وفي الوقت نفسه، فإن الوجود الروسي في الصراعين السوري والليبي، بالإضافة إلى التأثير غير المباشر على الأزمات اليمنية وغيرها من الأزمات في الشرق الأوسط من خلال حق النقض في مجلس الأمن الدولي، يمنح القيادة الروسية الفرصة لاستبدال المزايا العسكرية والسياسية التي اكتسبتها بمشاريع اقتصادية مع دول المنطقة وفي مقدمتها دول الخليج (Kozhanov, 2018).

وفيما يتعلق بالعلاقة الروسية الإيرانية تعتبر روسيا الحفاظ على علاقات الصداقة مع الدول المجاورة لرابطة الدول المستقلة (الاتحاد السوفييتي سابقا) أحد الاتجاهات المهمة في سياستها الخارجية، ومن بين هذه الدول، تحتل إيران، كقوة إقليمية رئيسية لها تأثير كبير على الوضع في آسيا الوسطى والقوقاز، إحدى المراتب الأولى، وبالتالي تطورت العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إيران، فسياسيا، يمكنها تحقيق التوازن في العلاقات الروسية مع الغرب؛ تساعد على احتواء قوى إقليمية أخرى؛ والسماح بالاحتفاظ وحتى توسيع نفوذها في الشرق الأوسط؛ فاقتصاديا، تعد إيران واحدة من الدول التي يمكن أن تكون سوقا للصناعة الروسية، بما

في ذلك صناعة بناء الآلات، فهي دولة غنية بالموارد النفطية، وتحظى احتمالية إنشاء ممرات نقل عبر إيران بأهمية بالغة، كما أن للدور الاقتصادي للتعاون داخل بحر قزوين أهمية كبيرة (Naumkın, 1998).

وعليه، فإن تطوير العلاقات مع إيران يتوافق مع مفهوم العالم متعدد الأقطاب الذي أكدت عليه روسيا مرارًا، بحيث تستند السياسة الخارجية لروسيا على التوازن بين التعاون مع الشركاء الرئيسيين لروسيا في العالم الغربي ومع الشركاء في آسيا، وفي الوقت الذي تندمج فيه مع أوروبا، تخلق روسيا في الوقت نفسه أساسًا للتفاعل الطبيعي والحيوي مع دول الطوق الجنوبي، كما أن الطابع الأوراسي للدولة الروسية نفسها يحفزها على الدافع إلى الاندماج في اتجاهين غربي وشرقي (جنوبي) (Kozhanov, 2017).

3.8 تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي

يعاني النزاع الروسي الأوكراني من تداعيات واسعة النطاق على الساحة الدولية والإقليمية، وتتمثل هذه التداعيات في تأثيره على إستقرار المنطقة وسيادة الدول، حيث تسبب النزاع في تدهور العلاقات الدولية بين روسيا والعديد من الدول الغربية، وزيادة التوترات في المنطقة. من جانب آخر، أدى النزاع إلى تقويض النظام الدولي ومبادئ القانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بقوانين الحرب وحقوق الإنسان. كما أن الحرب تسببت في أزمة إنسانية خطيرة في أوكرانيا، مع تهجير العديد من السكان وتدمير البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة، ويمكننا الإشارة الى أهم التداعيات الظاهرة من خلال ما يلي:

1. ارتفاع حجم الخسائر لكل من روسيا وأوكرانيا نتيجة للنزاع الحالي يعكس استخدام الأسلحة بشكل مفرط من الجانبين، حيث يتلقى الجانب الأوكراني دعماً من الولايات المتحدة وحلف الناتو بتزويده بالسلاح. في المقابل، تستخدم روسيا أنواعاً متعددة من الأسلحة بهدف التفوق على أوكرانيا في هذا الصراع المتنافس. وبالإضافة إلى الخسائر البشرية، تواجه روسيا خسائر إقتصادية نتيجة للعقوبات التي فرضتها الجماعة الدولية عليها، مما أدى إلى وقف العديد من الصفقات السياسية والتجارية والثقافية معها، ومنع استخدام مجالها الجوي في العديد من الدول، بالإضافة إلى حظر حركة الملاحة في بعض الدول. وفي

الوقت نفسه، تعاني أوكرانيا من تدهور إقتصادي نتيجة لتوقف العديد من نشاطاتها الاقتصادية، مثل تصدير الحبوب والزيوت، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية للبلاد، مثل الطرق والجسور والموانئ والمباني. تراجعت الاحتياطات النقدية لأوكرانيا إلى أقل من 31 مليار دولار، وهو رقم كانت تتمتع به قبل النزاع (عبد الحي، 2022).

ويرى الباحث أنه في ظل استمرار النزاع بين روسيا وأوكرانيا، من المتوقع أن يتسبب ذلك في زيادة الخسائر الاقتصادية في البلدين وزيادة حجم التضخم، بالإضافة إلى زيادة حجم التدمير خاصة في أوكرانيا، ومن المتوقع أيضاً حدوث خسائر كبيرة لروسيا من الناحية العسكرية والاقتصادية وحتى البنية التحّتية العسكرية والمدنية في حال استمرار الصراع..

2. تزايد الخسائر في الدول الأوروبية من النواحي الاقتصادية والعسكرية يعود جزئياً إلى الحرب الروسية الأوكرانية، اذ أن هذه الحرب ساهمت في انخفاض حجم التجارة في تلك الدول، وفرضت العديد منها عقوبات على روسيا، كما عرضت إستثمارات أوروبا في روسيا للخطر نتيجة محاولات روسيا تجميد تلك الاستثمارات أو تأميمها، كما أنها تشكل تهديداً للأمن الغذائي العالمي حيث تصدر كلاً من أوكرانيا وروسيا أكثر من ثلثي صادرات العالم من الحبوب والزيوت والذرة. كما أن أزمة اللاجئين الأوكرانيين ساهمت في زيادة الضغط على دول أوروبا التي تحاول احتواء تدفق اللاجئين، خاصة مع هجرة أكثر من 4 ملايين أوكراني من بلادهم، وهذا يتطلب إمدادهم بمساكن وملاذات آمنة وغذاء، بالإضافة الى ما تسببه الحرب في تضرر قطاع السياحة والطيران بين روسيا والعديد من دول الاتحاد الأوروبي، مما يؤثر سلباً على اقتصادات تلك الدول (فؤاد، 2021).

ويرى الباحث أن الحرب أثرت بشكل كبير على دول أوروبا، خاصة فيما يتعلق بحاجتها للغذاء والطاقة، وجاء هذا نتيجة ظهور روسيا كدولة مسيطرة وفاعلة في العالم، وهو ما أظهرته الأحداث.

3. أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى التأثير على سياسات أوروبا الدفاعية، حيث دفعت تلك الدول لتحسين منظوماتها الدفاعية لمواكبة التطورات في أوكرانيا، وظهرت سياسات متنوعة لتطوير الدفاع في العديد من الدول الأوروبية، مثل التخلص من الدبابات الثقيلة في هولندا وزيادة ميزانيات الدفاع العسكرية في العديد من الدول مثل ألمانيا، كما إتبعت بعض الدول الأوروبية سياسات دفاعية لمواجهة هذه الحرب (الكيلاني، 2021).

ويرى الباحث أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى تداعيات سلبية عديدة، وكان لها تأثير كبير على الأحداث العالمية، كما أن لها تأثير سلبي على إمدادات الغذاء والطاقة في العالم.

أما فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية للنظام الدولي نتيجة لتداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا، يمكن تصويرها كما أشار اليها (العقرباوي، 2022) بأن مستقبل النظام الدولي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية يتضمن تحديات كبيرة للغرب واستراتيجية الناتو في شرق أوروبا، وتدخل روسيا في أوكرانيا يعتبر محاولة لفرض نفوذها بالقوة العسكرية، مما يشير إلى إحتمالية تشكيل نظام دولي جديد. في هذا النظام، ستكون الصين والولايات المتحدة وروسيا من أبرز اللاعبين. وجود قوى واقعية كهذه سيكون له تأثير كبير على النظام الدولي المستقبلي، ويمكن أن يكون هذا النظام مميزاً بالتنافس الأمني بين الصين والولايات المتحدة، فضلاً عن الارتباط الاقتصادي الكبير بينهما (العقرباوي، 2022).

ويرى الباحث أن التنافس بين النظامين الصيني والأمريكي سيشمل جوانب اقتصادية وعسكرية، مما يشبه الوضع الذي كان عليه النظامان السابقان بقيادة موسكو وواشنطن أثناء الحرب الباردة، اما الاختلاف الرئيسي هو أن هذا التنافس سيشمل إدارة جوانب عدة من الاقتصاد العالمي بشكل أعمق، وهو جانب لم يكن حاضراً بنفس القدر خلال الحرب الباردة.

واعتماداً على ما سبق، يشير الباحث الى أن افتعال الأزمات يُستخدم لتشتيت الدول الكبرى بدلاً من حل المشاكل الحقيقية، وهذا يتضمن إثارة الأزمات الداخلية والإقليمية، ويشير الباحث إلى أن طبيعة النظام

الدولي لم تحسم بعد، ونحن أمام صراع مستمر بين القوى الرئيسية في النظام الدولي، ومن المتوقع أن تعمل القوى الكبرى على تحقيق تحولات في النظام الدولي من خلال بناء مؤسسات جديدة. على الرغم من ذلك، لا يمكن للأزمة الروسية الأوكرانية أن تحدد بنية النظام الدولي، ولكنها ستسهم في وضع الأسس لنظام دولي جديد، يركز على التقدم التكنولوجي وإنشاء نظام مالي جديد ومؤسسات لإدارة النظام الاقتصادي العالمي.

3.9 صعود الدول الناشئة والنظام الدولي الجديد

وإستنادا إلى عامل أو أكثر من عوامل الحجم والموقع الجيوسياسي والقوة الاقتصادية الفعلية والقوة العسكرية والقدرة على بسط النفوذ إقليميا وعالميا، نجد أن من المرشحين المرجحين الذي يرد ذكرهم باستمرار على أنهم سيظهرون بصفة منافسين مستقبلين للقوة الأمريكية هم الصين، واليابان، وروسيا والهند والبرازيل، إذ أن صعود مجموعة من الأقطاب الدولية وتزايد قدراتها على الفعل الدولي المؤثر يشير إلى تراجع التوزيع العمودي للقوة على صعيد النظام الدولي، وذلك لمصلحة توزيعه أفقيا، وبهيكلة تتميز بتعدد الأقطاب، وتدفع مختلف القوى الصاعدة بإتجاه تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، بالنسبة للصين ترى أن بنية النظام الدولي تتضمن أن هذا الانتقال ينتهي بالتحول من نظام الهيمنة الأمريكية إلى التعددية القطبية؛ وهي بذلك تعتبر أن إنهيار الاتحاد السوفياتي جعل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، كما اضعف أهميتها بإعتبارها الطرف الثالث في المثلث الاستراتيجي الذي إنهار والذي يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية .(Berebon, 2023)

من وجهة نظر الصين، يتم إعادة تشكيل النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ليصبح متعدد الأقطاب، ويُعتبر هذا التوجه تطوراً تاريخياً لا يمكن تجاهله. وبالتالي، من الضروري تعزيز هذا النظام المتعدد من أجل تحقيق السلام العالمي. بشكل عام، يمكن تلخيص رؤية الصين للنظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة في صراع بين الدعم لولادة عالم متعدد الأقطاب والتمسك بعالم أحادي القطب حيث تهيمن دولة أو دولتان على الشؤون العالمية، وهذا ما يفسر التناقضات والصراعات المعقدة في العلاقات الدولية

(حمود، 2021)، كما وتركز الرؤية الروسية على تغيير الهياكل الدولية التي تدير العلاقات الدولية وإعادة تشكيلها بشكل يحظى بالقبول والتأييد، مع التركيز على المشاركة، والتحالف، والفهم، والثقة المتبادلة، ويعتقد الروس أن هذا لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية بشكل شامل، وتعتزم تقييم العلاقات مع جيرانها القريبين وتعزيز التحالفات الاستراتيجية مع القوى الكبرى في آسيا، مثل الصين والهند، وتعتبر روسيا أن تشكيل مثلث استراتيجي مع الصين والهند سيكون نتيجة لتقارب المصالح الاستراتيجية بين الأطراف الثلاث (الشوبكي، 2024).

يؤكد القادة الروس على أن حجم روسيا وموقعها الجيوسياسي ومواردها يجعلها قوة كبرى في العالم، وتم وضع أهداف إستراتيجية لروسيا لإدارة العواقب المحتملة لتراجعها، وعلى الرغم من التغيرات بين ظروف روسيا في القرن التاسع عشر واليوم، فإنها تواجه تحديات معقدة في السياسة الخارجية تتمثل في خلق ظروف أفضل للإصلاح الداخلي والحفاظ على مكانتها الدولية، وترفض النخبة الحاكمة تقليل دور روسيا لتصبح شريكاً صغيراً للولايات المتحدة أو عضواً غير مهم في الغرب، وتؤكد روسيا على ضرورة وجود عالم متعدد الأقطاب، معارضة لفكرة عالم واحد القطب ورفضاً للهيمنة الوحيدة التي تعتبرها غير مستقرة ومهددة بالصراعات. وفي المقابل، لا تسعى روسيا للمواجهة مع بلد آخر (العقرباوي، 2022).

اما عن اليابان فقد نجحت بعد الحرب العالمية الثانية في استيعاب تجاربها السابقة للنهوض مرة أخرى، حيث لعبت البيئة الدولية دوراً هاماً في بناء اليابان الحديثة، وقد إكتسبت اليابان قدرات إقتصادية تؤهلها لأداء دور عالمي بشكل إيجابي، مما جعلها تلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية والتأثير العالمي بمستوى يتناسب مع قدراتها الذاتية، فالقوة الاقتصادية التي إكتسبتها خلال السنوات الماضية أعطت اليابان موقعاً مميزاً في العالم، خاصة في آسيا، وأضافت لها مكونات أخرى تجعلها لاعباً رئيسياً في الساحة الدولية اليوم (Mukhlif, 2023).

كما وتحتل منطقة آسيا والباسفيك مكانة مهمة في العلاقات الخارجية لليابان، سواء على الصعيدين السياسي والاقتصادي، نظراً لموقعها الجغرافي الحيوي بالنسبة لليابان، وتسعى اليابان لتعزيز دورها السياسي العالمي بما يتناسب مع قوتها الاقتصادية الكبيرة، وتلعب دوراً مهماً كدولة مانحة رائدة في العالم (حمود، 2021)، ومن ناحية أخرى، تتمتع البرازيل بالإمكانات والقدرات اللازمة للمساهمة بشكل فعال في تحديد القواعد التي تحكم التفاعلات الدولية والمشاركة بفعالية في المستوى العالمي، فهي تعتبر أقوى اقتصاد في أمريكا اللاتينية وثاني أقوى اقتصاد في الأمريكيتين، كما تحتل المرتبة السادسة عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وتعد أيضاً واحدة من الدول الداعمة للبنك الدولي، مما يمنحها تأثيراً كبيراً على صياغة السياسات داخل المنظمة ويعكس تأثيرها على قراراتها (Hamid, 2022).

ويؤكد الباحث على أن القوى الناشئة تمتلك عوامل قوة هامة بمختلف مستوياتها، وهذا يمكن أن يسمح لها بإعادة تشكيل النظام الدولي، مما يعني كسر الهيمنة الأمريكية التي سادت في النظام الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما أن القوة الأمريكية تظهر تراجعاً واضحاً، حيث نرى اليوم انتقالاً لتوزيع القوة من الغرب إلى الشرق، مع استمرار صعود الصين الذي يُعتبر ظاهرة للقرن الواحد والعشرين، بالإضافة إلى توسُّع روسيا في مناطق مختلفة من العالم وتدخلها في عدد من القضايا الساخنة كسوريا وأوكرانيا، وكل هذا يشير إلى احتمالية تحول هيكل النظام الدولي الحالي نحو تعددية قطبية، ومن الممكن أن يزيد دعم الدول النامية لهذا التحول من فرص نجاحه، حيث سيمنح هذا التحول لهذه الدول مساحة أكبر للتلاعب وقدرة أعلى على المفاوضة في المنتدى الدولي.

3.10 العقبات التي تواجه تشكّل النظام الدولي الجديد

تواجه عملية تشكيل النظام الدولي الجديد مجموعة من العقبات والتحديات التي تعكس تعقيد المشهد الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، إذ تعاني العديد من الدول من أزمات اقتصادية خانقة، نتيجة للعوامل مثل التضخم وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، فهذه الأزمات تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول على

الاستجابة للتحديات العالمية، مثل تغير المناخ أو الأوبئة، إذ تركز الدول في هذه الحالة على قضاياها المحلية، مما يقلل من فرص التعاون الدولي ويزيد من الانعزالية.

وتتعدد العقبات التي تقف في طريق تشكّل نظام دولي جديد، ويمكن تناولها على النحو الآتي (الكعبي، 2023):

- تتضمن مجموعة "بريكس" دولاً ذات أنظمة سياسية ونماذج اقتصادية متنوعة، وهذا التنوع قد يجعل من الصعب توحيد المواقف وتحديد أجندة مشتركة، مما يحد من قدرتها على التنسيق الفعال لتحقيق أهدافها.
- تبرز الصراعات الداخلية بين الدول الأعضاء، مثل التوترات بين الصين والهند، فهذه التوترات قد تؤثر سلبًا على وحدة المجموعة وتماسكها، مما يعوق جهودها في تشكيل نظام دولي جديد، علاوة على ذلك، لكل دولة من دول "بريكس" مصالحها وأولوياتها الخاصة، مما يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاقيات حول قضايا مهمة مثل التجارة والأمن والسياسة الخارجية، وهذه الاختلافات يمكن أن تؤدي إلى انقسام داخلي وتباين في الرؤى.
- بالإضافة إلى ذلك، يعتبر صعود الصين في المجموعة قضية حساسة، بينما تسعى الصين لتعزيز دورها كقوة عظمى، قد يؤدي ذلك إلى مخاوف من أن تهيمن على القرارات داخل المجموعة، مما يثير قلق الدول الأخرى حول توازن القوى، وأيضًا، قد تواجه "بريكس" مقاومة من القوى الغربية، مثل الولايات المتحدة، التي قد تحاول الحفاظ على الهيمنة الحالية، وهذه المقاومة قد تتضمن فرض عقوبات أو تعزيز التحالفات التي تعيق جهود "بريكس" في تحقيق أهدافها.
- في السياق الاقتصادي، تتعرض الاقتصادات العالمية لتحديات مثل الأزمات الاقتصادية والتغيرات في السوق، هذه التحديات قد تؤثر على نمو دول "بريكس" وتحد من قدرتها على المنافسة مع القوى الكبرى، إذ تسعى "بريكس" أيضًا إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن هذه الإصلاحات قد تواجه مقاومة من الدول الأعضاء في هذه المؤسسات، مما يعقد جهود "بريكس" لتغيير النظام المالي الدولي.

وتشير (فرج الله، 2023) إلى أن تشكيل نظام دولي جديد يواجه العديد من التحديات والعقبات من أبرزها:

1. لطالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في النظام الدولي، ومع محاولاتها للهيمنة على السياسة العالمية، فإن هذا النفوذ بدأ يتراجع، ومع ذلك، فإنها ستبذل جهدًا كبيرًا للحفاظ على موقعها، مما قد يؤدي إلى مقاومة أي محاولات لتشكيل نظام جديد.
2. مع صعود دول مثل الصين وروسيا، تتشكل مراكز قوة جديدة تسعى إلى إعادة توزيع النفوذ، وهذا التنافس بين القوى الكبرى يعقد من إمكانية التوصل إلى اتفاقيات شاملة حول النظام الجديد، حيث تسعى كل دولة لتعزيز مصالحها الخاصة.
3. تتشكل تكتلات جديدة مثل مجموعة "بريكس" و"آسيان"، مما يشكل تحديًا للنظام القائم، ولكن هذه التحالفات قد تكون عرضة للاختلافات الداخلية، مما قد يعوق التنسيق الفعال وتوحيد الجهود.
4. النزاعات القائمة في مناطق متعددة من العالم تعقد جهود تشكيل نظام جديد، حيث تسعى القوى الكبرى للاستفادة من هذه الصراعات لصالحها، مما يزيد من تعقيد العلاقات الدولية.
5. تحول العالم نحو نظام اقتصادي متعدد العملات يعد تحديًا للنظام الحالي الذي يهيمن عليه الدولار، ولكن الانتقال إلى نظام اقتصادي جديد قد يواجه مقاومة من الدول التي تعتمد على الدولار، مما يعقد العملية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتوصياتها

في ختام هذه الدراسة والتي استهدفت التعرف على تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة على النظام الدولي، إذ تناول الباحث تلك الحالة المدروسة بكافة تفاصيلها وجوانبها، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج، ومن ثم وضع الباحث بعض المقترحات للدراسات المستقبلية حول الموضوع.

4.1 نتائج الدراسة:

1. يشهد النظام الدولي الحالي تحولات جديدة تختلف في طبيعتها ونتائجها عن التحولات السابقة، مما يشير إلى إمكانية تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وهذه التحولات تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، وتختلف عن التغيرات التي شهدها النظام الدولي في الماضي مثل القطبية الثنائية والقطبية الأحادية.
2. منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت قوى دولية مثل روسيا والصين تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت رائدة في النظام العالمي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وهذه القوى تسعى إلى ملء الفراغ الاستراتيجي واستعادة التوازن في النظام العالمي.
3. روسيا تحت قيادة فلاديمير بوتين سعت إلى إعادة بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية لاستعادة مكانتها كقوة عظمى، والصين بدورها تحولت إلى قوة اقتصادية عالمية مؤثرة، مستفيدة من النمو الاقتصادي القوي والتوسع في النفوذ العالمي.
4. فشل الولايات المتحدة في الحروب ضد العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008، أدى إلى تراجع نفوذها على الساحة الدولية، وهذا التراجع أتاح الفرصة لصعود قوى دولية أخرى مثل اليابان والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى روسيا والصين.

5. تعزيز روسيا والصين لمكانتهما في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية أثار قلق الولايات المتحدة، فقد زادت التوترات في جورجيا وأوكرانيا بين الولايات المتحدة وروسيا، والتنافس في بحر الصين الجنوبي بين الولايات المتحدة والصين.
6. أسهمت الحرب الأوكرانية من بعض التحولات الجارية بالفعل في النظام الدولي، فقد أظهرت الحرب مواجهة القوى العالمية الأخرى مثل الصين وروسيا الولايات المتحدة، وزادت من عدم الاستقرار الجيوسياسي، مما قد يؤدي إلى صراعات جديدة وتسريع التحولات نحو نظام دولي أكثر عدم استقرار وفوضى.
7. الحرب الروسية الأوكرانية قد تساهم في إعادة تشكيل النظام الدولي على أساس تعدد الأقطاب، مما يحد من هيمنة القطب الواحد (الولايات المتحدة) ويؤدي إلى توزيع القوة والقرار بين قوى متعددة، منهياً مرحلة التفرد والهيمنة الأحادية القطبية التي استمرت لأكثر من ثلاثين عاماً.
8. النظام الدولي شهد تطورات عديدة من حيث هيكلية القوة والعلاقات الدولية، مثل الانتقال من النظام الثنائي القطبية في فترة الحرب الباردة إلى النظام الأحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم بروز قوى جديدة مثل الصين والبرازيل وجنوب افريقيا التي تطمح لتحقيق مكانة بارزة في النظام السياسي الدولي.
9. عاد التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا بعد الحرب الباردة بشكل جديد، خاصة في مناطق مثل أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إذ توسعت روسيا في تأثيرها العسكري والدبلوماسي في مناطق مثل سوريا وجورجيا.
10. برزت الصين كقوة اقتصادية صاعدة، حيث حققت معدلات نمو عالية، وتطمح إلى تقليل الهيمنة الأمريكية في آسيا، ويظهر صعود القوى الأخرى تحديات في توزيع القوة في النظام الدولي، مما يعكس تغيرات عميقة في سلم القوة الدولية.

11. أدى التنافس الدولي إلى صراعات في مناطق مثل الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة وروسيا لتعزيز نفوذهما، ويظهر دور روسيا في صراعات مثل حرب أوسيتيا الجنوبية وحرب أوكرانيا وأحداث سوريا، مما يعكس إستراتيجيتها لتعزيز نفوذها في مناطق مختلفة.
12. يشهد النظام الدولي تحولات متعددة ومعقدة، مع ظهور قوى جديدة وتغيرات في هيكلية العلاقات الدولية، مما يشير إلى تطور النظام نحو التعددية القطبية وتزايد التنافس الجيو–سياسي بين القوى الكبرى.
13. تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقتها مع أوكرانيا لمنع توسع نفوذ روسيا، وذلك بناءً على رؤية بريجنسكي التي تحذر من تحالف أوكرانيا مع روسيا، على الرغم من أن أوكرانيا تعتبر جزءًا لا يتجزأ من مفهوم روسيا عن "الخارج القريب" نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي بين أوروبا وآسيا، مما يجعل الحفاظ على نفوذها في أوكرانيا من أولويات روسيا.
14. ترى الولايات المتحدة في دعمها لأوكرانيا فرصة لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، مما يوسع نفوذها ليشمل الدول السابقة للاتحاد السوفيتي، وتخشى روسيا من تقارب أوكرانيا مع الغرب، مما يعني خسارة تأثيرها الإقليمي.
15. أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى زيادة التوترات الجيوسياسية بين الدول الكبرى، فقد تغيرت سياسات الدفاع في الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا، مما يشير إلى إعادة توازن القوى العسكرية الدولية.
16. الحرب الروسية – الأوكرانية ساهمت في بروز تغيرات محتملة في هيكل النظام الدولي، مع تباين الآراء حول طبيعة هذا النظام، فالبعض يرى النظام الدولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة بينما آخرون يرونه متعدد الأقطاب مع دور متزايد للصين وروسيا.
17. تواجه عملية تشكيل النظام الدولي الجديد تحديات كبيرة تعكس تعقيد المشهد الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، حيث تتزايد حدة الصراعات الجيوسياسية بين القوى الكبرى، بالإضافة إلى ذلك، تعاني العديد من الدول من أزمات اقتصادية خانقة تركز على القضايا المحلية، فالتوترات الاجتماعية والسياسية الداخلية تؤثر سلبًا على استقرار الدول، مما يجعلها أقل قدرة على المشاركة الفعالة في النظام الدولي.

4.2 توصيات ومقترحات الدراسة:

- يقترح الباحث على الباحثين الجدد إجراء دراسات حول تحليل تأثير صعود الصين كقوة إقتصادية على توزيع القوة الاقتصادية العالمية.
- يرى الباحث بضرورة تناول دراسات مستقبلية حول موضوع الدراسة وفي سياقات مختلفة كدراسة ألاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتبعها الولايات المتحدة، الصين، وروسيا في السعي لتحقيق النفوذ العالمي.
- يقترح الباحث دراسة تأثير الحروب الحديثة، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، على توزيع القوة والنفوذ في النظام الدولي، وتحليل الدور الذي تلعبه الأزمات الجيوسياسية في تسريع التحولات نحو نظام دولي متعدد الأقطاب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أيوب، حسن. (23 1، 2024). الحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة وتأثيرها على النظام الدولي. (عازم معالي ، المحاور)

باوتشر، دايفد. (2013). *النظريات السياسية في العلاقات الدولية من ثيوسيديس حتى الوقت الحاضر، ترجمة: رائد القاقون*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

بدوي، طه. (2019). *مدخل إلى علم العلاقات الدولية*. مصر: دار فارس العلمية للنشر والتوزيع.

بريجنسكي، زيغنيو. (2012). *رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الطبعة الثالثة*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

بسيوني، هبة. (2012). *العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

أبو بكر، خير. (2007). *مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الاعلام والعلوم السياسية*. الإسكندرية: دار الوفاء.

بكير، علي. (2006). العلاقات الإستراتيجية الصينية الروسية. *فصلية الدفاع الوطني اللبناني، ع(56)*.

بلال، قريب. (2010). *السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات*. الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنه.

بلخيرة، محمد. (2021). النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 2.*

بيومي، محمود. (2014). شروط القيادة: قيود التكامل القاري وحدود دور أوروبا الدولي. *مجلة السياسة الدولية. ع198*، الصفحات 11-16.

جبريل، دانة. (2023). *التخلي عن الدولار: البرازيل والصين تتفقان على التعامل باليوان والريال*. تم الاسترداد من مجلة بي بي سي نيوز عربي: https://www.bbc.com/arabic/world-65150214

جندلي، عبد الناصر. (2011). *أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الحجازين، ابراهيم. (2022). *تداعيات الحرب التجارية الأمريكية الصينية وأثرها على النظام السياسي والاقتصادي الدولي 2016- 2021*. الأردن: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤته.

حسين، حيدر. (2013). *سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

حقي، سعد. (2004). *مبادئ العلاقات الدولية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الحليمي، عبيد. (2022). توازن القوى عند الواقعيين الجدد والقطبية الدولية بالقرن الحادي والعشرين. *مجلة شؤون استراتيجية، العدد 11*، صفحة 18.

حمود، زينة. (2021). *تأثير الصعود الصيني على طبيعة النظام الدولي*. لبنان: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية.

الحموي، ماجد. (2018). *العلاقات الدولية*. سوريا: دار الملايين للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع.

خراط، ميمون. (2017). السياسة الروسية الشرق أوسطية: قراءة تحليلية للمحددات والأهداف. *مجلة العلوم القانونية، العدد 108*.

خليفة، محمد. (2014). *أبعاد الصعود في النظام الدولي وتداعياته، ط1*. برلين.

خليل، مروة. (2022). *نظريات العلاقات الدولية*. مصر: دار فارس العلمية للنشر والتوزيع.

دونللي، جاك. (2014). *الواقعية في نظريات العلاقات الدولية*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

الرزاوي، اسماعيل. (2023). ملامح النظام الدولي الراهن وتصورات أقطابه الصاعدة: منظور واقعي. *المجلة الالكترونية الدولية لنشر الابحاث القانونية، المجلد 1، العدد 2*، صفحة 31.

السليم، باسم. (2023). *الصراع وتحولات القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وانعكاساته على النظام الدولي*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤته.

سليمان، منى. (2022). *التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في اوكرانيا*. تم الاسترداد من مجلة السياسية الدولية: aspx.http://www.siyassa.org.eg/News/18240

السويدي، جمال. (2014). *آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

شلبي، إيمان. (2016). *الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية*. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية: https://tinyurl.com/2dev9d8h

الشوبكي، بلال. (20 1، 2024). الحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة وتأثيرها على النظام الدولي. (عازم معالي، المحاور) فلسطين.

الشيخ، نورهان. (2014). استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي؟ *الساسية الدولية. ملحق العدد 198*.

صفية، دنفر. (2019). *انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية: 2013-2018*. الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر.

صندوق النقد الدولي. (2023). *آفاق الاقتصاد العالمي*. تم الاسترداد من https://tinyurl.com/vwe9eht6

صوما، رياض. (2009). *فرص التغيير بعد فشل الليبرالية المتطرفة وسقوط الأحادية القطبية*. بيروت: دار الفارابي.

ضاهر، حسين. (2011). *معجم المصطلحات السياسية والدولية*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

ضاهر، حسين. (2012). *مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية، الطبعة الثانية*. بيروت: دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع.

الطش، مصطفى. (2002). *الصين وموازين القوى الدولية*،. أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

أبو عامود، محمد. (2008). *العلاقات الدولية المعاصرة*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

عباس، أشواق. (2020). *العلاقات العامة الدولية*. دمشق: الجامعة الافتراضية السورية.

عباس، فاروق. (2020). النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة: الأسباب والمحددات. *مجلة مصر المعاصرة، 111(540)*، الصفحات 433-474.

عبد الحي، وليد. (2022). *انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي والقضية الفلسطينية*. رام الله، فلسطين: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

عبد العاطي، عمرو. (2008). الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال. *جلة السياسة الدولية. 44(173)*، الصفحات 223-228.

عبد، حيدر. (2017). *القوة الذكية في السياسة الخارجية الأميركية بعد عام 2008*. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.

العبودي، نادية. (2019). *مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تاريخية، عن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط1*. برلين: مركز الديمقراطي العربي.

العقرباوي، عبد الله. (2022). *هل تكون الحرب في أوكرانيا بداية نظام دولي جديد؟* تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://tinyurl.com/4kfexfz8

علي، عبد الرازق. (2017). *دراسات في تاريخ العلاقات الدولية والقضايا المعاصرة*. الإسكندرية.

العلي، علي. (2015). *القوة الأمريكية في النظام الدولي: تداعياتها وآفاقها المستقبلية*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

العناني، خليل. (16 1، 2024). موضوع الحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة وتأثيرها على النظام الدولي. (عازم معالي، المحاور)

عودة، جهاد. (2005). *النظام الدولي: نظريات وإشكاليات*. بيروت: دار الهدى.

عودة، جهاد. (2019). *مدخل لمناهج العلاقات الدولية*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

غروري، محمد. (2022). الصراع الأمريكي الصيني وأثره على النظام الدولي. *مركز الجزيرة للدراسات، العدد 312*، صفحة 146.

الغريري، آدم. (2023). الغزو العسكري في كسب جرائم الارهاب. *مجلة جامعة تكريت، 5(5)*، الصفحات 49-75.

غريفيش، مارتن. (2008). *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

فرج الله، كاترين. (2023). *نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب*. تم الاسترداد من مجلة السياسة الدولية: https://www.siyassa.org.eg/News/19678.aspx

فرج، أنور سليم. (2007). *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية .

فكري، مروة. (2021). *مدخل الى العلاقات الدولية أزمة العولمة وآفاق العالمية، ط1*. مصر : مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

فؤاد، وسام. (2021). *التحولات في منهج الحضور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط*. مصر : المعهد المصري للدراسات.

فوجيوارا، كيتشي. (2004). *أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها*. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

قلعجية، خليل. (2016). *روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الطبعة الأولى*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

قنديل، احمد. (2014). التنافس المنضبط: الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الامريكي. *مجلة السياسة الدولية. ع198*، الصفحات 23-26.

الكعبي، عائشة. (2023). *بريكس والسعي لنظام متعدد الأطراف.. التطلعات والتحديات*. تم الاسترداد من ترينذز للبحوث والدراسات: https://tinyurl.com/57vv4cbf

الكناني، اياد. (2020). *الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ط1*. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

الكيلاني، عبد العزيز. (2021). *قطر والأردن: أسس التقارب ومجالاته*. قطر: الجزيرة.

لافروف، سيرغي. (2019). *العالم في مفترق طرق ونظام العلاقات الدولية في المستقبل*. تم الاسترداد من روسيا اليوم: https://ar.rt.com/mg2c

لطفى، وفاء. (2023). القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 24(1)*، الصفحات 231-260.

لوفابفر، مكسيم. (2006). *السياسة الخارجية الأمريكية*. بيروت: عوديات للنشر والطباعة.

لوكوف، ياروسلاف. (2022). *بوتين: العالم يواجه أخطر عقد منذ الحرب العالمية الثانية*. تم الاسترداد من BBC News: https://www.bbc.com/arabic/world-63408803

ليتل، ريتشارد. (2009). *توازن القوى في العلاقات الدولية الإستعارات والأساطير والنماذج. ترجمة هاني تابري*. بيروت: دار الكتاب العربي.

متولي، رجب. (2004). *النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغيير: دراسة نظرية تطبيقية على الأحداث الدولية الجارية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

المجالي، رضوان. (2020). *الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية*. الاردن: مكتبة التقوى.

محبوب، عبد الحفيظ. (2022). *الأمن الخليجي من منظار مختلف، ط1*. لندن، بريطانيا.

المشاقبة، عاهد. (2018). النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة – الصين نموذجاً. *مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 45*، صفحة 272.

مشاي، صلاح. (2022). *الصين والهند والولايات المتحدة: التنافس على موارد الطاقة، ط1*. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مقلد، إسماعيل. (1994). *موسوعة العلوم السياسية*. الكويت: جامعة الكويت.

منذر، محمد. (2002). *مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.

المهداوي، مثنى. (2022). التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية. *مجلة العلوم السياسية، العدد 63*، صفحة 23.

مورجنتاو، هانز. (1964). *السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام. تعريب خيري حماد، ط2*. القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر.

ناي، جوزيف. (2003). *مفارقة القوة الأمريكية لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟، تعريب محمد البجيرمي*. الرياض: مكتبة العبيكان.

هاس، ريتشارد. (2009). ما بعد الهيمنة الأمريكية عصر عدم القطبية. *مجلة الثقافة العالمية، 28(159)*، الصفحات 25-33.

الهواش، نادية. (2018). *نظام عالمي بديل: تحديات بناء استراتيجية "احتواء" امريكية للصين ملحق تحولات استراتيجية، ط1*. بيروت، لبنان: دار الفكر المعاصر.

وهبان، أحمد. (2019). *تحليل ادارة الصراع الدولي – دراسة تحليلية*. الرياض، المملكة العربية السعودية: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.

ويلكينسن، بول. (2013). *العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: لبنى عماد تركي*. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

Abrams, E. (2022). The New Cold War: Subduing Russia--and China--may be harder this time. *National Review, 74(5)*, pp. 19-23.

Al-Hasnawi, A. (2022). The Russian-Ukrainian war and its implications for international security: a geopolitical vision. *Texas Journal of Multidisciplinary Studies, ISSN NO: 2770-0003*, p. 178.

Al-Hasnawi, A. H. (2022). The Russian-Ukrainian war and its implications for international security: a geopolitical vision. *Texas Journal of Multidisciplinary Studies, 9*, pp. 177-192.

Ambrosio, T. (2017). The fall of Yanukovych: structural and political constraints to implementing authoritarian learning. *East European Politics, 33(2)*, pp. 184-209.

Anayi, L., Nicholas , B., Philip , B., Paul , M., Gregory , T., & Ivan , Y. (2022). *he Impact of the War in Ukraine on Economic Uncertainty.*

Art, R. J. (2010). he United States and the rise of China: implications for the long haul. *Pol. Sci. Q., 125, 359.*

Atanasiu, M. (2023). The effects of the Ukrainian War on the Legal system and international order. *Strategic Impact, 86(1)*, pp. 9-22.

Berebon, C. (2023). Analysing the Russia-Ukraine Conflict from Liberal and Realist Perspectives. *GNOSI: An Interdisciplinary Journal of Human Theory and Praxis, 6(2),* pp. 87-98.

Berebon, C. (2023). Analyzing the Russia-Ukraine Conflict from Liberal and Realist Perspectives. *An Interdisciplinary Journal of Human Theory and Praxis, ISSN: 2714-2485*, p. 92.

BIRN. (2022). *Labour Pains in Central Europe.* Balkan Investigative Reporting Network.

Blackwill, R. D., & Wright, T. (2020). Council on Foreign Relations. *The end of world order and American foreign policy (Vol. 86, p. 43).*

Blinken, A. (2022). *Iran Nuclear Negotiations: Status of Talks and the Role of Congress.* In Written Statement, Senate Committee on Foreign Relations.

Bohinska, I. (2022). The Rules-Based International Order and The Global Discourse of The Russian-Ukrainian War. *Ukraine Analytica, (01 (27)),* pp. 10-17.

Breslauer, G. (2022). *Putin is prepared to destroy Ukraine. Is the West ready to stop him.* Barnes. Oxford: Oxford University Press.

Crawford, R. M. (2005). *Idealism and realism in international relations.* Routledge.

de Nardis, F., & de Nardis, F. (2020). International System and Globalisation. *Understanding Politics and Society*, pp. 179-212.

Eilstrup-Sangiovanni, M. (2009). The End of Balance-of-Power Theory? A Comment on Wohlforth et al.'sTesting Balance-of-Power Theory in World History'. *European Journal of International Relations, 15(2),* pp. 347-380.

Ellison, J., Cox, M., Hanhimäki, J. M., Harrison, H. M., Ludlow, N. P., Romano, A., & Zubok, V. (2023). The war in Ukraine. *Cold War History, 23(1),* pp. 121-206.

Fritz, P., & Sweeney, K. (2004). The (de) limitations of balance of power theory. *International Interactions, 30(4),* pp. 285-308.

Frost, B. P. (1997). Resurrecting a neglected theorist: the philosophical foundations of Raymond Aron's theory of international relations. *Review of International Studies, 23(2),* pp. 143-166.

Gavin, F. J. (2015). Strategies of inhibition: US grand strategy, the nuclear revolution, and nonproliferation. *International Security, 40(1),* pp. 9-46.

Halukha, L. (2024). Recent Historical Politics in the Context of the Russian-Ukrainian War: Analysing the Paradigm Shift in the World Order. *Futurity of Social Sciences, 2(3),* pp. 92-105.

Hamid, A. (2022). US-Russian Interventions in the Caspian Sea Basin and the Caucasus After the Complete 2001 (Strategies to Reimpose Control and Influence as a Model). *Journal of Political Science, Issue 63, University of Baghdad,* p. 44.

Hunter, R. (2023). *The Ukraine crisis: Why and what now?* In Survival February-March 2022 (pp. 7-28). Routledge.

Iliuk, K. (2024). *Analysis of the Russian-Ukrainian War: A Structural Realism Perspective*. Retrieved from https://ruj.uj.edu.pl/handle/item/374612

Issaev, L., & Kozhanov, N. (2021). *Diversifying relationships: Russian policy toward GCC*. Retrieved from International Politics (The Hague), 58(6): 884

Jensen, D. (2018). *The Russian Military Intervention in Ukraine: A Theoretical Discussion on the Ukrainian Crisis*. Retrieved from https://tinyurl.com/3z493y2t

Kapitonenko, M. (2024). *How The Russian-Ukrainian War Is Transforming International System And International Order*. Retrieved from Actual Problems Of International Relations, 1(158): 26-35

Koliba, C., Gerrits, L., Rhodes, M. L., & Meek, J. W. (2022). *Complexity theory and systems analysis.* In Handbook on theories of governance, Edward Elgar Publishing.

Kortunov, A. (2023). The Russian-Ukrainian Conflict and the Future World Order. *Russian Politics, 8(2),* pp. 247-263.

Kozhanov, N. (2017). Russian-Iranian relations through the prism of the Syrian Crisis. *Insight Turkey, 19(4),* pp. 105-124.

Kozhanov, N. (2018). *Russian policy across the Middle East: Motivations and methods.* Chatham House-The Royal Institute of International Affairs.

Kubicek, P. (2017). Dancing with the devil: explaining the European Union's engagement with Ukraine under Viktor Yanukovych. *Journal of Contemporary European Studies, 25(2),* pp. 143-162.

Layne, C. (2006). The unipolar illusion revisited: The coming end of the United States' unipolar moment. *International security, 31(2),* pp. 7-41.

Lebow, R. N. (2022). International relations theory and the Ukrainian War. *Analyse & Kritik, 44(1),* pp. 111-135.

Lieber, R. J. (2014). The rise of the BRICS and American primacy. *International Politics, 51,* pp. 137-154.

Lucchese, F. D. (2017). Machiavelli and constituent power: The revolutionary foundation of modern political thought. *European Journal of Political Theory, 16(1),* pp. 3-23.

Mbah, R. E., & Wasum, D. F. (2022). Russian-Ukraine 2022 War: A review of the economic impact of Russian-Ukraine crisis on the USA, UK, Canada, and Europe. *Advances in Social Sciences Research Journal, 9(3),* pp. 144-153.

Mearsheimer, J. J. (2019). Bound to fail: The rise and fall of the liberal international order. *International security, 43(4),* pp. 7-50.

Menkiszak, M. (2017). *Russia's best enemy. Russian policy towards the United States in Putin's era.* OSW Ośrodek Studiów Wschodnich im. Marka Karpia.

Morgenthau , H. (2022). *Politics between nations , the struggle for power and peace.* Cairo : National House for Printing and Publishing .

Mukhlif, M. (2023). Structure of the International System after the Russian Ukrainian War - Strategic Perspective –. *Journal of International Studies, Issue 94, University of Baghdad*, p. 122.

Nai , J. (2022). *The Future of Power*, (1 ed.). Jerusalem - Palestine: Al-Jundi Publishing House.

Naumkın, V. (1998). he Russian-Iranian Relations: Present status and prospects for the future. *Perceptions: Journal of International Affairs, 3(1).*

Papava, V. (2022). *On The Main Challenges of the Architecture Transformation of the World Economy–OpEd.*

Pedi, R., & Wivel, A. (2022). *What future for small states after unipolarity? Strategic opportunities and challenges in the post-American world order.* Polarity in international relations: Past, present, future.

Perritt Jr, H. H. (2004). Iraq and the Future of United States Foreign Policy: Failures of Legitimacy. *Syracuse J. Int'l L. & Com., 31*, p. 149.

Pestova, A., Mamonov, M., & Ongena, S. (2022). *The price of war: Macroeconomic effects of the 2022 sanctions on Russia.*

Peterson, L. M. (1999). *The Cold War and the change in the nature of military power.* United Kingdom: London School of Economics and Political Science.

Quinn, R., & Gibson, B. (2017). *An Analysis of Kenneth Waltz's Theory of International Politics.* Macat Library.

Rezvani, B. (2020). Russian foreign policy and geopolitics in the Post-Soviet space and the Middle East: Tajikistan, Georgia, Ukraine and Syria. *Middle Eastern Studies, 56(6),* pp. 878-899.

Saparaliyev, D., Mokin, C., Movkebayeva, G., Saiymova, M., & Mustafina, A. (2019). *Review and analysis of imposed European Union and United States international sanctions on Ukrainian crisis and Russia's countermeasures.* J. Legal Ethical & Regul. Issues, 22, 1.

Schmidt, B. (2016). *The political discourse of anarchy: A disciplinary history of international relations.* State University of New York Press.

Snyder, G. H., & Diesing, P. (2015). *Conflict among nations: Bargaining, decision making, and system structure in international crises.* Princeton University Press.

Terterov, M. (2009). Russian Relations to the Gulf Region in a changing geopolitical environment. *Central European Journal of International & Security Studies, 3(1),* p. 158.

Thivet, D. (2008). Thomas Hobbes: A Philosopher of War or Peace? *British Journal for the History of Philosophy, 16(4),* pp. 701-721.

Tierney, J. J. (1972). he Use Of Systems Theories In International Political Analysis. *World Affairs, 134(4),* pp. 306-324.

Tonlorenzi, G. (2023). *The Ukrainian Russian Conflict Between the International Liberal System and International Realist System. In Threats to Peace and International Security: Asia versus West: Current Challenges in a New Geopolitical Situation.* Cham: Springer Nature Switzerland.

Tsybulenko, E., & Kelichavyi, B. (2018). *International legal dimensions of the Russian occupation of Crimea. The Use of Force against Ukraine and International Law: Jus Ad Bellum, Jus In Bello, Jus Post Bellum.*

Tsygankov, A. (2015). Vladimir Putin's last stand: the sources of Russia's Ukraine policy. *Post-Soviet Affairs, 31(4),* pp. 279-303.

Walt, S. M. (2009). Alliances in a Unipolar World. *World Politics, 61(01),* pp. 86-120.

Waltz, K. N. (2014). *Realist thought and neorealist theory. In The Realism Reader.* Routledge.

Wohlforth, W. C. (1999). The Stability of a Unipolar World. *International Security, 24(1),* pp. 5-41.

Wohlforth, W. C. (2014). *The stability of a unipolar world. In The Realism Reader.* Routledge.

Wohlforth, W. C., Little, R., Kaufman, S. J., Kang, D., Jones, C. A., Tin-Bor Hui, V., & Brenner, W. L. (2007). Testing balance-of-power theory in world history. *European Journal of International Relations, 13(2)*, pp. 155-185.

Wu, Z. (2018). Classical geopolitics, realism and the balance of power theory. *Journal of Strategic Studies, 41(6)*, pp. 786-823.

Yiwei , W. (2020). *China Connecting the World; The background on which the Belt and Road Initiative is based* (1 ed.). Lebanon, Beirut: Arab Science Publishers House.

Zhang, F. (2011). Reconceiving the balance of power: a review essay. *Review of International Studies, 37(2)*, pp. 641-651.

الملاحق

الملحق (أ)

أداة المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

يقوم الطالب بعمل رسالة ماجستير بعنوان (الحرب الروسية الأوكرانية في ظل صعود قوى جديدة وتأثيرها على النظام الدولي)، وأرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة عن أسئلة المقابلة أدناه، علما بان المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستحاط بالسرية التامة.

ولكُم جزيل الشكر والاحترام

أسئلة المقابلة:

1. من وجهة نظرك، هل تعتقد أن الحرب الروسية الأوكرانية ستسهم في تشكل نظام عالمي متعدد الأقطاب، أم سيبقى نظام القطب الواحد؟
2. كيف ترى إمكانية سعي القوى الجديدة على الساحة الدولية كالصين والهند وغيرها لتعزيز نفوذها ودورها في النظام العالمي المحتمل تشكّله بعد الحرب الروسية الأوكرانية؟
3. كيف ترى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على التنافس والنفوذ الدولي ما بين الولايات المتحدة وحلفائها، وروسيا والصين والهند وغيرها؟
4. من وجهة نظرك ما تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على تعزيز دور القوى الناشئة كالصين والهند وغيرها؟
5. كيف ترى مستقبل النظام السياسي الدولي في ضوء النتائج المتوقعة للحرب الروسية الأوكرانية؟

مع جزيل الشكر

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE RUSSIAN-UKRAINIAN WAR AMIDST THE RISE OF NEW POWERS AND ITS IMPACT ON THE INTERNATIONAL SYSTEM

By
Azem Maali

Supervisor
Dr. Raed Naerat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning & Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus - Palestine.

2024

THE RUSSIAN-UKRAINIAN WAR AMIDST THE RISE OF NEW POWERS AND ITS IMPACT ON THE INTERNATIONAL SYSTEM

By
Azem Maali
Supervisor
Dr. Raed Naerat

Abstract

This study primarily aims to explore the impact of the Russian-Ukrainian war on the international system in light of the rise of new powers. The study adopts a systems analysis approach and covers the period from 2013, the beginning of the Ukrainian crisis, to 2024, during which the Russian-Ukrainian war continues. The study yielded several key findings, the most prominent of which is that the international system is undergoing multiple and complex transformations, with the emergence of new powers and changes in the structure of international relations. This indicates a shift toward a multipolar system and increasing geopolitical competition among major powers. The Russian-Ukrainian war has contributed to potential changes in the structure of the international system, with differing views on its nature. Some see the international system as unipolar, led by the United States, while others view it as multipolar, with an increasing role for China and Russia. The current international system is experiencing new transformations that differ in nature and outcomes from previous changes, suggesting the formation of a new multipolar international system. These transformations encompass political, economic, and security dimensions, differing from past changes such as bipolarity and unipolarity.

The researcher made several recommendations, among the most notable:

- The researcher suggests that future researchers conduct studies on analyzing the impact of China's rise as an economic power on the global distribution of economic power.
- The researcher emphasizes the need for future studies on the topic of this research in different contexts, such as studying the political, economic, and military strategies employed by the United States, China, and Russia in their pursuit of global influence.

Keywords: Russian-Ukrainian War, Rise of New Powers, International System, Polarity, Nonpolarity.